دراسات في تاريخ
المغرب العربي المعاصر

تصوير

أحمد ياسين



الأستاذ الدكتور

محمد علي داهش

مركز الكتاب الأكاديمي
ACADEMIC BOOK CENTER

دراسات

في

تاريخ المغرب العربي

المعاصر

الأستاذ الدكتور

محمد علي داهش

جامعة الموصل – كلية الآداب


@Ahmedyassin90

فهرس المحتويات


@Ahmedyassin90

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ما من أمة تعرضت إلى تحديات خارجية كبيرة وخطيرة استهدفت وجودها القومي والديني والحضاري مثلما تعرضت الأمة العربية عبر تاريخها الطويل. وما من امة استطاعت ان تحتوي وتهضم التحدي الخارجي، وتؤكد قدرتها على التواصل مع الحياة، مثلما كانت عليه، ولا زالت، الأمة العربية. وإذا كانت التحديات كبيرة في هجمتها العدوانية على الوجود والهوية فإن القدرة على الاستجابة العربية كانت اكبر. وقد عزز الإسلام من هذه القدرة واعطاها إمكانية أكبر واعمق في مواجهة التحديات، وفي الاستمرارية على التواصل والحضور والاحتفاظ بالشخصية العربية الإسلامية، بصمة متميزة في التاريخ الإنساني والحضاري العالمي لايمكن لأحد ان يتجاهلها مهما بلغ من التعصب القومي والديني، فلا بد من الاعتراف، بأن الأمة العربية، امة فاعلة في التاريخ والحضارة، وأمة صانعة لحضارة إنسانية وأخلاقية ومحبة للعدل والسلام.

تلك السمات والقسمات كانت ولا زالت، عالقة في طبيعة هذه الأمة، وقد واجهت، وتواجه، تحديات مستمرة منذ العصر الحديث حتى الفترة المعاصرة. هجمات مباشرة وغير مباشرة بشكل مستمر، وأشكال من العدوان تعددت طوال العصر الحديث والمعاصر، سواء بالتغلغل السلمي (الديني والثقافي والاقتصادي) أو التغلغل السياسي والاقتصادي المقترن بالعمل العسكري، وما رافق ذلك من محاولات دؤوبة للعدوان على الهوية من قبل الغرب.

وإذا كان ذلك حال الأمة العربية باجمعها سواء في ظل الحكم العثماني أو في ظل الاحتلال الاوربي (البرتغالي والإسباني والفرنسي والبريطاني والإيطالي) والصهيوني والامريكي، فإن ما تعرض له أبناء المغرب العربي الكبير من تحديات الوجود والهوية شكل علامة بارزة في قسوة هذا التحدي طوال الهيمنة الاستعمارية، حيث الإلغاء للوجود القومي تحت ابسط الذرائع وحتى باستخدام الغازات السامة والأسلحة المحرمة دولياً، أو على سبيل النزهة والفكاهة!! سواء ضد الجماعات أو الأفراد. ناهيك عن العمل على محاولة التفكيك الوطني والقومي بين المكون الاجتماعي المغاربي الموحد تاريخياً وقومياً ودينياً وحضارياً وكفاحياً (العرب-البربر) طوال التاريخ، أو في العمل على محاربة الشخصية الثقافية والدينية (السياسة البربرية) ذات الانتماء العروبي الاصيل عند الجميع، حيث اللغة العربية وثقافتها، والدين الإسلامي ولغته العربية وعلومه وشريعته، كلها تجسد معاني العروبة الثقافية التي توحدت من خلالها الشخصية المغاربية في إطارها العربي الإسلامي.

وقد حشد الغرب حتى الآن كل إمكانياته بعد زوال سيطرته المباشرة بكل وسائل وادوات العدوان على (الهوية) العربية الإسلامية، حكومات وجمعيات دينية ورجال فكر وسياسة ومصارف مالية والاف من المبشّرين (المنصّرين) للعدوان على لغة وثقافة ودين أبناء المغرب العربي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين حتى بعد الاستقلال المغاربي.

ان أبناء المغرب العربي الذين هم جزء من أبناء الشعب العربي في الوطن العربي الكبير، استطاعوا كما كان اجدادهم مواجهة التحدي المباشر والحضاري بالكفاح المسلح والسياسي، بانتفاضات وثورات وحركات وطنية آمنت بالحرية والاستقلال الوطني والمغاربي والعربي، واستشهدت من أجل ذلك، مثلما استأسدت في الدفاع عن دينها ولغتها وانتمائها العربي الإسلامي.

ولقد كان للبربر (الأمازيغ) الذين نسج المستعمرون خيوطهم حولهم، قبل إخوانهم العرب، القدح المعلى في الدفاع عن دينهم ولغته العربية إلى جانب لغتهم المحلية، ضد الفرنسة والإدماج والتجنيس، وضد محاولات التنصير تحت ذرائع وطرق إنسانية المظهر.

هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التي توضح المحاور الأساسية للتحدي الاستعماري المعاصر للوجود والهوية في المغرب العربي، وكيف واجه أبناء المغرب العربي هذا التحدي بكل وسائل المواجهة، وجعلوا من بلدانهم قلعة حصينة مانعة للاختراق الثقافي والديني أيام الكفاح من أجل الاستقلال وفي مرحلة ما بعد الاستقلال، وكانت ولازالت تصارع هذا التحدي الثقافي والديني بكل ما تملكه من قوة الأرادة والتمسك بالانتماء العربي الإسلامي.

انها مجموعة من الدراسات تدفع إلى ضرورة العمل على صنع الممانعة الذاتية في المواجهة في الدفاع عن الوجود والهوية، وتعميقها بالممانعة العربية والإسلامية لكل من يستهدف النيل من الوجود القومي والديني والحضاري للإنسان العربي في كل مكان من ارض الوطن العربي الكبير.

الاستعمار والهوية في المغرب العربي

(الظهير البربري) إنموذجا

مدخل

يواجه الوطن العربي بخاصة، والعالم الإسلامي بعامة، ظاهرة جديدة – قديمة من الرؤى والمواقف الغربية التي تحمل بدون خجل أو خشية، نزعة عرقية عنصرية، ودينية تعصبية مقيتة، هذه النزعة تؤكد تواصل الموقف التاريخي العدائي للعرب والإسلام. ان العالم الغربي يشهد حالياً، وكما هو معروف ومعلن، تصعيداً في المواقف العدائية ضد العرب والمسلمين، هذه المواقف تعيد إلى الذاكرة، المواقف نفسها التي كانت سائدة وبقوة في القرن التاسع عشر مروراً بالقرن العشرين، حيث صعود الظاهرة الاستعمارية في اوربا وسيطرتها على الكثير من بقاع العالم، وهي المواقف نفسها التي عاشها الغرب منذ العصور الوسيطة «الحروب الصليبية وما بعدها» مروراً بالعصر الحديث. انها رؤى ومواقف ترتكز على التاريخ وعلى التعصب الديني، وهي التي أسست لعنصرية وتعصبية حاضرة تؤكد حالة التواصل العقلي والنفسي والسلوكي في العداء للعروبة والإسلام، مثلما تؤسس في الحاضر لأهداف ومخططات مستقبلية تخدم الاستراتيجية الغربية وتطلعاتها وأطماعها تجاه عالم الإسلام بأجمعه.

ان هذه الظاهرة الغربية، لم تقتصر على الرموز النخبوية الدينية أو الفكرية والسياسية والعسكرية، وإنما امتدت وبقوة إلى وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، الموجهة والمدعومة بكل الإمكانات المالية وغيرها، من أجل التحشيد لصنع رأي عام غربي معاد للعرب والمسلمين.

رصد العديد من المفكرين والباحثين العرب هذه الظاهرة في عالم الغرب، ونوهوا بخطورتها على الطرفين في الحاضر والمستقبل. وقد أشار أحدهم لصحيفة الإندبندنت البريطانية ما نصه: «انه يندهش من روح العداء الصليبي التي تنتشر في الغرب الان» وقال آخر: «ان روحاً صليبية واضحة تحرك السلوك الغربي تجاه العرب». وفي فرنسا التي انطلقت منها الحروب الصليبية ضد العرب والإسلام، وشاركت فيها وقادتها بقوة في بعض الفترات – حملة لويس التاسع على مصر وتونس – بدأت تتصاعد الظاهرة العنصرية والدينية التعصبية «بل ان التصريحات ضد الإسلام والمسلمين أصبحت الطريق السهل أمام الساسة الفرنسيين الذين يريدون العودة إلى الأضواء من جديد ... والظاهرة أصبحت من الانتشار في فرنسا بين جميع السياسيين والزعماء من مختلف الاتجاهات»[1].

ان هذه الظاهرة العدوانية استهدفت وتستهدف بكل صلافة ووقاحة، الإسلام ورموزه، وأصبح الإسلام وعالمه العدو رقم واحد في الرؤى والمواقف الغربية،واحتل العرب المكانة الأبرز في هذا الاستهداف المخطط والهادف إلى تحقيق الكثير مما يهدد الهوية العربية الإسلامية في الحاضر والمستقبل.

ان هذا العداء للعروبة والإسلام، يخبئ في جنباته أحقاداً تاريخية ودينية تعصبية، مثلما يهدف إلى تحقيق مصالح اقتصادية ومادية دائمة على حساب الوطن العربي والعالم الإسلامي بهدف إفقارهما وإضعافهما، لا بل تفكيكهما وتفتيتهما، ومن ثم الإجهاز عليهما، والتأثير أو الالغاء لهويتهما الدينية والقومية الحضارية وجعلهما أسيرين للتبعية والذل لعالم الغرب وغطرسته وتحكمه العسكري ورفاهيته التي لا يتنازل عن جزء منها لصالح الشعوب المقهورة التي يضمها عالم الإسلام بخاصة،

---

(1) العبارات التي وردت بين قوسين مأخوذة من: محمد مورو: الحرب الصليبية من البابا اربان إلى البابا بوش، مكتبة جزيرة الورد، (القاهرة، 2005)، ص15، 35.

وعالم الجنوب بعامة، انها «مواقف غريبة تعيد إلى أذهاننا الوجه القبيح للغرب حينما امتهن مقدساتنا وأوطاننا واستباح خيرات بلادنا واعتبرنا شعوباً من الدرجة العاشرة.. مواقف غريبة تشعل في النفوس المرارة والألم وتسترجع الوجه البغيض للتعصب الأعمى وامتهان عقائد الآخرين»[1].

هذا البحث، سيركز على الرؤية الفرنسية ومخرجاتها من القرارات والمواقف والسلوكيات اتجاه أبناء أقطار المغرب العربي بعامة، والمسلمين البربر بخاصة، انها رؤية عنصرية تعصبية استهدفت الهوية الإسلامية للنسيج الاجتماعي الموحد تاريخياً وحاضراً، في مسيرته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ناهيك عن وحدته الدينية الإسلامية، فضلاً عن وحدته الجهادية والكفاحية ضد العدوان الغربي المستمر حتى الفترة المعاصرة، والذي كانت فرنسا أحد أعمدة هذا العدوان، لا بل العنصر الأكثر فاعلية في عدوانيتها.

ان الرؤية الفرنسية بخاصة، والغربية بعامة في المغرب العربي، استهدفت تحقيق استراتيجية مستقبلية بعيدة المدى تخدم منطلقات ودوافع الحركة الاستعمارية تجاه العرب والإسلام. هذه السياسة، وفي أبعادها غير الاقتصادية، استهدفت التفكيك والتفتيت للبناء الاجتماعي والثقافي والديني والحضاري العام، ومحاولة الاحتواء التدريجي وتحقيق التبعية الكاملة.

---

(1) مورو، المصدر السابق، ص 38.

سياسة فرنسا الاستعمارية في المغرب العربي

احتلت فرنسا الجزائر عام **1830**، وراحت تتطلع لنشر جناحيها على تونس والمغرب. وابتدأت بالعدوان على الهوية العربية الإسلامية. وقد كان رجال الكنيسة يأملون من الاحتلال، القضاء على الإسلام والمسلمين أو تحويلهم إلى حظيرة المسيحية!!. وقد ذكر الجنرال كليمون تونر وزير الحربية عام **1830** ما نصه: «ليس من الغريب ان نرى العناية الإلهية تناشد الملك (شارل العاشر) وريث سان لوي[1]، لينتقم للإنسانية والدين والإهانة الشخصية ... ان العناية الإلهية خصته بهذا النصر في الجزائر لجعل المواطنين مسيحيين...»[2]، لذلك اصطحب قائد الحملة الفرنسية، الجنرال بورمونت، ستة عشر قسيساً، وصرح بعد احتلال مدينة الجزائر قائلاً: «إنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا، ونأمل ان تنبع قريباً الحضارة التي انطفأت في هذه الربوع»[3].

ومنذ بداية الاحتلال، بدأ الهجوم على اللغة العربية ومؤسساتها الثقافية والدينية، ولما كانت اللغة العربية وعاء الدين الإسلامي باعتبار لغته العربية، فإن هذا الهجوم يحيل للقضاء على الدين، لأن فهم الدين لا يتم إلا بمعرفة اللغة العربية.

---

(1) المقصود ملك فرنسا لويس التاسع الذي قاد حملتين صليبيتين على مصر وتونس، ولقي مصرعه في الأخيرة.

(2) نقلاً عن أمحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، **1994**)، ص **158**.

(3) إبراهيم عكاشة علي: ملامح عن النشاط التنصيري في الوطن العربي، دار الثقافة، (السعودية، **1987**)، ص **160**.

وعليه بدأت سلطات الاحتلال بالقضاء على المؤسسات التعليمية والدينية، بالاستناد إلى مبدأ رئيس هو محاربة اللغة العربية واعتبارها لغة أجنبية!! وقد أكد القائد الفرنسي (رين) انه «كان للغزو الفرنسي نتائج وخيمة ... منذ وضعت السلطات المحتلة يدها على المنشآت العامة، ولم يبق إلا بعض المدارس العديمة الشأن ...»[1].

إذن، كانت بداية السياسة الفرنسية في الجزائر ثم في الأقطار المغاربية التي احتلتها تباعاً تونس (**1881**) وموريتانيا (**1903**) والمغرب (**1912**) العمل على محاربة اللغة العربية والدين الإسلامي. وقد أجمع ساسة فرنسا وقوادها العسكريون والمبشرون الدينيون وغيرهم من رجال الفكر والثقافة على التمهيد بسياستهم العدوانية على (الهوية) لتنصير البلاد والعباد. ولم يقف الفعل العنصري التعصبي عند هذا الحد، بل انتقل ليأخذ بعده الاجتماعي عن طريق التفريق بين أبناء الوطن الواحد، بممارسة سياسة الفصل العنصري بين العرب والبربر. وهي السياسة التي بدأت في الجزائر ونضجت في المغرب، ومورست في موريتانيا. ففي عام **1849**، فصلت السلطات الفرنسية منطقة القبائل الصغرى عن بقية البلاد، ثم قام الجنرال (بيجو) بانشاء إدارة مستقلة في منطقة القبائل الكبرى عام **1853**، في محاولة لعزل البربر عن بقية أنحاء البلاد، وعن اخوانهم العرب المسلمين، واخضع المنطقة إلى نظام اداري وقضائي خاص بها، وانشأ (مجالس الجماعات البربرية) التي كانت تدير شؤون القبائل[2]، والحقت السلطات الفرنسية هذا الفعل، بإصدار القرارات التي تخرج هذه المناطق من نطاق القضاء الإسلامي، ومهدت للإرساليات التبشيرية

(1) سامي مشاقة: السلاح التعليمي للاستعمار الفرنسي في الجزائر، مجلة الثقافة العربية، العدد (11)، السنة (2)، كانون الثاني – آذار، (بيروت، 1958)، ص 12-13.

(2) منير عويد محسن الاسودي: صدى الظهير البربري في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب - جامعة تكريت، (تكريت، 2004)، ص 16.

للعمل فيها ونشر دعواتها المزيفة للحقائق التاريخية عن ما دعته الأصول الأوروبية المسيحية للبربر!! وان العروبة والإسلام دخيلان عليهم!!. وفي ضوء هذه الإجراءات توهم الجنرال بيجو عندما صرح:

«أن أيام الإسلام الأخيرة في الجزائر قد ماتت ولن يكون في الجزائر كلها بعد عشرين عاماً من إله يُعبد سوى المسيح»[1]!!.

وكل ذلك من أجل التمهيد لعملية (الإدماج) التي أرادها الفرنسيون من الجزائر، ومحاولة ربطها بما يسمى (العائلة الفرنسية) واعتبارها (ملكية فرنسية)، وذلك بموجب قرارها المعروف (سناتوس كونسلت **Senatos consult**) الذي نص على «ان جميع الجزائريين هم رعايا فرنسيون ويحق لهم الحصول على الجنسية الفرنسية شريطة ان يتنازلوا عن الاحتكام إلى قانون الأحوال الشخصية الإسلامي»، وقد فشل القرار في جذب الجزائريين الذين تمسكوا بدينهم ووطنيتهم وانتمائهم الثقافي ولم يتجاوز من حصل على الجنسية وبعد ما يقارب التسعين عاماً سوى (**2500**) شخص حتى عام **1919**[2].

استمرت السلطات الفرنسية وبدعم وإسناد مؤسسات الدولة الفرنسية كافة، في محاولاتها للقضاء على اللغة العربية والدين الإسلامي. فعندما أصدر رئيس الوزراء الفرنسي قانون **8** آذار/ مارس **1938** لوضع العقبات في وجه تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي، هبت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بزعامة عبد الحميد بن باديس لمواجهة هذا القرار / القانون، وأكد بن باديس «... واننا نعلن

(**1**) مورو، المصدر السابق، ص **18**.

(**2**) خليل حوراني: عبد الحميد بن باديس، الداعية والمصلح والسياسي المجاهد، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد (**17**)، السنة الثانية، نيسان/ إبريل، (بيروت، **2003**)، عن الإنترنيت.

لخصوم الإسلام والعربية اننا عقدنا العزم على المقاومة المشروعة ...» وقبل وفاته (1940) هتف يقول: «فاذا هلكت نصيحتي: تحيا الجزائر والعرب»[1].

وطبقت فرنسا وسلطاتها المحتلة، السياسة نفسها في تونس بعد فرض الحماية - الاحتلال- عامي 1881 و1883. ان السلطات الفرنسية التي حاولت إقصاء اللغة العربية وثقافتها وإحلال اللغة الفرنسية وثقافتها في تونس، اتجهت في سياستها التعليمية في تونس منذ فرض الحماية، «الى محو الروح القومية وذلك بمحاربة اللغة العربية والاستعاضة عنها باللغة الفرنسية وبتطبيق برامج خاصة لاخراج الناشئة عن قوميتها العربية وقطع الصلة بينها وبين ماضيها وتاريخها لتتمكن من إدماجها في العنصر الفرنسي»[2]، لكن بنود نظام الحماية ورسوخ مؤسسات تونس التعليمية (جامع الزيتونة مثلاً) حال دون الوصول إلى الدرجة الاقصائية للغة العربية كما حصل في الجزائر، فلجأت السلطات إلى سياسة اخرى، حيث شهدت تونس قرارات ومراسيم لا تمس هويتها الثقافية وحسب، وإنما الهوية الوطنية لأفرادها عن طريق ما سمي بسياسة (التجنيس) الفردي والجماعي بالقرارات الصادرة أعوام 1887 و1897 و1889 و1914 التي تعطي تسهيلات للتونسي الراغب في الحصول على الجنسية الفرنسية.

وفي عام 1923 صدر بتونس «قانون التجنيس» الذي رغب التونسيين في تعويض جنسيتهم بالجنسية الفرنسية وواعداً اياهم بالتمتع بالامتيازات نفسها التي يتمتع بها الفرنسيون، وكان «اعلان وتنفيذ هذا القانون، الاجهاز على الذات الوطنية والشخصية العربية الإسلامية لتونس بشكل قانوني لاتمام عملية الالحاق المفروض بالقوة حتى ذلك الوقت»[3]. وكما ارتبط مفهوم «الإدماج» في الجزائر بقرارات

(1) حوراني، المصدر السابق.

(2) الحبيب ثامر: هذه تونس، مطبعة الرسالة، (القاهرة، د.م)، ص 56.

(3) عفيف البوني: وعي الهوية العربية في الفكر التونسي الحديث، منشورات العالم العربي،

ومراسيم استعمارية، كذلك ارتبط (التجنيس) في تونس بإصدار مراسيم تقنن وتنظم العملية وكل ذلك «من أجل ان يخلق –المحتل- شرخاً بالوحدة الوطنية للشعب التونسي»[1].

وفي موريتانيا التي فرضت فرنسا حمايتها عليها عام 1903، اتبعت الأساليب نفسها التي مارستها في الجزائر وتونس في المجال الثقافي والاجتماعي، فقد عملت السلطات الفرنسية على محاربة اللغة العربية وثقافتها ومؤسساتها الدينية والثقافية البسيطة (المحضرة)، وفرضت اللغة الفرنسية وثقافتها عن طريق المدارس التي انشأتها، وبتشجيع النزعات القبلية والطائفية بين الطرق الصوفية، واثارة الحساسيات العرقية (عرب – بربر – زنوج) لتفكيك المجتمع وإضعافه. كما حالت بين موريتانيا ومحيطها المغاربي والعربي.

ومن الجدير بالذكر، ان هذا الفعل الاستعماري الخبيث، والمدعوم بكل الإمكانات السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية والكنسية، لم يستطع القضاء (طوال سنوات الاحتلال وسياسته) على هويتهم، لا بل واجه مقاومة ضارية في البلدان الثلاثة، وكما سيحصل في المغرب من أجل الدفاع عن دينهم الإسلامي ولغتهم العربية، وتمسكهم بتاريخهم العربي وقوة اعتزازهم بالانتساب إلى انتمائهم الوطني والديني والعربي، وما الثورات والانتفاضات التي قامت في الجزائر بخاصة وطوال القرن التاسع عشر، وفي مناطق البربر (القبائل) إلا شاهد على التمسك بوحدة النسيج الاجتماعي، والاعتزاز بالوطن وهويته ضد محاولات العزل الاصطناعي.

(باريس، 1981)، ص 92-93.

(1) مالكي، المصدر السابق، ص 180-185.

وفي عام 1912، فرضت فرنسا حمايتها – احتلالها – على المغرب، واتبعت السياسة التعصبية بشكل أكبر بعدوانها على (الهوية) الوطنية لابناء البلاد، والتي عرفت بـ (السياسة البربرية).

السياسة البربرية

ان السياسة الفرنسية إتجاه العروبة والإسلام شملت كل أبناء المغرب العربي من خلال الجهود التعليمية والتبشيرية المدعومة بكل الإمكانات الكنسية. وجاء التركيز على (البربر) لأهداف مرحلية ومستقبلية تخدم الأهداف الاستعمارية. وفي هذا الإطار يقول المقيم العام الفرنسي في المغرب الجنرال ليوتي (1912-1925) بعد احتلال المغرب ما نصه: «يجب الكفاح بكل الوسائل التي نمتلكها ضد انتشار اللغة العربية والإسلام، ليس في المناطق الجبلية فحسب، بل حتى في المناطق المتاخمة لبلاد البربر التي يتكلم اهلها العربية والبربرية معاً»[1].

وتظهر سياسته ضد اللغة العربية والدين الإسلامي في المغرب من خلال تعليماته الشهرية إلى ضباط المخابرات ورؤساء المناطق العسكرية والمدنية المغربية. ومما جاء في إحدى تعليماته الصادرة بتاريخ 16/ 6/ 1921 ما نصه: «ليس علينا ان نعلم العربية لمجموعات من الناس استغنوا عنها دائماً (في اشارة إلى البربر). ان العربية عنصر أسلمة لكونها لغة القرآن، اما مصلحتنا فتفرض علينا ان نجعل البربر يتطورون خارج إطار الإسلام. ومن الوجهة اللسانية علينا ان ننزع إلى المرور مباشرة من البربرية إلى الفرنسية، ولهذا نحتاج إلى عارفين بالبربرية ... كما يلزم خلق مدارس فرنكو – بربرية، حيث نعلم الفرنسية للبربر الشباب»[2].

(1) انور الجندي: الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، (القاهرة، 1965)، ص 226.

(2) ادريس الكتاني: ثمانون عاماً من الحرب الفرنكوفونية ضد الإسلام واللغة العربية، منشورات نادي الفكر الإسلامي، (الرباط،2000)، ص 198.

ان هذه السياسة الفرنسية إتجاه البربر ظهرت بتركيز في الجزائر والمغرب بخاصة حيث الوجود البربري، واعتمدت الأسس الآتية:

- عزل المناطق ذات الكثافة السكانية من البربر عن محيطهم الاجتماعي وممارسة إدارة خاصة تجاههم في كل ما يخص شؤون حياتهم بعيداً عن الشريعة الإسلامية واللغة العربية وثقافتها، والعمل على احياء الأعراف والتقاليد الاجتماعية الموروثة للبربر.

- العمل من أجل القضاء على اللغة العربية وثقافتها باحياء اللهجات البربرية وتشجيع الكتابة بها ولكن بالاحرف اللاتينية.

- فسح المجال أمام البعثات التبشيرية وامدادها بالعون المالي والدعم السياسي والعسكري لانشاء المراكز الدينية التبشيرية (التنصيرية) والمراكز الثقافية (المدارس – المكتبات) بما يخدم الهدف المستقبلي، وهو العمل التدريجي على تجريد أبناء البلاد من هويتهم الدينية وانتمائهم القومي والحضاري،وشرخ التماسك الاجتماعي الوطني والعربي الإسلامي في عموم المغرب العربي، وبما يهيئ ويؤسس لمشكلة اجتماعية داخلية مستديمة في المنطقة.

عملت الحكومة الفرنسية وسلطاتها المحتلة في بلدان المغرب العربي بعامة، وفي الجزائر والمغرب بخاصة، وطوال الحقبة الاستعمارية، على التأثير في اللغة العربية وثقافتها، ومحاولة إلغاء الهوية الثقافية العربية الإسلامية تمهيداً للقضاء على الدين الإسلامي كما صرح منظروهم وكما تؤكد ممارساتهم. ولعل سياستهم تجاه (البربر) في المغرب ومنذ الحرب العالمية الأولى ما يؤكد نضج هذا المخطط التقسيمي بين أبناء الوطن الواحد.

انبنت السياسة الاستعمارية الفرنسية إتجاه البربر على ثلاث خلاصات كما يؤكد المؤرخ المغربي امحمد مالكي، وهذه ستشكل الأساس النظري والتوجهات

العملية للمخطط التقسيمي بين العرب والبربر، ومحاولة إخراج البربر من حظيرة الإسلام والعروبة. وتتمثل هذه الخلاصات بالآتي:

«- الاقرار بوجود تناقض سديمي بين العرب والبربر كما يزعمون.

- بناء على هذا الاختلاف في التكوين التاريخي للعرقين، هناك دعوة لتفضيل الجنس البربري على نظيره العربي، وذلك لقابليته بتقدير الاستعمار على التطور المدني والحضاري.

- وثالث هذه الخلاصات استعداد البربر واكتسابهم لاهلية الاندماج بالمجتمع الفرنسي سياسياً واجتماعياً وثقافياً»(1).

تستوقفنا هنا الخلاصة الثالثة في الرؤية الفرنسية الاستعمارية التي تضع الأسس، ليس للتفكيك والفصل الاجتماعي الوطني، وإنما لتبعية مستقبلية للبربر لفرنسا، ومن هنا جاءت القرارات والمواقف الفرنسية وسلطاتها المحتلة لتنفيذ هذا المخطط التقسيمي والعدائي للهوية بين أبناء المغرب بخاصة بعد ان اثبتت ثورات وانتفاضات الجزائر طوال القرن التاسع عشر، عقم سياسة الفصل العنصري بين العرب والبربر، حيث كانت مناطق البربر (القبائل الكبرى والصغرى) مناطق دفاع في العمق عن الوحدة الوطنية والانتماء الديني والثقافي والحضاري الواحد.

أصبح المغرب مجال التطبيق الرئيس للمخطط الاستعماري في العدوان ومحاولة القضاء على (الهوية) لسكان المغرب بعامة وللبربر بخاصة. ونظراً لرسوخ المؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية (جامع القرويين وغيره ...) في المدن، فقد توجهت نحو المناطق الجبلية والصحراوية حيث الكثافة البربرية، في محاولة للتأسيس لكيانية ذاتية منفصلة عن الكيانية الاجتماعية العامة.

---

(1) مالكي، المصدر السابق، ص 190.

انبنى خطأ الرؤية والموقف الفرنسيان على ان هذه المناطق كانت بعيدة عن سيطرة الحكومة المغربية (المخزن)، وانها كثيراً ما ثارت بوجه السلطة المغربية «نعم ولاسباب لا علاقة لها بالعرق أو اللغة» وانها حسب ادعاءاتهم لم تكن متمسكة بالإسلام وشريعته ولغته!!.

كلف المقيم العام الجنرال ليوتي، واضع أسس السياسة البربرية في المغرب، مجموعة من منظري الاستعمار برئاسة جورج سوردون، استاذ الحقوق الإسلامية للبحث عن صياغة قانونية لأعراف البربر واخراجها في صورة من الحقائق عن طريق إخراج أبحاث ملفقة، وجمعت تلك الأعراف بما أسمته السلطات الفرنسية المحتلة بـ«قانون العرف البربري» عام **1914**[1]، وتم إصدار ظهير (قانون) في **11** من أيلول / سبتمبر **1914**، وبموجبه فتحت لمناطق القبائل البربرية محاكم عرفية تفصل في القضايا على وفق الأعراف والتقاليد والعادات البربرية في محاولة لاخراجهم من نطاق الشريعة الإسلامية والمحاكم الشرعية الإسلامية. وقد توهمت السلطات الفرنسية المحتلة، ان اهالي هذه المناطق وغالبيتهم من البربر «ان إسلامهم سطحيٌ وليس ببعيد ان يتنصروا ويندمجوا معها»[2].

ان إصدار هذا (القانون المدني) الخاص بالبربر، كان بداية الاستهداف للدين الإسلامي ولشريعته المطهرة، واخراج البربر عن دينهم الحنيف، وزرع الشقاق بين أبناء الوطن الواحد. وقد اوضح جودي فروي ديمونين، أحد منظري السياسة الفرنسية بقوله: «لابد ان نستعمل لفائدتنا العبارة القديمة، فرق تسد،، ان وجود

---

(1) لقمان صالح أحمد القطان: سياسة فرنسا اتجاه البربر وأثرها في الحركة الوطنية المغربية **1930-1936**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد (بغداد، **1987**)، ص **36**.

(2) علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة نهضة مصر، (القاهرة، **1955**)، ص **141-142**.

العنصر البربري هو آلة مفيدة لموازنة العنصر العربي. ويمكننا ان نستعمله ضد المخزن نفسه». وفي الهدف العدواني نفسه، كتب أحد موظفي السلطات الفرنسية في المغرب ما نصه: «يجب ان نحذف تعليم الديانة الإسلامية في مدارس البربر، ويجب ان نعلم البربر كل شيء ما عدا الإسلام»[(1)].

وفي عام 1915، أصدرت السلطات الفرنسية مجموعة من البلاغات اعتبرت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية للبربر، ويتم التداول بها في المعاملات الرسمية والسجلات والعقود والسندات. كما دعت في منشور عام 1919 إلى اعداد الكوادر (الإطارات) العسكرية من أبناء البربر من خريجي المدارس الفرنسية والمثقفين بالثقافة الفرنسية لحكم المناطق البربرية، وعملت على عزل البربر عن اخوانهم العرب في العديد من المناطق كما حصل في الجزائر[(2)] ولم تقف السياسة الفرنسية عند هذه الحدود، بل أرادت (تنصير) المغاربة وتغريبهم عن محيطهم الديني والاجتماعي والثقافي العربي الإسلامي، وكان ذلك بانشاء الكنائس الكبيرة والصغيرة، واستدعاء المبشرين من القساوسة والرهبان من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا ونشرهم في عموم المغرب. وفيما يخص البربر، فقد اجبرتهم على إرسال ابنائهم إلى الرهبان والقساوسة لكي يدرسوا تعاليم المسيحية، وتعليمهم تاريخ الإسلام بشكل مشوه بعيداً عن الحقيقة. ومارست التقريب بين البربر والرهبان والابعاد عن العرب. وفرضت الحصار على البربر حتى لا تصلهم الكتب والمجلات العربية، لتحل مكانها كتبهم

(1) العبارات التي بين قوسين مأخوذة من:

عبد الوهاب بن منصور: محمد الخامس والظهير البربري، مجلة دعوة الحق، العدد (282)، (الرباط،1991)، ص 58.

(2) كريدية إبراهيم: السياسة البربرية للحماية الفرنسية في المغرب، (الدار البيضاء، 1984)، ص 48.

ومجلاتهم التي تهاجم الإسلام وتشوهه[1]. كما اجبر الجنرال ليوتي، السلطان يوسف بن الحسن الأول (1912-1927) على إصدار ظهير آخر سمح بموجبه تعديل العرف البربري والذي لم يكن يسمح للأجانب بامتلاك الأراضي في القبائل البربرية، وصدر الظهير في 15 حزيران/ يونيو 1922 بتوقيع سلطان المغرب، وتم إلغاء هذا الحق الوطني، وتمكن المستوطنون الأجانب وأغلبهم من الفرنسيين من السيطرة على بعض أراضي القبائل البربرية[2].

بذلت السلطات الفرنسية المحتلة وبدعم واسناد كبيرين من الحكومة الفرنسية والجمعية الوطنية الفرنسية والمؤسسات الكنسية والثقافية والتعليمية، جهوداً كبيرة منذ بداية الاحتلال حتى ثلاثينات القرن العشرين (وكما سعت في الجزائر) إلى احداث الاختلاف في الواقع الاجتماعي المغربي لخلق الخلاف بين أبناء الوطن الواحد، وجاءت محاولاتهم المحمومة في العمل على «تنصير المغاربة وفرنستهم واحداث تفرقة بينهم تتقد بسببها نار فتنة طائفية وعرقية ...»[3] أو التأسيس لاتجاه انقسامي في الوحدة الوطنية والاجتماعية والدينية والحضارية عامة. وصدر هذا الظهير في وقت كانت المقاومة المسلحة على أشدها في المناطق الجبلية (جبال الأطلس ...)، حيث يدافع المغاربة وأغلبهم من البربر في المناطق الجبلية، ضد الاحتلال وسياسته. وعليه، كان صدور (الظهير البربري) محاولة من الفرنسيين للخروج «من مأزق المقاومة بحل جذري، وبتتويج المراحل المذكورة بإجراء عملي تمثل في تدبير اداري ويجرأوا على إصدار ظهير 17 ذي الحجة 1348/ 16 ماي

---

(1) إبراهيم، المصدر السابق، ص 46-50؛ القطان، المصدر السابق، ص 42؛ الأسودي، المصدر السابق، ص 21-22.

(2) للتفاصيل انظر: إبراهيم، المصدر نفسه، ص 38؛ القطان، المصدر نفسه، ص 56؛ الاسودي، المصدر نفسه، ص 28-29.

(3) بن منصور، المصدر السابق، ص 58.

1930 (عرف بالظهير البربري) ...»[1]. وكان أبرز الظهائر (القوانين) التي أصدرتها السلطات الفرنسية المحتلة.

ان أبرز مظاهر السياسة الفرنسية، كان صدور (الظهير البربري) عام **1930**. هذا الظهير، أخرج السياسة الفرنسية العدوانية على (الهوية) إلى العلن، وكشف الوجه الكالح لمنظريها ومنفذيها مثلما كشف ابعادها الدينية والثقافية والسياسية ايضاً.

تكون (الظهير البربري) من ثمانية فصول، أكدت على إخراج البربر من سلطة الحكومة المغربية (المخزن) ومن الشريعة الإسلامية وقد استخلص المغاربة من الظهير البربري ثلاثة أمور:

1- فصل قسم من المسلمين المغاربة عن القضاء الشرعي.

2- تحويل المسائل القضائية في مناطق البربر إلى المحاكم الفرنسية، وعد ذلك في نظر المغاربة بمثابة خطة لتنفيذ سياسة (التنصير) واعلان (حرب صليبية جديدة).

3- تمزيق وحدة السلطة المغربية، وعد ذلك خرقاً صريحاً لمعاهدة الحماية (معاهدة فاس) لعام **1912**[2].

وبدأت السلطات الفرنسية المحتلة بوضع (الظهير البربري) موضع التنفيذ، واتخذت مجموعة من الإجراءات منها، تصعيد نشاط الإرساليات التبشيرية، وزيادة اعداد المبشرين من القساوسة والرهبان (اكثر من **1000** شخص) وبشكل لم يسبق له مثيل منذ احتلال المغرب عام **1912** وقامت بانشاء المدارس ودور الأيتام في

(1) الملكي المالكي: تطوير الاستعمار الفرنسي لأساليب غزوه للمغرب إلى حدود 1930، مجلة تاريخ المغرب، العدد (7-8)، (الرباط، 1998)، ص 152.

(2) المالكي، المصدر السابق، ص 159.

مناطق البربر، واجبرتهم على إرسال ابنائهم إلى المدارس التبشيرية بحجة التعليم العصري، ومن جهة اخرى قامت بمنع علماء الدين والوعاظ المسلمين من تأدية واجباتهم في المساجد أو القاء المحاضرات الدينية وعينت عدداً من رجالاتها المتعصبين والحاقدين على الإسلام في الوظائف الإسلامية مثل العدلية الإسلامية، ومكتب المطبوعات العربية، والتعليم الإسلامي، والوثائق التاريخية، ليمارسوا نشاطهم من خلال مواقعهم في هذه المؤسسات. وخصصت الجمعية الوطنية الفرنسية، الاعتمادات المالية اللازمة لتصعيد حركة التبشير (التنصير)، فيما خصصت السلطات الفرنسية في المغرب مبلغاً يزيد على ثلاثة ملايين فرنك من ميزانية الدولة المغربية!! إعانات للإرساليات، وخصصت الكثير من إيرادات الأوقاف الإسلامية!! للهدف ذاته[1].

اتفق عدد من الدارسين على وجود (دوافع سياسية ودينية) وراء إصدار هذا الظهير، كان الهدف منها «ترسيخ الوجود الفرنسي في المغرب عن طريق تمزيق وحدته، وابعاد الأمازيغ – البربر – عن العروبة والإسلام» والعمل على «وضع حد للمقاومة الأمازيغية – البربرية – واحكام قبضتها على مجموع البلاد»[2]. ومع بداية احكام قبضتها على المقاومة المغربية واسكاتها في مناطق جبال الأطلس منذ عام 1934، قامت السلطات الفرنسية المحتلة بإصدار ظهير آخر مكمل للظهير البربري في 8 نيسان / إبريل 1934، منعت بموجبه حرية الرأي والتعبير، ومنع دخول المجلات العربية إلى المغرب، وعطلت الصحف الوطنية، وضيقت الخناق على الأصوات المناوئة لسياستها العدوانية ولاسيما من علماء الدين والمثقفين الذين بدأوا يكشفون حقيقة السياسة الفرنسية تجاه الشعب المغربي بأجمعه[3]، فكانت البداية

(1) القطان، المصدر السابق، ص 66-68.

(2) المالكي، المصدر السابق، ص 157.

(3) الاسودي، المصدر السابق، ص 35-36.

للكفاح المغربي والعربي الإسلامي للسياسة الفرنسية ومخططاتها ضد المجتمع المغربي وهويته ووحدته الوطنية.

الموقف المغربي والعربي من السياسة الفرنسية

كان «الظهير البربري» لعام **1930**، وما سبقه وما اعقبه من قرارات مؤسسة أو مكملة له، منظوراً رؤيوياً مستقبلياً استهدف وحدة النسيج الاجتماعي الوطني المغربي، وفي ابعاده الأوسع استهداف للعروبة والإسلام. فهو منظور استعماري كان يهدف إلى محاولة تشكيل معادل موضوعي معاد للعنصر العربي، واستهدف دق اسفين لكيانية ثقافية وسياسية، تضع البلاد والعباد في قلق وتوتر يقود إلى الصراع الداخلي. ومن هنا ادركت العناصر الوطنية المغربية من العرب والبربر خطورة هذا المخطط الاستعماري الخبيث، وبدأت باستجماع خيوطها والانطلاق بحركة وطنية منظمة واعية لأهدافها الوطنية، والعمل على انتزاع الحقوق المغتصبة، والدفاع عن الهوية العربية الإسلامية الجامعة والموحدة للنسيج الاجتماعي المغربي، وكان ذلك بتأسيس «كتلة العمل الوطني المغربية» وبداية المواجهة ضد الاحتلال وسياسته في المجالات كافة، وبخاصة، مشروعه التعصبي والتقسيمي المهدد للوحدة الوطنية وللانتماء الديني والقومي والحضاري للمغاربة[1].

أحدث صدور (الظهير البربري) غضباً مغربياً عاماً، قاده علماء الدين والمثقفون والأعيان والصناع والفلاحون والشباب في العاصمة فاس، وفي عموم المغرب[2]، وأعلنوا في مطالبهم رفضهم لما جاء في الظهير البربري وتأكيدهم على

(1) محمد علي داهش: الموقف العربي من الظهير البربري في المغرب، مجلة آداب الرافدين، العدد (36)، جامعة الموصل – كلية الآداب، (الموصل، 2003)، ص70.

(2) ينظر تفاصيل الاحداث:

الحسن بو عياد: الحركة الوطنية والظهير البربري، دار الطباعة الحديثة، (الدار البيضاء، 1979)، ص17 وما بعدها؛ الفاسي، المصدر السابق، ص 45-48؛ غلاب، المصدر

«تكوين قضاء موحد لجميع المغاربة» وربط جميع موظفي الدولة بسلطة السلطان المغربي محمد بن يوسف (1927-1961)، والاعتراف بالإسلام ديناً قومياً في المغرب و«منع الهيئات الأجنبية وإدارة المعارف من استعمال وسائل التبشير» و«الاعتراف باللغة العربية وحدها هي لغة البلاد الرسمية، ولذلك يجب ان تكون اللغة الأساسية في التعليم»(1). وقد كان للبربر انفسهم موقفهم الواضح والمشرف في الدفاع عن دينهم وانتمائهم الوطني والثقافي والحضاري العام. فقد رأى البربر في (الظهير) اعتداءاً صارخاً على دينهم وشريعتهم ومقدساتهم. ولعل أبرز مواقف الغضب والاستياء والمعارضة البربرية، تجمع حشود البربر حول المحاكم التي اقامتها السلطات الفرنسية المحتلة، واعلانها انهم لا يريدون إلا الإسلام وتطبيق الشريعة الإسلامية. وأرسلوا الوفود إلى سلطان المغرب يطالبون بإرسال القضاة الشرعيين ومحاكم شرعية إسلامية. وكان من نتائج هذا الموقف الديني والوطني والتعلق بالحكومة الوطنية الممثلة بشخص السلطان محمد الخامس، ان تعرضوا لحملات القمع والاضطهاد والاعتقال، بحيث وصل عدد المعتقلين إلى اربعة الألف رجل(2).

عبر المغاربة جميعاً مثل غيرهم من أبناء أقطار المغرب العربي، عن موقفهم الواحد والموحد ضد الاحتلال الفرنسي وسياسته، وكان موقف المغاربة عام **1930** أبرز تعبير عن وحدة الانتماء والدفاع عنه. ولعل أبلغ تعبير عن ذلك – إلى جانب

السابق،ج1، ص 75-100؛ القطان، المصدر السابق، ص 71-74؛ المالكي، المصدر السابق، ص 159-160.

(1) المالكي، المصدر السابق، ص 160.

(2) عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية المغربية، بلا، (الرباط، 1976)، ج1، ص 73-75.

الفعاليات الوطنية والسياسية العملية – تلك القصيدة التي اطلقها أحد البربر من سجون فاس وجاء فيها:

يالطيف الطف بقــوم	هم ضحايا الوطنيــة
بشباب قد تفانـــــــى	لا يرى الجلد دنيــة
لا يرى السجن مصاباً	لا يرى الشنق رزيــة
هم بنو العزة ســـراة	هم بنو النفس الابية
شيدوا للديـــن مجداً	بيميـــن عـــربية
وابوا للديـــــن إلا	وحـــدة للابديـــة
وحدة اخلص فيهـــا	مضـــر للبربريـــة
تلكم نهضة عـــرب	جددوها مغربيـــة[1]

وقف الشعب العربي في معظم أنحاء الوطن العربي وواجهاته الدينية والوطنية والثقافية ضد السياسة الفرنسية واتجاهاتها في محاولة القضاء على الإسلام والعروبة في المغرب العربي عامة، وفي المغرب خاصة. وقد كان للمسلمين في الهند وجاوة الاندونوسية، دور في ذلك ايضاً.

انتقل رد الفعل المضاد للسياسة الفرنسية إلى الدائرة العربية الأوسع، فقد ابتدأ رد الفعل العنيف ضد (الظهير البربري) إلى أقطار المغرب العربي، الجزائر، تونس، موريتانيا، ليبيا، ثم إلى معظم أقطار الوطن العربي في مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق، حيث عبرت واجهات الرأي العام من علماء الدين والجمعيات والمؤتمرات الشعبية الإسلامية والمجلات والصحافة، عن موقفها وادانتها للسياسة التي تنتهجها فرنسا في العدوان على الهوية العربية الإسلامية[2].

(1) صحيفة الهداية (بغداد9، العدد (26) في 10/ 10/ 1930.

(2) ينظر بالتفصيل، داهش، المصدر السابق، ص 76-83؛ الاسودي، المصدر السابق،

إن الحركة الوطنية المغربية وظهيرها الشعبي، والحركات الوطنية في الأقطار المغربية التي قاومت الاحتلال الفرنسي وسياسته عن طريق الكفاح المسلح أو عن طريق الكفاح السياسي أو بكليهما معاً، اشترك فيها كل أبناء المغرب العربي، وفي الجزائر والمغرب خاصة، فلقد كانت ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر، وثورات المغرب حتى منتصف الثلاثينات من القرن العشرين، أبلغ تعبير عن التلاحم الوطني، وكان التلاحم الوطني الأبرز هو بالتحام الكفاح المسلح مع الكفاح السياسي منذ عام **1953** في المغرب. وكان انطلاق الثورة الجزائرية من جبال الاوراس وجرجرة (منطقة القبائل) عام **1954**، توكيداً لهذا الفعل الواحد الموحد ضد الاحتلال وسياسته العدوانية تجاه (الهوية)، هذه المقاومة اشترك فيها الجميع وبلا حساسيات من أجل التحرر والاستقلال الوطني والدفاع عن ذلك حتى الاستشهاد.

وقد وعى الجنرال ديغول فشل السياسة الفرنسية في إدماج أبناء المغرب العربي بما يسمى «العائلة الفرنسية». ومما جاء في قوله: «حاولوا دمج الزيت بالخل، حركوا الاناء، فبعد لحظة يفترقان، فالعرب عرب، والفرنسيون فرنسيون ... هل تعقدون ان لديهم شعوراً بالانتماء إلى وطن واحد! وانهم قادرون على تجاوز كافة الاختلافات العرقية والطبقية والدينية؟ ....»[1].

إن السياسة الاستعمارية الفرنسية منيت بالفشل في أقطار المغرب العربي، وهذا الفشل مرده كما يقول مالكي إلى «... ان الوطنية التي مثل الإسلام دوراً تاريخياً مركزياً في توفير شروط إنجازها، قد حققت درجة من الترسيخ والعمق والتلاحم، لم يعد ممكناً التشكيك فيها ولا القدرة على تفكيكها. كما ان اخفاق سياسات

ص75-106.

(1) الكتاني، المرجع السابق، ص 166-167.

الاستعمار لم يقتصر على المغرب الأقصى بل شمل تونس (التجنيس) والجزائر (الإدماج)، وفي ذلك دليل على فشل الاستراتيجيا الاستعمارية العامة في الرهان على التفرقة بين مكونات الوحدة الوطنية لشعوب المغرب العربي ...»[1].

ومع ذلك فإن آثار المرحلة الاستعمارية، تؤكد استمرارية الفعل الثقافي والاجتماعي الفرنسي (الفرانكوفونية – السياسة البربرية)، حيث برزت ظاهرة «نخبوية» وليست شعبية عامة منذ نهاية القرن العشرين بدأت تطرح أفكاراً وتقيم جمعيات ثقافية ومنظمات سياسية تعبر عن ما أسمته «القضية الأمازيغية» في الجزائر والمغرب. وأصبحت هذه القضية «... ظاهرة ملحة ومقلقة وتؤذن بارهاصات راهنة ومستقبلية في المغرب العربي ...» وانتقلت من قضية داخلية إلى قضية «ذات امتدادات دولية...» حيث احتضنتها بعض العواصم الغربية مثل باريس وواشنطن[2]. وعلى هذا يتأكد تواصل الظاهرة العدوانية الغربية تجاه العروبة والإسلام، والسعي الدؤوب للعمل على خلق مشاكل داخلية في المجتمعات العربية، من أجل تفكيك وحدة النسيج الاجتماعي الوطني والعربي العام، وجعل الأقطار العربية في حالة من الضعف غير قادرة على البناء والتطور أو مواجهة التحديات التي تستهدفها قومياً وحضارياً في الحاضر والمستقبل.

سبل المواجهة

أصبح من المؤكد ان السياسة الثقافية / الاجتماعية للاحتلال الفرنسي كانت السبب الأساسي والمباشر في المشاكل الثقافية والاجتماعية التي راحت تأخذ بعداً سياسياً أيضاً (في الجزائر خاصة) مناقضاً للاتجاه الوطني العام. فالاحتلال الفرنسي

(1) مالكي، المصدر السابق، ص204.

(2) يحيى أبو زكريا: المسألة الأمازيغية بين الجزائر والمغرب، مجلة بوابة العرب، عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت)، الموقع:

http://www.arabgate.com/article.ghp

هو الذي «ابتدع المسألة البربرية»[1] وأرادها أن تكون الأساس في التنوع والتعارض داخل المجتمع الموحد تاريخياً وكفاحياً وفي الجزائر والمغرب بخاصة.

إن التنوع داخل الوحدة الوطنية، والتمتع بالخصوصية الثقافية التي لا تتعارض مع الثقافة العامة وصيرورة المجتمع، أمر طبيعي، لكن الأمر غير الطبيعي، ان تأخذ الخصوصية الثقافية/ الاجتماعية اتجاهاً معارضاً للاتجاه الوطني العام، ويقود ذلك إلى ان تأخذ هذه «الخصوصية» موقفاً معادياً ومؤثراً على استقرارية المجتمع ووحدته الوطنية في المجالات كافة. والامر المفجع ان يكون لهذه «الخصوصية» امتدادات دولية، وهي غربية على العموم ومعروفة باتجاهاتها ومواقفها غير النزيهة، لا بل العدائية المعلنة بشكل سافر، ضد الإسلام والعرب في السنوات الأخيرة بخاصة.

إن السياسة الاستعمارية الفرنسية القديمة / الجديدة في المغرب العربي، وما تمخض عنها من تاثير في بعض النخب الداخلية (المتفرنسة)، والتي وجدت لها دعماً من فرنسا (وغيرها من الدول الغربية) تحت غطاء الدفاع عن الحقوق والحريات والديمقراطية من أجل الإبقاء على الحضور الثقافي الفرنسي وديمومته بالاتجاه الذي يخدم الهدف الاستعماري القديم، افرزت نزعات ثقافية/ اجتماعية في الجزائر والمغرب، وايضاً (سياسية) في الجزائر بخاصة، وهي «نزعة التعددية الثقافية» و«نزعة الاحياء الأمازيغي العرقي» و«نزعة ديمقراطية الحياة السياسية» و«نزعة شعبية أئتلافية»، والنزعات الثلاثة الأول لا تجد لها صدى إلا عند اقلية نخبوية بربرية، محدودة العمق الاجتماعي، في حين تأخذ النزعة الأخيرة عمقها الاجتماعي البربري المعبر عن الاصالة التاريخية والوطنية في الشعور والإحساس بالانتماء إلى

(1) إسماعيل قيرة: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2002)، ص262.

هوية وطنية وقومية ودينية، أصبحت تعبر عن شخصيتهم التاريخية والحضارية والمستقبلية.

إن النزعة الشعبية الأئتلافية تتشكل من «عامة الناس والناشطين من الوطنيين والإسلاميين الذين هم ... احرص على الارتباط بالمجال العربي الإسلامي وعلى استخدام اللغة والحروف العربية عند رسم الأمازيغية – البربرية – ويعتبر انتماؤهم إلى قبائل الأمازيغ –البربر– نوعاً من الخصوصية الثقافية التي تدخل في تكوين عناصر شمال إفريقيا ولا تمثل بالضرورة حساسية وعداء للعروبة والتعريب فضلاً عن الإسلام ...»[1].

والجدير بالذكر، ان البربر لم يواجهوا عقدة من اللغة العربية وثقافتها وحضارتها، لقد تعاملوا معها من خلال الدين الإسلامي الذي آمنوا به، واسهموا في ترسيخه في مناطقهم في المغرب العربي الكبير، ووسعوا امتداده إلى مناطق إفريقيا جنوب الصحراء، وشاركوا في الفتوحات العربية الإسلامية في إسبانيا (الأندلس)، لا بل، قادوا الجيوش الإسلامية منذ ذاك التاريخ وحتى العصور الحديثة سواء في الأندلس أو في المغرب العربي أو في إفريقيا جنوب الصحراء، ضد الاعتداءات الأوروبية على بلادهم.

ومع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، تم توسيع مناطق احتلالهم لتشمل تونس والمغرب إضافة لموريتانيا، فقد وقف أبناء المغرب العربي جميعاً ضد الاحتلال الفرنسي وسياسته الاستغلالية والاستلابية للأرض والإنسان وهويته. وعليه، فقد كان رد الفعل المغربي طوال زمن الاحتلال الفرنسي وسياسته «مزدوجاً إسلامياً ضد

(1) قيرة، المصدر السابق، ص214.

التنصير والتبشير، وعربياً ضد السياسة البربرية» وأصبحت «العروبة والإسلام في المغرب العربي يحيلان إلى أمر واحد هو الهوية»[1].

إذن، دافع أبناء المغرب العربي جميعاً عن هويتهم الدينية والثقافية والحضارية الجامعة والموحدة ضد محاولات (الفرنسة)، وهذا الاتجاه «ظل موجوداً كشعور وإحساس بالانتماء إلى شخصية تاريخية تكونت على قاعدة عربية إسلامية» ويضيف مالكي: [«فالدفاع عن الهوية قد شكل الأساس الايديولوجي والنضالي الذي على ارضيته ستبرز النوى الأولى للحركات الوطنية ... مدافعة عن سيادتها الوطنية، وداعية ثانية إلى استحضار تراثها المشترك ومقومات انتمائها إلى المشروعية العربية الإسلامية لبلورة وعي جماعي بضرورة التنسيق والوحدة لمقاومة «الآخر» وصيانة «الأنا»][2].

إن الوحدة الثقافية العربية الإسلامية (مع احترام التنوع في اللهجات البربرية أو في غيرها) تبني الشخصية الوطنية الموحدة في إطارها الأوسع،وهي تبني «القوة النفسية» و«الأرادة القوية» التي تحصن الذات، وتشكل حاجزاً للحماية والدفاع عن «الهوية» بين أبناء المغرب العربي جميعاً ضد «الآخر» الغربي الذي يستهدف وجودنا وهويتنا الدينية والثقافية في الحاضر والمستقبل. عليه، فإن اللغة العربية وثقافتها، والدين الإسلامي وشريعته وعلومه، والتاريخ وعمقه، والتراث وكنوزه وعظمته، والكفاح المشترك والموحد عبر التاريخ واهميته، والشعور والإحساس الموحد وضرورة استمراريته واستنهاضه بتنمية الوعي بطبيعة «الآخر» وأهدافه، كلها

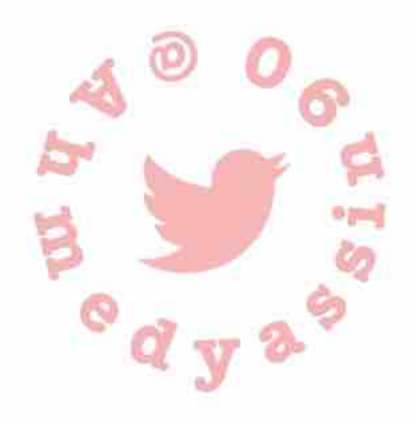
(1) محمد عابد الجابري: وجهة نظر، نحو اعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1991)، ص 27-28؛ محمد سعيد بن احمدو: موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الإفريقي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2003)، ص44.

(2) ينظر تفاصيل ذلك في: مالكي، المصدر السابق، ص216، 132-153، 199- 204.

عناصر تقوي جهاز المناعة في الذات الوطنية ضد «الآخر» المهاجم دوماً وبكل قواه وأساليبه المتغيرة عبر العصور، لتدمير الذات الوطنية والعربية الإسلامية.

ان الوعي العميق (ومن خلال فعاليات واجهات الرأي العام العربي جميعاً) بطبيعة ومخطط وأهداف الهجمة العنصرية والتعصب الديني، يدفعنا إلى ضرورة الحوار الداخلي وبناء الذات القوية المحصنة بـ «الهوية» والاعتزاز بها والدفاع عنها بكل الوسائل، فعلى اسوارها تتحطم مخططات ومشاريع الغرب التي تستهدف وجودنا القومي والديني والحضاري. وهذا البناء الذاتي، يتطلب تكثيف الجهود وتوفير الإمكانات المادية والمالية التي توسع دائرة التربية والتعليم والمراكز الدينية والثقافية، والحؤول دون «ثنائية اللغة» في المناهج ودون استمرار التأثير «الفرانكوفوني».

ان ثنائية اللغة، وتعلم أكثر من لغة، هي سمة الإنسان العصري، وهي مطلوبة وضرورية، ولكن عند الإنسان المختص بعلم من العلوم، وليس بالضرورة ان تكون هذه الظاهرة اللغوية والثقافية والحضارية عامة بين جميع أبناء الشعب. ان هذه الثنائية حتى بعد أكثر من نصف قرن على الاستقلال في أقطار المغرب العربي عامة (عدا ليبيا) يعكس فاعلية النخب الفرانكوفونية، ودفاعها عن انتماء ثقافي مغيب للهوية الوطنية، لا بل مخرب للهوية في ابعاده الحاضرة والمستقبلية. وعليه فالتمسك بالهوية الوطنية والعربية الإسلامية واعتبار اللغة العربية وثقافتها الأساس في بناء شخصية الفرد والمجتمع، يعد من المطالب المهمة، لا بل أكثر اهمية، من أجل الحفاظ على خصوصية الهوية وتحصينها وتمكينها من الانفتاح على الآخر دون خوف من التأثير السلبي أو محاولات الاحتواء أو الذوبان في «الآخر» اللغوي والحضاري. وان الشعور والإحساس العربي الواحد في كل مكان من الوطن العربي والذي كان عنوان مرحلة الكفاح ضد الاستعمار، وما بعد الاستقلال، يجب ان يستنهض، لأن اعادة انتاج هذا الشعور الجمعي أو الاقليمي أو الوطني الواحد، يحيل إلى استمرار خصوصية الهوية ومنعتها وقدرتها على المواجهة في الحاضر والمستقبل.



المغرب العربي واتجاهاته الوحدوية في النضال ضد الاستعمار

مدخل

خضعت أقطار المغرب العربي للاحتلال والسياسة الاستعمارية الفرنسية و(الإسبانية) [الجزائر **1830- 1962** - تونس **1881- 1956** - موريتانيا **1903-1960** - المغرب **1912- 1956**] لعقود طويلة، وعانى الشعب العربي في هذه الأقطار شتى صنوف العدوان على وجوده القومي والديني والثقافي والاقتصادي والحضاري العام. وطوال الحقبة الاستعمارية، ناضل الشعب العربي في جميع الأقطار المغاربية (ومن ضمنها ليبيا التي خضعت للاحتلال الإيطالي **1911-1943**) من أجل الحرية والاستقلال الوطني باعتماد أسلوب النضال المسلح والسياسي، ولم يكن النضال الوطني يسير بمعزل عن التلاحم والدعم الإقليمي والقومي العربي وحتى الإسلامي العام منذ بداية الاحتلال وحتى الاستقلال في النصف الثاني من القرن العشرين.

وإذا كان ثمة مواقف عفوية ومنظمة من التضامن والتلاحم والاتحاد في النضال ضد الظاهرة الاستعمارية، فإن الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى (**1914-1918**) شهدت بروزاً واعياً ومنظماً لاتجاهات سياسية واجتماعية وثقافية أكدت على صعيد الفكرة والتطبيق ضرورة العمل الوحدوي الإقليمي / العربي في مواجهة الظاهرة الاستعمارية، وهي ضرورة اقتضتها المواجهة لعدو واحد، مثلما تؤكدها حقائق التاريخ والانتماء القومي والديني والحضاري الواحد. وعليه، ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى الاستقلال، شهدت أقطار المغرب العربي اتجاهات شعبية وحدوية ناضلت على الأصعدة السياسية (الأحزاب الوطنية) والدينية /

الثقافية (علماء الدين ـ النخبة المثقفة) والاجتماعية (الطلبة ـ العمال) من أجل التحرر والاستقلال المقترن بالدعوة الإقليمية في إطارها العربي.

ان هذه الدارسة ستركز على الاتجاه السياسي في النضال الوحدوي المغاربي ضد الاستعمار الفرنسي (والإسباني) في الحقبة الممتدة بين أعوام **1918ـ1962**، لكون الاتجاه السياسي يمتلك الأسبقية والطليعية في النضال الشعبي، ولكونه الملهم والمنظم والموجه للاتجاهات الشعبية الأخرى التي استند عليها النضال المغاربي ضد الاستعمار الفرنسي والإسباني.



مرحلة ما بين الحربين:

إن كل مشروع نهضوي وطني / إقليمي / قومي، مرتبط بمنظومة أفكار وأهداف ونشاطات تؤسس لوجوده ولخطوات نجاحه وتحقيق أهدافه، ومن هذا المنطلق ارتبط ظهور الأحزاب السياسية[1] التي شكلت الحركة الوطنية في أقطار

(1) الحزب الحر الدستوري التونسي (1918-1956) وانشقاقه إلى فرعين، القديم والجديد منذ عام 1934، حزب الإصلاح الجزائري (1919-1923) وحزب نجم الشمال الإفريقي (1924-1937)، ثم حزب الشعب الجزائري (1937-1946)، وكتلة العمل الوطني المغربية (1929-1937) ثم الحزب الوطني المغربي (1937-1944) وحزب الحركة القومية (1937-1944) ضد الاحتلال الفرنسي وكتلة العمل الوطني المغربية 1926-1931، والهيئة الوطنية الأولى (1931-1937) ثم حزب الإصلاح الوطني (1936-1956) وحزب الوحدة المغربية (1937-1956) في الشمال المغربي ضد الاحتلال الإسباني.
انظر بالتفصيل عن نشأة وتطور هذه الاحزاب في أقطار المغرب العربي :
علال الفاسي: محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، مطبعة نهضة مصر، (القاهرة 1955)، ص82-91، 104-105، 117-119؛
صلاح العقاد: المغرب العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة 1980)، ص358-395؛
علي الشلقاني: ثورة الجزائر، بلا، (القاهرة 1956)، ص204-205؛
محمد بن عزوز حكيم: وثائق الحركة الوطنية في شمال المغرب، مطبعة الشويخ، (تطوان 1980)، ج1، ص13-14؛
جلال يحيى: العالم الحديث، دار المعارف (القاهرة 1966)، ص687-694، 709-714؛
محمد يوسف نحلة: تطور الحركة الوطنية التونسية 1881-1956، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، (بغداد

المغرب العربي بالأزمة الوطنية (القطرية) والإقليمية (المغاربية) الناجمة عن الاحتلال الفرنسي وسياسته في المجالات كافة، حيث العدوان المتعدد على حق الحرية والاستقلال، والإفقار الاقتصادي والاجتماعي، والتفرقة العنصرية عرب/ بربر، ومحاربة ومحاولة إلغاء الهوية العربية الإسلامية، بسياسة (الفرنسة) اللغوية والثقافية، وسياسة التجنيس والتنصير[1]، ناهيك عن العزل المتعمد عن الأشقاء في المحيطين الإقليمي والعربي.

كان البعد المغاربي في اتجاه الحركة الوطنية في تونس والمغرب باهتاً وجنينياً، وواضحاً وبارزاً في الجزائر في مرحلة ما بين الحربين، لكن البعد العربي الإسلامي (الدفاع والتمسك باللغة العربية والإسلام) كان أكثر وضوحاً من أجل الدفاع عن الانتماء العربي الإسلامي للشعب في أقطار المغرب العربي كافة، ضد محاولات «الفرنسة» بجميع اتجاهاتها العدوانية على الهوية القومية والدينية، وهذا الاتجاه (الدفاع عن الهوية) الشعبي «ظل موجوداً كشعور وإحساس بالانتماء إلى شخصية تاريخية تكونت على قاعدة عربية إسلامية...» ويضيف مالكي «فالدفاع عن الهوية قد شكل الأساس الأيديولوجي والنضالي، الذي على أرضيته ستبرز النوى الأولى للحركات الوطنية بالدول الثلاث: الجزائر ـ تونس ـ المغرب، مدافعة أولاً عن سيادتها الوطنية، وداعية ثانياً إلى استحضار تراثها المشترك ومقومات انتمائها إلى المشروعية العربية الإسلامية، لبلورة وعي جماعي بضرورة التنسيق والوحدة لمقاومة «الآخر» وصيانة «الأنا» وذلك قبل ان تصبح حركات وطنية مهيكلة ومنظمة في شكل أحزاب وتجمعات مع أواسط الثلاثينات من هذا القرن ـ العشرون»[2].

1986)، ص112 فما بعدها.

(1) للتفاصيل انظر: إمحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة الوطنية، (بيروت 1994)، ص113-153، 179-204.

(2) مالكي، المصدر السابق، ص215-216.

يعد حزب «نجم الشمال الإفريقي» مركز الثقل في الاتجاه الشعبي السياسي الوحدوي على صعيد الفكرة والقاعدة الاجتماعية، والتنظيم الشعبي الواسع، فقد ظهر في باريس عام **1924** بين المهاجرين من أقطار المغرب العربي[(1)] بزعامة مصالي الحاج، وانتقل إلى الجزائر عام **1927**، وتعرض إلى الملاحقة والاعتقال والنفي لقيادته وقواعده من قبل السلطات الفرنسية، ونتيجة لذلك تخفى وراء تسميات متعددة منذ عام **1929** حتى انتهى باسم (حزب الشعب) عام **1937**.

ومنذ البداية، كان الاتجاه الوحدوي واضحاً من خلال التشكل الاجتماعي والأهداف، فحزب النجم كتنظيم، هو «جمعية لمسلمي المغرب والجزائر وتونس... وتهدف إلى تدريب مسلمي الشمال الإفريقي ـ المغرب العربي ـ على الحياة في فرنسا والتنديد بجميع المظالم أمام الرأي العام... وقد قررت منذ تأسيسها توحيد العمل مع كامل منظمات الطبقة الشغلية والفلاحية والشعوب المضطهدة...»[(2)]. كما وتؤكد بطاقة الانتماء للعضوية إلى هذا الحزب الاتجاه الوحدوي، حيث كانت تحتوي على العبارة التالية: «أيها المسلمون، جزائريون ومراكشيون ـ مغاربة ـ وتونسيون، فلنتحد ... لنكون كتلة متضامنة حول نجم إفريقيا للدفاع عن مصالحنا وعن تحررنا، وان الاتحاد وحده هو الذي يصنع القوة»[(3)]. وإذا كانت نشاطات الحزب في باريس قد عبرّت عن الاتجاه الشعبي الوحدوي التحرري على صعيد الفكرة والتنظيم والعمل عبر مواقف متعددة [(4)]؛ فإن الأفكار والقاعدة التنظيمية وبرامج

---

(1) العقاد، المصدر السابق، ص**322**؛ مالكي، المصدر السابق، ص**276-277**.

(2) محمد قنانش: نجم الشمال الإفريقي **1926-1937**، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر **1994**)، ص**40-41**.

(3) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، معهد الدراسات العربية، (القاهرة **1977**)، ج**3**، ص**436**.

(4) انظر بالتفصيل: قنانش، المصدر السابق، ص**41**، **45**؛ وانظر، بسام العسلي: الصراع

العمل ونشاطات الحزب داخل الجزائر، قد أوضحت بشكل جلي هذا الاتجاه الوحدوي، حيث تمثلت بما يأتي:

- تأكيد الشخصية العربية الإسلامية بالاعتماد على التراث العربي وقيمه لشحذ الوعي الوطني واستنهاضه، والدعوة إلى التحرر والاستقلال للمغرب العربي[1].

- العمل من أجل توحيد الحركة الوطنية في المغرب العربي.

- العمل على توحيد أقطار المغرب العربي، لأن ذلك يعد طريق التحرر، وفي هذا المجال أشار مصالي الحاج بالقول: «إن وحدة وتفاهم هذه العناصر الثلاثة، الجزائريون، التونسيون، المغاربة، تقود، المغرب والجزائر وتونس إلى طريق التحرر»[2].

ان الاتجاه الوحدوي في فكر ونشاطات حزب (النجم) داخل الجزائر يبدو وضوحاً في مرحلة الثلاثينات، حيث دعا إلى «وحدة المغرب العربي»[3]، وأكد على وحدة النضال المغاربي ضد السياسة الاستعمارية الفرنسية بتنظيم مظاهرات كبيرة تضامناً مع الشعب التونسي وحزبه الحزب الحر الدستوري عام **1934**، وفي تقديم برنامج «المطالب المستعجلة» لحكومة الجبهة الشعبية في باريس عام **1937**، حيث طالب فيها بحقوق الشعب في المغرب العربي في المجالات كافة وتضامنت معه لجنة

السياسي على نهج الثورة الجزائرية، دار النقاش، (بيروت **1982**)، ص**30**.

(1) مالكي، المصدر السابق، ص**284**، **289-291**.

(2) محمد حربي: الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي **1918-1945**، في كتاب (وحدة المغرب العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت **1987**)، ص**73**؛ مالكي، المصدر نفسه، ص**217**.

(3) علي الشلقاني: ثورة الجزائر، بلا، (القاهرة د.ت)، ص**204-205**.

الدفاع عن الحريات في تونس ولجنة الدفاع عن المصالح في المغرب[1] وواصل الحزب نشاطه باسم «حزب الشعب» منذ عام **1937**، واتخذ من بعض الواجهات الثقافية / الاجتماعية (جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين) [2] مجالاً لنشاطه الفكري وأسلوب عمله حيث عبرت هذه الواجهة الطلابية المغاربية التشكل الاجتماعي والأفكار والأهداف الإقليمية والعربية والإسلامية، التي ظهرت منذ بداية الثلاثينات عن أفكار وتوجهات وحدوية مغاربية عربية إسلامية.

أما في تونس، وعلى الرغم من طغيان الهم الوطني (القطري) على الحزب الحر الدستوري التونسي، إلا أن مواقفه لم تكن تخلو من اتجاهات وحدوية مغاربية، فقد حاول عبد العزيز الثعالبي زعيم الحزب ان يوحد جهوده مع حزب الإصلاح الجزائري الذي كان يتزعمه الأمير خالد الجزائري في مطلع العشرينيات وان يعمل الاثنان على «إتباع خطة منسقة في النضال والعمل من أجل تحرير هذين البلدين العربيين»[3]. ومن ناحية أخرى، لم يكن الانشغال بالقضية الوطنية التونسية يمنع الحزب الحر الدستوري بفرعيه القديم بزعامة الثعالبي، والجديد بزعامة الحبيب بو رقيبة، من تأطير النضال بالبعد المغاربي في مرحلة الثلاثينات، إذ كان البعد المغاربي واضحاً في سلوك فرعا الحزب تجاه قضايا النضال في المغرب العربي عموماً. فقد نظم الحزب في **20** تشرين الثاني **1937** إضراباً تضامنياً مع أبناء الجزائر والمغرب في نضالهما ضد سياسة القمع والاعتقال والنفي التي اتبعتها السلطات الاستعمارية

(**1**) قنانش، المصدر السابق، ص**60**،**84**؛ مالكي، المصدر السابق، ص**294**.

(**2**) سعيد بنسعيد: فكرة المغرب العربي والوعي النظري عند الحركة الوطنية المغربية، مجلة العلوم الاجتماعية للابحاث، العدد (**17**)، السنة (**5**)، (الرباط **1988**)، ص**89**-**90**؛ وللتفاصيل، انظر: مالكي، المصدر السابق، ص**297**-**316**.

(**3**) بوصفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار البعث، (قسنطينة **1982**)، ص**71**.

الفرنسية بحق قيادة القوى الوطنية وقواعدها. وفي هذا المجال كان للموقف التونسي تقديره العالي من لدن القيادات الوطنية الجزائرية، ووجه عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين رسالة تهنئة وإكبار للموقف التونسي شاكراً لهم «هذه البادرة الطيبة التي تتجلى بها الروح العربية والأهداف القومية الموحدة»[1].

إن الاتجاه السياسي الوحدوي في النضال الشعبي المغاربي يبدو أكثر وضوحاً في مرحلة الثلاثينات، إذ كانت القوى السياسية الوطنية تتخذ مواقف التضامن والشجب والتنديد بسياسة المستعمر في كل مناسبة عندما يتعرض هذا القطر المغاربي أو ذاك لأزمة داخلية من جراء السياسة الاستعمارية الفرنسية. فعندما أصدرت فرنسا «الظهير البربري» في المغرب في **16** أيار **1930**، والذي حاولت من خلاله فصل العرب عن البربر دينياً ولغوياً وثقافياً واجتماعياً، كان لتلك السياسة أثرها في تصاعد الغضب الشعبي المغاربي والعربي، وحتى في بعض دول العالم الإسلامي، فلقد كان «كل حادث له نوع من الأهمية في أحد أقطار شمال إفريقيا ـ المغرب العربي ـ يجد حالاً في القطرين الآخرين انعكاساً فورياً ورد فعل تلقائي»[2]. ولم تكن كتلة العمل الوطني في المغرب الخاضع للاحتلال الثنائي الفرنسي (الجنوب) والإسباني (الشمال) بمعزل عن هذا الاتجاه السياسي الوحدوي الإقليمي والعربي والذي بدا أكثر وضوحاً في النصف الثاني من ثلاثينات القرن العشرين، وفي منطقة النفوذ الإسباني في الشمال المغربي، حيث أكد حزب الإصلاح الوطني عام **1936** على ربط

(1) عبد الكريم، المصدر السابق، ص358، وانظر:
علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية (تطوان 1948)، ص71.

(2) شارل آندريه جوليان: إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة محمد مزالي، الدار التونسية للنشر، (تونس 1976)، ص37.

الصلة بين أقطار المغرب العربي والأقطار العربية الإسلامية عن طريق توحيد التعليم في المغرب العربي[1]، فيما دعا حزب الوحدة المغربية في العام **1937** إلى وحدة المغرب العربي، وإلى ربط المغرب بالوطن العربي بوصفه جزء من الأمة العربية، وأكد الحزب تضامنه مع الأحزاب العربية في مقاومة الخطر الاستعماري المشترك «بجميع وجوه التضامن»[2]. وقد كان لحملات القمع والاعتقال والنفي بحق قيادة الحركة الوطنية المغربية وقواعدها، وتضامن أبناء تونس والجزائر معهم أثره في الدعوة إلى تشكيل جبهة واحدة للدفاع عن مصالح المغرب العربي ضد الجبهة الاستعمارية[3].

يتضح على ضوء ما ورد آنفاً، ان الدعوة للوحدة في فكر ونشاطات ومواقف الاتجاه السياسي بقيت محصورة في إطار الفكرة و(الأمنيات) وان تخلل ذلك مواقف تضامنية حقيقية في مرحلة الثلاثينات خاصة. إن الفكرة الوحدوية واتجاهها السياسي لم تصل إلى مرحلة الجهد المنظم والموحد ضمن إطار جبهوي مغاربي أو تنظيم سياسي موحد يعمل على الساحة المغاربية ويقود النضال المغاربي نحو الهدف الواحد حيث الحرية والاستقلال والوحدة. واستمر ذلك الاتجاه حتى قيام الحرب العالمية الثانية (**1939 ـ 1945**) إذ بدأ الموقف الشعبي العام متجاوزاً لطروحات القوى السياسية في المطالبة بالإصلاحات (عدا حزب الشعب الجزائري) وأصبح مطلب (الاستقلال) هدفاً شعبياً عاماً داخل أقطار المغرب العربي، وقاد ذلك إلى اشتداد ساعد الحركات الوطنية والتصلب في مطاليبها الوطنية والانتقال من دعوات

---

(1) محمد محمد سلام أمزيان: عبد الكريم الخطابي ودوره في لجنة تحرير المغرب العربي **1947**-**1956**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب – جامعة بغداد، (بغداد **1988**)، ص**13**-**15**؛ حكيم، المصدر السابق، ج**1**، ص**13**-**48**.

(2) جوليان، المصدر السابق، ص**36**؛ الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص**211**.

(3) جوليان، المصدر نفسه، ص**33**.

الإصلاح إلى العمل على تحقيق الحرية والاستقلال في السنتين الاخيرتين من الحرب في الداخل المغاربي، فيما ارتبطت قضية الحرية والاستقلال بالوحدة الاقليمية في إطارها العربي في خارج المغرب العربي.

إبان الحرب العالمية الثانية:

أصبحت أقطار المغرب العربي إبان الحرب العالمية الثانية ساحة للصراع العسكري بين الحلفاء والمحور، وأصبحت فرنسا (حكومة فيشي) تدور في فلك برلين بعد سقوطها بيد الألمان في حزيران **1940**، فيما أصبحت قوات فرنسا الحرة (الديغولية) إلى جانب الحلفاء. ومنذ عام **1940** وحتى عام **1943** كانت السلطات الفرنسية المحتلة في أقطار المغرب العربي تابعة لحكومة فيشي الموالية للألمان، ثم استطاعت قوات فرنسا الحرة وبمساندة بريطانية ـ أمريكية السيطرة على الموقف في الأقطار المغاربية منذ عام **1943**، وبدأت السلطات الفرنسية الديغولية تستخدم شتى صنوف القمع والإرهاب والاعتقال بحق الشعب وقواه الوطنية متهمة إياه بموالاة الألمان أو التعاون معهم، وقادت تلك السياسة القمعية إلى هجرة العديد من قادة الحركات الوطنية ومناضليها إلى الخارج لمواصلة النضال الوطني / المغاربي.

وفي الداخل المغاربي، شهدت أقطار المغرب العربي تطورات سياسة واقتصادية وثقافية واجتماعية[1]، تركت آثارها في بلورة موقف وطني ومغاربي جديد، فقد ازداد تصلب القوى الوطنية في مطاليبها الاستقلالية التي أصبحت هدفاً لا رجعة عنه[2]. فيما انتقل مركز الثقل في الاتجاه السياسي الوحدوي المغاربي من الداخل إلى الخارج، وأصبحت برلين ودمشق ثم القاهرة، مراكز رئيسة للنضال

(1) مالكي، المصدر السابق، ص333ـ350.

(2) مالكي، المصدر نفسه، ص406-439.

المغاربي، إذ استثمر الاتجاه السياسي المغاربي الوجود الاجتماعي لأبناء المغرب العربي في أوربا، وارتكز على برلين وباريس الفيشية لتحقيق أهدافه. فقد وصل برلين أثناء الحرب عدد من قادة الحركات الوطنية ومناضليها في المغرب العربي وحضروا بدعوة من الشيخ أمين الحسيني مفتي فلسطين، المؤتمر الذي عقد في **2** تشرين الثاني/ نوفمبر **1943** بمناسبة ذكرى وعد بلفور المشؤوم. وفي ذلك المؤتمر التقى القادة المغاربة بالقادة المشارقة، وبدأت المشكلات الوطنية والقومية تطرح على بساط البحث. وبحكم أسبقية الوجود القيادي التونسي في العاصمة برلين، فقد تولى التونسيون العمل العلني والتحدث باسم الأقطار المغاربية مع حكومة ألمانيا وحكومة فيشي الفرنسية، وشكل القادة التونسيون تنظيماً سياسياً مغاربياً عُرف بأسم «هيئة الحزب الوطني المغربي»، وتوزع نشاطه بين برلين وباريس، ومن خلاله تمت معالجة الكثير من المشكلات التي تهتم بالمهاجرين من الأقطار المغاربية من عمال وطلبة وجنود وأسرى. وانشأ الحزب جريدة ناطقة بلسان أبناء المغرب العربي أطلق عليها اسم «المغرب العربي»، كما أطلق على مركز عملهم اسم «مكتب المغرب العربي». ومنذ تلك الفترة بدأ الاتجاه السياسي الوحدوي في النضال المغاربي يأخذ بعده القومي إلى جانب البعد الإقليمي (المغاربي)، ونتلمس هذا الاتجاه في العدد الأول من جريدة (المغرب العربي) الصادر في **16**شباط / فبراير **1945**، حيث الدعوة إلى «وحدة العمل المغاربي» وإلى العمل على «تحقيق وحدة الوطن العربي الصحيحة من خليج العرب إلى المحيط الأطلسي»[1]، فيما أكدت في عددها الثاني الصادر في **14** آذار / مارس **1945**، الاتجاه المغاربي والعربي في التحرير والاستقلال والوحدة، وعدته الهدف الأسمى للكفاح الموحد حيث قالت «... وليكن هدفنا في الكفاح هو تحرير المغرب العربي واستقلاله وتوحيد أجزائه..» مثلما أكدت الارتباط

(**1**) نحلة، المصدر السابق، ص**145**.

بالوطن العربي «لأن تحقيق سعادة أبناء المغرب العربي» لا يكون إلا «بالارتباط بالوطن العربي ضمن الوحدة العربية الشاملة»[1].

إن ربط القضية المغاربية بالقضية العربية عموماً والتفاعل والتلاحم معها لم يكن وليد ظروف الحرب العالمية الثانية وما قبلها، أو تعلقاً بالاتجاهات السياسية الوحدوية للقوى الشعبية والرسمية في المشرق العربي[2]، والتي توجهها على الصعيد الرسمي (مؤتمر الإسكندرية) عام **1944**، الذي وضعت فيه الأسس لقيام جامعة الدول العربية التي اهتمت بقضايا المغرب العربي اهتماماً كبيراً فيما بعد. فقد كان لأبناء المغرب العربي إحساسهم الوجداني العميق بعروبتهم وإسلامهم، وكان لهم ارتباطهم الوثيق بالمفكرين والسياسيين من المشارقة أمثال محمد عبده وشكيب أرسلان منذ مطلع القرن العشرين، وكانت لهم مواقفهم القومية الواضحة من قضية فلسطين في مرحلة ما بين الحربين. كما كان لهم زياراتهم المستمرة للمشرق العربي والتفاعل مع قضاياه. وعليه، لم يكن ربط القضية المغاربية بالقضية العربية تعبيراً عن موقف آني أو ظرفي، بل هو تأكيد للتواصل في الانتماء القومي والديني والحضاري والنضالي أيضاً. وعلى هذا الأساس نؤيد ما ذهب إليه مالكي [«... لم يحدث أن انفصل وعي الانتماء إلى العرق العربي عن التمسك بالإسلام ديناً وعقيدة...(و) ظل الولاء للإطارين (عروبة ـ إسلام) متوازياً ومتوازناً، بل قليلة هي اللحظات التي اختل فيها الانتماء إلى صالح الإسلام على حساب العروبة أو إلى هذه الأخيرة على حساب الإسلام ... (و) ظل الاقتناع راسخاً بعدم وجود تناقض بين النضال

---

(1) يوسف الرويسي: مكتب المغرب العربي في برلين من أواخر تشرين الأول / أكتوبر **1943** إلى آذار / مارس **1945**، المجلة التاريخية المغربية، العدد (**7-8**)، (تونس **1977**)، ص**15-27**.

(2) مالكي، المصدر السابق، ص**399-400**.

الوطني القطري والنزوع القومي الشامل سواء في أثناء الكفاح من أجل السيادة الوطنية أو بعد استقلال الأقطار المغاربية والدعوة إلى إعادة بنائها»][1].

مرحلة ما بعد الحرب وحتى الاستقلال:

في **8** أيار / مايو **1945**، توقفت الحرب العالمية الثانية في أوربا، ونقل قادة الحركات الوطنية المغاربية نشاطهم من برلين إلى دمشق ثم القاهرة لكي يتواصلوا ويدعموا جهود من سبقهم إلى القاهرة من قادة المغرب العربي ومناضليه الذين أسسوا في العام **1944** «جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية». ومن خلال «الجبهة» تم توحيد نشاطات الحركات الوطنية المغاربية ووضعها في دائرة واحدة على صعيد الفكرة والهدف.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، رحل يوسف الرويسي التونسي أحد قادة مكتب المغرب العربي في برلين إلى دمشق، فكانت بداية التعريف بقضية المغرب العربي، وأخذ يعد اللقاءات مع السياسيين والمفكرين في دمشق بادئاً بلقاء الرئيس السوري شكري القوتلي وعدد من الوزراء، وعرّف بالقضية المغاربية من خلال المحاضرات والأحاديث الصحفية والنوادي الثقافية[2]. وفي دمشق ومنذ عام **1946** بدأ تأثير الفكر العربي الثوري الذي مثله حزب البعث العربي الاشتراكي، ومن خلال اللقاءات مع قادة البعث آنذاك[3] وبدأت القضية المغاربية تدخل في صلب

---

(1) مالكي، المصدر نفسه، ص**440**،**443**؛ وللتفاصيل في هذا الجانب انظر: هشام جعيط: الشخصية العربي الإسلامية والمصير العربي، ترجمة المنجي الصيادي، دار الطليعة (بيروت، **1984**)، ص**17**-**25**.

(2) يوسف الرويسي: نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق، الحلقة الثالثة، المجلة التاريخية المغربية، العدد (**12**)، (تونس **1978**)، ص**298**.

(3) انظر، خيرية عبد الصاحب وادي: الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، (بغداد، **1982**)، ص**174**-**175**.

اهتمامات ونشاطات حزب البعث العربي الاشتراكي، عبر الندوات والمحاضرات التي تقام في النوادي والجمعيات، ويؤكد ارتباطها بحركة الثورة العربية في المشرق. وكان لتلك اللقاءات الأثر الفعال في بلورة الفكر القومي عن قادة الأحزاب السياسية في المغرب العربي[1].

قام الرويسي عام **1946** وبالتنسيق مع قادة البعث ومساعدتهم بإنشاء «مكتب المغرب العربي» في دمشق، وبدا نشاطه يتوسع من خلال الزيارات نحو بيروت وبغداد معرفاً بالقضايا المغاربية ومطالب الشعب العربي في المغرب العربي بالحرية والاستقلال[2]. وأصبح (مكتب المغرب العربي) في دمشق مركزاً لاستقطاب قادة المغرب العربي حيث زاره إمحمد بن عبود مندوب المنطقة الخليفية (الشمال المغربي الخاضع للحماية الإسبانية) لدى جامعة الدول العربية ثم زيارة عبد الخالق الطريس رئيس حزب الإصلاح الوطني، وعلال الفاسي رئيس حزب الاستقلال المغربي (ظهر عام **1944**) والبشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وكان لهذا الحضور المغاربي وتفاعله مع الأوساط السياسية الرسمية والشعبية، الأثر الكبير في تعميق البعد القومي عند مناضلي الاتجاه السياسي الوحدوي المغاربي، وجعلهم يؤمنون ومن منطلق قومي بوحدة المصير ووحدة النضال، وأن التجزئة هدر للطاقات وبعثرة للجهود، وأن على شباب المغرب العربي أن ينظروا إلى قضية بلادهم من منطلق قومي سليم ويضعونها في وضعها الطبيعي بوصفها جزءً لايتجزأ من الوطن العربي الكبير[3]، وبهذا استطاعت الحركة الوطنية

---

(1) وادي، المصدر السابق، ص**175**.

(2) نحلة، المصدر السابق، ص**149**.

(3) يوسف الرويسي: نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق، دور مكتب المغرب العربي في انعقاد مؤتمر المغرب العربي، الحلقة الرابعة، عن نزار أحمد المختار: وحدة المغرب العربي الفكرة والتطبيق **1918-1958**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-جامعة الموصل

المغاربية ان تضع الأسس للارتقاء بالعمل المغاربي إلى مرحلة أكثر تنظيماً، على صعيد الفكرة والهدف، وراح الاتجاه السياسي الوحدوي المغاربي ببعده القومي العربي يبرز بوضوح في نشأة «مكتب المغرب العربي» في القاهرة عام **1947**.

وفي القاهرة، ومنذ عام **1944**، حددّت «جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية» أهدافاً واضحة تمثلت بالسعي وبالطرق المشروعة (السلمية) لتحقيق حرية الشعب في أقطار المغرب العربي، والعمل على تحقيق التضامن وتحريم «العصبيات» واعتماد كل وسائل الإعلام المتاحة في القاهرة وفي الخارج من أجل القضية المغاربية. ومنذ البداية أكدت الجبهة في قانونها الأساسي البعد التحرري الوحدوي جاء فيه: «استقلال أقطار المغرب العربي استقلالاً تاماً لازيف فيه، ووحدة كاملة شاملة لانقيص فيها، والانضمام إلى جامعة الدول العربية»(1).

بدأت «جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية» نشاطاتها في سبيل تحرير المغرب العربي، كاشفة معاناة الشعب وطبيعة السياسة الاستعمارية، وعرّفت الرأي العام العربي والدولي عبر وسائل الإعلام المتاحة، بطبيعة الأزمة المغاربية، وكان أول بيان للجبهة صدر في **13** أيار **1945** على أثر «مذبحة سطيف»(2) التي اقترفها الفرنسيون بحق الشعب الجزائري في **8** ايار، ومما جاء فيه «... ان القطر الجزائري كشقيقه تونس ومراكش – المغرب – يعيش اليوم في موجة من الاضطهاد ... فلقد عبأ المستعمرون كل ما يملكون من قوة ومكر ضد الأهالي العرب العزّل ... ونحن

(الموصل **1998**)، ص**70**.

(**1**) الفضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة، منشورات عبدا الرحمن، (بيروت **1956**)، ص**286**-**287**.

(**2**) انظر تفاصيل مذبحة سطيف عند: يحيى بو عزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار البعث، (قسطينة **1980**)، ص**293**؛ الشلقاني، المصدر السابق، ص**204**-**208**.

من حقنا ومن واجبنا في آن واحد ان نستصرخ في ألم لجامعة الدول العربية ورجال الامة العربية والأمم المتحدة جميعاً... ليتدخلوا سريعاً في إنقاذ ثلاثين مليوناً في ذلك المغرب العربي من الأسر والتعذيب»[1].

تعزّز البعد المغاربي للاتجاه السياسي الوحدوي بمحيطه العربي الرسمي (جامعة الدول العربية) والشعبي، مما قوى موقفه على الصعيدين العربي والدولي، وواصلت (الجبهة) إصدار بياناتها المتعددة شارحة الأزمة المغاربية، مستصرخة العرب والمسلمين والرأي العالم الدولي للوقوف لنصرة قضايا الحرية والاستقلال في المغرب العربي. ومما جاء في أحد بياناتها: «يا أيها العرب ويا أيها الناس، لقد بلغ السيل الزبى وجاور الحرام الطيبين، وان هذه الحالة التي يعيشها اخوان لكم في العروبة والإسلام والإنسانية، لا يطيقها إنسان، ولقد عبرّوا من جانبهم عن سخطهم بأنهر من الدماء التي أراقوها في الثورات المتتالية ... فما بقي الآن إلا أن تعبروا انتم من جانبكم عن سخطكم على هذه المهزلة البشرية التي تمثل في القرن العشرين على مرأى ومسمع من الديمقراطيين والحضارة ... واننا ندعو ونستصرخ الديمقراطيين في أوربا وأمريكا وفي الدنيا بأجمعها ان يعملوا على إنصاف هذه المجموعة الإنسانية ولو ببعض الإنصاف ...»[2]. كما أشارت في بيان آخر في نهاية العام **1945** أرسلته إلى هيئة الأمم المتحدة، إلى العدوان الفرنسي على الهوية العربية الإسلامية، في المغرب العربي، ناهيك عن معاناة أبناء الأقطار المغاربية في المجالات كافة، ومما جاء فيه: «... بل ان فرنسا ازدادت حرصاً على بقائهم محرومين من التمتع بشيء من حقوقهم وعلى تنفيذ ما كانت تحاوله منذ وضع قدم الاحتلال في

---

(1) الورتلاني، المصدر السابق، ص297-299.

(2) الورتلاني، المصدر نفسه، ص296.

أرضهم وهو سلخهم من قوميتهم العربية وديانتهم الإسلامية وإمعانها في اضطهادهم وشد الخناق على أعناقهم...»[1].

إن طروحات «جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية» في القاهرة، تزامنت وتناغمت في أفكارها ونشاطاتها مع طروحات مكتب المغرب العربي في برلين ودمشق، ومنذ نهاية الحرب الثانية، وعلى اثر إمعان السلطات الفرنسية لحملات القمع والاضطهاد بحق زعماء الحركات الوطنية المغاربية وقواعدها، هاجر الكثير منهم إلى القاهرة وانضموا إلى الجبهة، ثم بدأ العمل المغاربي يتطور في أفكاره وأسلوب عمله، لينتقل بعدها الاتجاه السياسي الوحدوي إلى مرحلة أكثر نضجاً وتنظيماً بانعقاد مؤتمر المغرب العربي في القاهرة مطلع العام **1947**، ولينبثق عنه «مكتب المغرب العربي» ومن ثم ظهور لجنة تحرير المغرب العربي.

تطور الاتجاه السياسي الوحدوي من الفكرة إلى التنظيم:

ان الواقع الوطني (القطري) والإقليمي (المغاربي) والعربي والدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ يحول دون فرنسا وسيطرتها المباشرة، وأجبرت الحكومة الفرنسية على تغيير سياستها في مستعمراتها تغييراً جزئياً في المرحلة الأولى، إذ أعلنت «دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة» في تشرين الأول / أكتوبر **1946**، وأفادت أقطار المغرب العربي (تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا) من ذلك الدستور الذي أقر إجراء انتخابات داخلية لتحقيق مشاركة وطنية في نظام الإدارة. وعلى الرغم من ذلك تنكرت السلطات الفرنسية في أقطار المغرب العربي للحقوق الوطنية وضلعت بالتزوير في الانتخابات وإيصال العناصر الموالية لها ضمن الدوائر الانتخابية، وهذا ما دفع بالقوى الوطنية إلى تشديد النضال باتجاه انتزاع الحقوق

(**1**) الوتلاني، المصدر نفسه، ص**274**-**275**.

الوطنية في الحرية والاستقلال، لا بل أصبح مطلب الاستقلال مطلباً حزبياً وشعبياً ورسمياً (الباي في تونس + الملك في المغرب).

ان التمسك بمطلب الاستقلال الوطني، دفع بالسلطات الفرنسية إلى تقديم مشاريع «الإصلاح»[1] السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وكانت مشاريع «الإصلاح» تؤكد «السيادة المشتركة» التي تعني استمرارية الحضور الفرنسي في مختلف المجالات، وقاد ذلك إلى رفض الشعب وقواه الوطنية في جميع الأقطار المغاربية لتلك المشاريع. وبدأت القوى الاجتماعية القاعدية في الأحزاب الوطنية القائدة (الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد ـ حزب الشعب الجزائري (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية حالياً) ـ حزب الاستقلال المغربي ـ حزب الوفاق الموريتاني بشكل أو بآخر) تؤكد ضرورة تغيير أسلوب النضال بالاتجاه الذي يدفع بالحكومة الفرنسية وسلطاتها في أقطار المغرب العربي إلى الرضوخ للمطالب الوطنية في الحرية والاستقلال. وبدأت مرحلة جديدة في العمل الوطني والمغاربي عموماً على صعيدي العمل السياسي والاجتماعي، أصبحت أكثر تطوراً ونضجاً وفعالية، تجسدت فيها الاتجاهات الوحدوية بشكل أكبر على الصعيد التنظيمي والعملي.

أصبحت القاهرة ـ بعد الحرب العالمية الثانية ـ مقراً لزعماء الحركات الوطنية المغاربية ومناضليها، وأصبحت قضية المغرب العربي قضية واحدة على صعيد

(1) انظر بالتفصيل عن مشاريع الإصلاح :
الفاسي، محاضرات، ص182-184؛ الحركات الاستقلالية، ص318-319؛ الشلقاني، المصدر السابق، ص192-200؛ عبد الملك عودة: السياسة والحكم في إفريقيا، مطبعة الرسالة، (القاهرة 1959)، ص182-184؛ محمد المختار سيد محمد: النضال الوطني في موريتانيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد (بغداد 1997)، ص154-159.

الفكرة والتنظيم والعمل في النضال السياسي الخارجي، فيما كانت القضية الوطنية (القطرية) المشبعة بالفكرة المغاربية والعربية الإسلامية محور نضال تلك الأحزاب في الداخل المغاربي. وقد تجمعت خيوط العمل الوطني ذو الاتجاه الوحدوي الإقليمي والقومي في الداخل المغاربي من خلال الاتجاه الاجتماعي الذي كان عصبه الرئيس القوى العمالية وتنظيماتها النقابية، ولا سيما الاتحاد العام التونسي للشغل وجمعية طلبة مسلمي شمال إفريقية، وهما أبرز ممثلي الاتجاه الوحدوي ذو البعد القومي في الداخل المغاربي بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال[1]، في حين كانت القوى الوطنية في الخارج (القاهرة) تجتهد للعمل على توحيد تنظيماتها ووضع برامجها وأسلوب نضالها لتحرير المغرب العربي ووحدته ورسم مستقبله.

عقد ممثلو الحركات الوطنية في المغرب العربي مؤتمراً عاماً في القاهرة للمدة **15 ـ 22** شباط / فبراير **1947**، عرف بأسم «مؤتمر المغرب العربي» وحضره الكثير من زعماء المشرق العربي وتحت الرئاسة الفخرية للامين العام لجامعة الدول العربي عبد الرحمن عزام وكانت غاية المؤتمرين العمل على توحيد مكاتب الكفاح الوطني المغاربي وسبله، وانبثق عن المؤتمر تنظيم رئيس أطلق عليه «مكتب المغرب العربي».

خرج المؤتمرون بمجموعة من القرارات الوطنية. وفيما يخص القرارات «الوحدوية» لمواجهة الاحتلال الفرنسي والإسباني، وأكد المؤتمرون «العمل على

(1) للتفاصيل عن هذا الاتجاه العمالي والطلابي وطروحاته الوحدوية انظر :
عبد السلام بن حميدة: النقابات والوعي القومي، مثال تونس، مجلة المستقبل العربي، العدد (**43**)، (بيروت **1986**)، ص**49** – **52**؛ سالم بو يحيى: العلاقات النقابية ودور الطبقة العاملة في وحدة المغرب العربي **1947** – **1956**، المجلة التاريخية المغربية، العدد (**43-44**)، (تونس **1983**)، ص**15-16**؛ عبد الحميد براهيمي: المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت **1996**)، ص**68-70**.

إحكام الروابط بين الحركات الوطنية» و«توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في إطار المغرب العربي وتوجيهها قومياً» و«تكوين لجنة لتوحيد الخطط وتنسيق العمل والكفاح المشترك». وأكد المؤتمرون على هدف الاستقلال التام والجلاء الكامل، فضلاً عن قرارات عربية ودولية مناهضة للاستعمار[1]. ان قرارات مؤتمر المغرب العربي لم تؤكد صراحة وحدة القوى السياسية المغاربية، بل دعت إلى إحكام الروابط بينها. ويبدو ان المؤتمرين لم يستعجلوا الوحدة الفورية بينهم لكي لا تأخذ طابعها الظرفي ـ العاطفي، لكن قرارات المؤتمر أوصت صراحة بالعمل على توحيد الواجهات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للعمل السياسي الوطني (القطري). ولم تقف القرارات عند الحدود (المغاربية)، والدعوة إلى (توحيدها) بل وإلى (توجيهها قومياً)، أي بإعطاء العمل المغاربي بعده القومي العربي لكي تستند القضية المغاربية على عمقها القومي والاقتصادي والعسكري والثقافي بما يضمن تصليب موقفها في مواجهة الخصم الاستعماري.

وكان استقرار المجاهد الكبير محمد بن عبد الكريم الخطابي في القاهرة منتصف عام 1947[2]. يمثل منعطفاً جديداً في النضال الوطني والمغاربي ويؤكد

(1) يوسف الرويسي: نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق، الخلقة الرابعة، المجلة التاريخية المغربية، العدد (15-16)، (تونس1979)، ص103 – 106؛ الفاسي، الحركات، ص321؛ نحلة، المصدر السابق، ص151 . زاهر رياض: شمال إفريقيا في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة 1976)، ص32. الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص223- 233.

(2) نفي الخطابي إلى جزيرة لارينيون في المحيط الهندي منذ منتصف عام 1926، وبقي فيها حتى منتصف عام 1947 إذ أرادت الحكومة الفرنسية جلبه إلى باريس للضغط على ملك المغرب محمد الخامس، فاستطاع وبمساعدة العديد من القادة المغاربة والعرب الهروب من السفينة واللجوء والاستقرار في مصر، للتفاصيل، انظر: امزيان، المصدر السابق، ص46-58.

عقم العمل السياسي واعتماد أسلوب العمل المسلح لانتزاع الحرية والاستقلال في المغرب العربي. وقد مارس الخطابي نشاطه حال استقراره في القاهرة (على الرغم من كبر سنة واعتلال صحته ـ 60 عاماً آنذاك) وبدأ يستقطب الأضواء والمؤيدين وكما يقول بيير فونتين، إن نداءات الخطابي كانت «تسمع في البلاد كلها لأنه رجل عمل... ولم يتكلم بلغة المنتقم.. ودعا إلى الثورة بلغة الرجل الواقعي» وأضاف «بان صورته لم تقف عند أسوار المثقفين فقط، بل دخل الخيام والأكواخ والبيوت... وبعد عشرين سنة من اختفائه، وجد آذاناً صاغية أكثر عدداً من التي كانت تسمعه وهو في شهرته العسكرية»[1].

أسس الخطابي في 5 كانون الثاني/ يناير 1948، «لجنة تحرير المغرب العربي» التي ضمت جميع القوى السياسية الوطنية في المغرب العربي وأكد ميثاق اللجنة الذي وقع عليه جميع الزعماء المغاربيين الممثلين للحركات الوطنية، ما يأتي:

1- المغرب العربي بالإسلام كان وللإسلام عاش وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية.

2- المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة، وتعاونه في دائرة الجامعة العربية مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.

3- الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لأقطاره كافة.

4- لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال.

5- لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر.

6- لا مفاوضة إلا بعد الجلاء.

---

(1) نقلاً عن أمزيان، المصدر نفسه، ص63.

7- حصول قطر من أقطار المغرب العربي على استقلاله التام، لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح المسلح لتحرير البقية[1].

إن قرارات لجنة تحرير المغرب العربي ربطت أكثر القضية المغاربية بعمقها العربي والإسلامي، وجاءت تصريحات الخطابي لتؤكد ضرورة الاتجاه الوحدوي في العمل الكفاحي السياسي والعسكري لتحقيق الأهداف الوطنية.

ففي البيان الصادر يوم **6** شباط / فبراير **1948** أكد الخطابي على العمل الوحدوي المغاربي لتحقيق الاستقلال التام، وفي هذا المجال قال: «في عصر تجهد فيه الشعوب بالاضطلاع بمستقبلها، حيث بلدان المغرب العربي تتطلع إلى استرجاع استقلالها المغتصب وحريتها المفقودة، يصبح من الضرورة الطاغية لكل الزعماء السياسيين في المغرب ان يتوحدوا، ولكل الأحزاب التحررية ان تتحالف وتتساند لأنه في هذا تكمن الطريق التي سوف تقودنا إلى تحقيق أهدافنا وآمالنا..» [2].وفي بيان آخر أضاف: «... وما دامت قضايا المغرب العربي أصبحت قضية واحدة، فمواجهة المستعمر ستكون واحدة...»[3].

وقد استمر الخطابي في دعوة القوى الوطنية إلى الاتحاد على المستوى الوطني ثم على المستوى المغاربي، كما دعا الشعب في الأقطار المغاربية إلى الكفاح والوحدة من أجل الاستقلال التام، وقد جاءت جميع خطبه وتصريحاته وتنظيماته العسكرية (في القاهرة وبغداد) لتؤكد هذا الجانب في مواجهة «المغتصب ونحن قوة متكتلة..

(1) أحمد الطويلي: قضايا المغرب العربي الكبير، جوار مع الرشيد ادريس، مجلة شؤون عربية، العدد (30)، (القاهرة 1983)، ص98-99.

(2) محمد زنيبر: دور عبد الكريم في حركة التحرر الوطني في المغرب، في كتاب (الخطابي وجمهورية الريف)، ترجمة صالح بشير، دار ابن رشد، (بيروت 1980)، ص404.

(3) أمزيان، المصدر السابق، ص73.

مجتمعة على كلمة واحدة وتسعى لغاية واحدة». وجاء إنشاء معسكرات التدريب لأبناء المغرب العربي الموجودين في المشرق العربي، ليؤشر التطور الجديد في أسلوب الكفاح المغاربي، إذ لم يكن ذلك موجوداً قبل ذلك، فقد كان أسلوب «الكفاح المسلح» في عرف القوى السياسية التي تعوّدت العمل السياسي السلمي مسألة «عفا عليها الزمن» وأن طريق العمل السياسي هو أسلم الطرق. ومن هنا ولد الخلاف بين الجانبين بعد مرور بضعة أشهر على قيام «لجنة تحرير المغرب العربي»، وأصبح الزعماء السياسيون يخشون على بريق «الزعامة» الذي اختطفه الخطابي بلا تعمد وأصبح هؤلاء «يسيرون في طريق معاكس يؤدي إلى فصم عرى الوحدة المغربية والإيقاع بين الصفوف المغربية ليسودوا ... وحتى لا يكون لغيرهم ممن يخدمون قضية المغرب ذكر أو شأن»[1]. وعلى هذا، لم يكن الزعماء «القوميون» في المغرب العربي جادين وملتزمين «التزاماً حقيقياً بالأهداف المعلنة» والعمل على تحقيقها باعتماد أسلوب «الكفاح المسلح»، وارتبط كل منهم «بحزبه ومعسكره الشخصي». وقد أشار الخطابي إلى ذلك مؤكداً أن «الانتهازية أفسدت قضيتنا القومية»[2]. ومع ذلك فإن الإيمان بعدالة القضية التي نذر الخطابي نفسه من أجلها، وإيمانه العميق بقدرة الشعب على تحقيق أهدافه الوطنية والمغاربية جعله يواصل العمل في قيادة الكفاح المغاربي السياسي والعسكري من الخارج.

وانطلاقاً من إيمان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالاتجاه الوحدوي ذاته، فقد سعى البشير الإبراهيمي رئيس الجمعية آنذاك لرأب الصدع، ونبه على حقيقة قائمة هي «...إن تفرق الأجزاء لم يأت من طبيعة الوطن، وإنما جاءت من طبائعنا الدخيلة...» وأكد بأن «الإخاء ينظم المغاربة في سلك واحد ... فعسى أن يتحقق

(1) آمزيان، المصدر نفسه، ص96.

(2) زنيبر، المصدر السابق، ص405.

هذا التفاؤل فتكون هذه الليلة – لقاء التفاهم – أول خيط الوحدة...»[1]. ومع ذلك فقد افترق الزعماء السياسيون عن الخطابي وأهدافه وطريق نضاله، في حين تمسكت القواعد الاجتماعية للحركات الوطنية المغاربية في الخارج والداخل بلجنة تحرير المغرب العربي. فمنذ العام **1948**، أسس الخطابي «جيش تحرير المغرب العربي» وتم تدريب المهاجرين المغاربيين في معسكرات خاصة في القاهرة وبغداد. وكانت تلك القوات المغاربية على اتصال مع «جيش العزيمة» في داخل المغرب العربي الذي ارتبط بالخطابي نفسه وقدم المعلومات التفصيلية عن أحوال المغرب العربي في الداخل وعمل على تحقيق توجهاته من الخارج. وبدأت «خطة حرب التحرير» التي وضعها الخطابي تنفذ في **5/ 3/ 1949**. ومهد الخطابي لتحقيق هدفه باستنفار الشعب في عموم المغرب العربي بتوجيه النداءات إلى أبناء المغرب العربي مؤكداً لهم ان مشاريع «الإصلاح» التي راحت تطرحها السلطات الفرنسية «لايقبلها إلا من باع نفسه وضميره وشرفه، وليس فينا من يبيع شرفه إلا الحمقى المجانين، ومن لا غيرة له ولا دين.. فعلينا ان نتقدم إلى المرحلة الثانية... مرحلة المقاومة المسلحة، اللغة التي ترهب فرنسا وتزعجها وتفهمها، لغة التفاهم مع من يخاف ولا يخجل»[2]. وفيما كانت القوى السياسية في داخل المغرب العربي تواصل نضالها السلمي، بدأت عمليات الكفاح المسلح تتصاعد في كل من تونس والمغرب، وبلغت ذروتها ونضجها التنظيمي ـ وعلى ضوء توجيهات لجنة تحرير المغرب العربي ـ في تونس في العام **1952** وفي المغرب في العام **1953**، بتأسيس «جيش التحرير التونسي» و«جيش التحرير المغربي» ومن داخل قواعد القوى السياسية ومن خارجها. وإذا كان جيش التحرير التونسي قد تركز في الجنوب التونسي حيث

---

(1) مفدي زكريا، أمجاد تتكلم والتاريخ يسجل، مجلة دعوة الحق، العدد (7-8)، (الرباط 1977)، ص61-68 .

(2) آمزيان، المصدر السابق، ص102-107.

الفضاء الجغرافي الواسع المرتبط بليبيا والجزائر، فإن جيش التحرير المغربي امتد واتخذ الفضاء الجغرافي الجزائري والموريتاني، إذ تركزت قواعده في الشمال الشرقي المحادد للجزائر وحصل على دعم الحركة الوطنية في الشمال المغربي الخاضع للاحتلال الإسباني، كما امتد إلى أقصى الجنوب لتحرير «الصحراء الغربية» وموريتانيا. ثم انفجرت الثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني، نوفمبر/ **1954** من خلال اللجنة الشعبية القاعدية في حزب الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية التي تمثلت بـ «اللجنة الثورية للوحدة والعمل». وأخيراً ومن خلال زعيم حزب الوفاق الموريتاني أحمد بن حرمة بن ببانا العلوي، الذي انضم في العام **1956** إلى لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة، وأسس «جيش التحرير الموريتاني»(1). وعليه، وعلى ضوء التواصل والتنسيق بين أطراف الكفاح المسلح في الأقطار المغاربية منذ عام **1952** والسنوات اللاحقة بدأت الحكومة الفرنسية تتخذ الخطوات للحيلولة دون سيطرة هذا الجناح الراديكالي الشعبي المسلح على الأوضاع السياسية في المغرب العربي، والعمل على ضرب الوحدة الكفاحية، والتفرغ للثورة الجزائرية التي أكدت لجنتها الثورية منذ البداية أهمية البعد الإقليمي (المغاربي) وضرورته لتحركها الوطني، مثلما أكدت بعدها العربي «فقد نادت بوحدة الأمة العربية على أساس من الحرية والمساهمة الشعبية ومحاربة الاستعمار في كل أشكاله...» وكذلك بعدها الإسلامي حيث كان الثوار «يحملون الإيمان بالإسلام الحق في قلوبهم والعروبة وعزتها وشرفها في نفوسهم... وبهذا الحب العميق للجزائر والعروبة والإسلام انتصرت الثورة الجزائرية»(2) ومنذ البداية أجرت قيادة الثورة الجزائرية اتصالاتها

---

(1) محمد إسماعيل محمد: قضية موريتانيا، دار المعرفة، (القاهرة **1961**)، ص**77-78**؛ سيد محمد، المصدر السابق، ص**134-146**.

(2) تركي رابح عمايرة: البعد العربي للثورة الجزائرية **1954-1962**، مجلة المؤرخ العربي، العدد، (**59**، بغداد **2000**)، ص**120**.

مع الحزب الحر الدستوري الجديد في تونس وحزب الاستقلال في المغرب «لتنسيق عمل الثورة على مستوى المغرب العربي ـ الإسلامي، ولدعم الصراع المشترك ضد الاستعمار الفرنسي»، والعمل على «تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي» كما جاء في أهدافها الخارجية[1]. وقد شهدت المرحلة ذاتها (1945-1956) حالة من «التضامن الشامل»، وبصفة عامة كان كل عمل قمعي استعماري في قطر مغاربي يؤدي «إلى بروز ردود أفعال تضامنية في الأقطار الأخرى مع الشعب المقموع» والأحداث الداخلية المغاربية تؤكد هذا الاتجاه[2].

ان الاتجاه الوحدوي في النضال السياسي/ العسكري أثار خشية فرنسا على نفوذها في المغرب العربي، فجنحت إلى التفاهم مع القوى السياسية القائدة و«المعتدلة» في كل من تونس (الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد وزعيمه الحبيب بورقيبة) والمغرب (حزب الاستقلال وزعيمه علال الفاسي) فاعترفت باستقلال المغرب وتونس في يومي 2،20 آذار / مارس 1956 على التوالي، بعد ان ضمنت مصالح اقتصادية وثقافية وعسكرية أكدت هشاشة الاستقلال للتفرغ لقمع الثورة الجزائرية، ومع ذلك، ظلت الدعوة والعمل بضرورة «التنسيق» بين تونس والمغرب مع جبهة التحرير الجزائرية (أحزاباً ـ منظمات شعبية، اتحادات عمالية

---

(1) براهيمي، المصدر السابق، ص70-72، انظر نص بيان الثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1954 في: وزارة الإعلام والثقافة (الجزائرية: ملفات وثائقية، نصوص أساسية في جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، مطابع النصر، (قسنطينة 1976)، ص7-8؛ ازغيدي محمد لحسن: تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب – جامعة بغداد، (بغداد 1983)، ص78-79؛ العسلي، المصدر السابق، ص179.

(2) براهيمي، المصدر السابق، ص70-72.

وزراعية) قائماً، وكان ذلك أحد مقررات مؤتمر الصومام المنعقد في عام 1956[1] ثم لتستمر الدعوة بعد ذلك في مؤتمر طنجة (نيسان 1958) الذي يعد «مؤتمر الوحدة»، حيث أعلن المؤتمرون من تونس (الحزب الحر الدستوري التونسي) ومن المغرب (حزب الاستقلال) وأعضاء من قيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية مجموعة من القرارات والتوصيات، وما يخص موضوعنا هو القرار الخاص بتوحيد المغرب العربي بالتأكيد على «إجماع شعوب المغرب العربي بتوحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها»[2] والانتقال بفكرة الوحدة والدعوة لها إلى مرحلة التطبيق «عن طريق مؤسسات مشتركة» وتحديد «الشكل الفيدرالي»[3] لها، ويعد ذلك أعلى مراحل التطور في الفكرة = الوحدة في طروحات ونشاطات الاتجاه السياسي الوحدوي في النضال المغاربي[4] وعلى الرغم من أن قرارات المؤتمر ظلت حبراً على ورق إلا أن الفكرة الوحدوية ظلت قائمة في الوجدان الشعبي في المغرب العربي. فيما تواصلت الثورة الجزائرية في طروحاتها في الإطار ذاته، مؤكدة ذلك في بيانها الصادر في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1962. وبعد الاستقلال، بدأ الاتجاه السياسي الرسمي يقود عملية التقارب والتعاون على طريق التكامل والاندماج وطغى الخطاب الوظيفي (الاقتصادي) في تطورات الاتجاه الوحدوي منذ عام 1964 وحتى عام 1974، ثم تعثرت الجهود الرسمية لأسباب كثيرة أبرزها قضية

---

(1) لحسن، المصدر السابق، ص152.

(2) للتفاصيل عن مؤتمر طنجة انظر :

ابو بكر القادري: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية (مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي)، (الرباط 2000)، ج1، ص9- 52؛ عبد الاله بلقزيز: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، 1947-1986، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1992)، ص117.

(3) القادري: المصدر السابق، ص48-49.

(4) المختار، المصدر السابق، ص106-108.

الصحراء الغربية ومشاكل الحدود وغيرها، ليعود ثانية الاتجاه الرسمي يدعوا إلى ضرورة التقارب على طريق الاتحاد، فكانت البداية لظهور اتحاد المغرب العربي عام **1989** والذي أصيب بالشلل التام منذ عام **1995** وحتى الآن.



المغرب العربي

ضرورة العودة إلى العمل الاتحادي

مدخل

تعد قضية العمل العربي المشترك بعامة، والعمل المغاربي المشترك بخاصة، قضية مصيرية وملحة يفرضها الواقع المعاش على ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي يعيشها الوطن العربي. وهذه التحديات معروفة وفاعلة ومؤثرة في الخريطة العربية، وتستهدف في مخرجاتها النهائية الأمة العربية قوميا وحضارياً، ومكانة إستراتيجية، ومستودعاً قيمياً، وإمكانات اقتصادية ستبقى في المنظور القريب والبعيد، فاعلة ومؤثرة في رسم الخريطة الاقتصادية والسياسية والحضارية للعالم.

وفي هذا العصر الذي شهد قيام تجمعات دولية وإقليمية وتكتلات اقتصادية كبرى في العديد من مناطق العالم، يصبح من الضرورات الملحة ان تلتقي الأمة العربية مع نفسها وأمام العالم كتلة اقتصادية على الأقل، في ظل غياب الوحدة أو الاتحاد فيما بين أقطارها سياسياً، ومدعاة ذلك هو تحقيق القدرة على التفاوض من موقع أقوى. وعليه، بات العمل المشترك سواء بوضعه الثنائي أو الإقليمي أو العربي خياراً منقذاً لحل المشكلات المطروحة في المجالات كافة، وفي المجال الاقتصادي بخاصة.

إن العودة إلى تطبيق المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات التي صدرت عن جامعة الدول العربية أو التي حظيت بموافقتها، يعد خطوة أساسية لإرساء دعائم العمل المشترك في حياتنا العربية المعاصرة، وركيزة قوية لمواجهة تحديات القرن الجديد بكل ما يحمله من مفاجآت متلاحقة تستهدف تقزيم وتهميش هذه الأمة،

وتفكيك قدراتها، وتفتيت مقوماتها، وصولاً إلى النيل منها قومياً ودينياً وثقافياً وحضارياً، وإيقاعها في أسر التبعية والدوران في فلك المراكز الغربية الكبرى والخضوع لتأثيراتها وإفقادها القدرة على المناورة للدفاع عن حقوقها وتطلعاتها المشروعة في المجالات كافة.

مضى أكثر من عقدين (**17** شباط/ فبراير **1989**) على إعلان إنشاء «إتحاد المغرب العربي» بين كل من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، وعقدت ستة قمم مغاربية طوال المدة **1990** - **1995**، وصدر عنها (**37**) اتفاقية شملت مجالات واسعة في حياة الأقطار المغاربية، ولكن؟ لم يطبق منها إلا القليل!! ومع ذلك، أصيب اتحاد المغرب العربي بـ «الشلل التام» منذ عام **1995** حين اعتذرت ليبيا عن استضافة الدورة السابعة بسبب موقف الأقطار المغاربية من الحصار المفروض عليها منذ عام **1992** في سياق أزمة «لوكربي» المعروفة. ومع ذلك استمر الاتحاد بأمانته العامة (في الرباط) وبعض هياكله التنظيمية، ولكن دون فاعلية حقيقية باستثناء القضايا الثانوية. وعلى الرغم من دعوات تفعيل الاتحاد، وعقد اجتماعات وزراء الخارجية للأقطار المغاربية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، إلا انه لم يتم عقد القمة السابعة، ولازال الاتحاد المغاربي يعاني من الشلل التام، ولذلك أسباب عدة. والسؤال الذي يجب ان نطرحه دوماً، ما هي العوائق التي تحول دون فاعلية اتحاد المغرب العربي واستمراره وتطوره بالاتجاه الذي يخدم الأقطار المغاربية خاصة والأقطار العربية عامة؟.

خلفية العمل المغاربي المشترك:

بدأت خطوات العمل المشترك بين أقطار المغرب العربي منذ عام **1964** بتأسيس «اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي». ومن خلال هذه اللجنة عقدت سبعة لقاءات بين وزراء اقتصاد أقطار المغرب العربي، وصدر عنها العديد من الاتفاقيات والكثير من الدراسات القطاعية المهمة في مخلف المجالات. وجاء (ملف الصحراء الغربية) عام **1975**، ليضع حداً لجهود التقارب المغربي، حيث واصلت أقطار المغرب العربي سياسة منفردة في التنمية الوطنية وفي التعامل الخارجي وبخاصة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية[1]، في وقت استمرت فيه تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية، وعجز متواصل في ميزان المبادلات التجارية مع الخارج في السلع الاستراتيجية والحبوب بخاصة، فضلاً عن تصاعد المديونية الخارجية (أكثر من **65** مليار دولار) على ضوء تنامي عدد السكان وحجم «الفجوة الغذائية»، طوال حقبة السبعينات والثمانينات[2].

---

(1) عبد الحميد براهيمي: أبعاد الاندماج الاقتصادي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت **1991**)، ص **221 – 223**.

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، (الخرطوم **1987**)، ص **365**، **367**، **371**، **383**، **399**؛ المجلد (**14**)، المجلد (**14**) (الخرطوم **1993**)، ص **406**، **412**؛ المجلد (**14**) (الخرطوم **1994**)، ص **374**، **396**، **400**، **402**؛ بدائل إقامة نظام إقليمي عربي لمخزون طوارئ الحبوب، (الخرطوم **1995**)، ص **71**؛ خليل حماد: الفجوة الغذائية والأمن الغذائي، مجلة المستقبل العربي،العدد (**21**)، (بيروت **1996**)، ص **95 – 96**؛ صالحي صالح: التبعية الغذائية واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في إطار التكامل بين القطار المغاربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (**211**)

أثرت المشكلات البينية (الحدود – ملف الصحراء) وغيرها، تأثيراً سلبياً على العلاقات المغاربية وتباعدت أقطار المغرب العربي وتنافرت وتنافست ثم تقاربت بثنائيات متقابلة ظرفية **1983 – 1984**، وأخيراً أيقنت أن التنافر والتنافس والتباعد لم يخرج الأقطار المغربية (عدا ليبيا) من أزمتها الاقتصادية / الاجتماعية، وباتت الضرورة الملحة تقتضي حل المشاكل الوطنية والاقليمية المتفاقمة بعيداً عن «المزاج السياسي» وقريباً من الواقع المعاش وتأثيراته الاقتصادية الفاعلة في المجتمعات المغاربية. فكانت نهاية الثمانينات بداية للعودة نحو البدايات، حيث التقارب والتعاون وصولاً إلى العمل الاتحادي المشترك.

اتحاد المغرب العربي:

شهدت أقطار المغرب العربي منذ نهاية الثمانينات مناخاً سياسياً سادته روح التفاؤل والحوار والتفاهم والنظر إلى المشكلات البينية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بنظرة واقعية. وبدا وكأن مرحلة جديدة بدأت، وبدأت معها تنطوي صفحات الماضي القريب بكل ما شابها من تباعد أو تنافر وتنافس، أو تقارب حذر، أو لقاء ظرفي، حيث تحرك المسؤولون في أقطار المغرب العربي نحو الوضع الطبيعي في العلاقات الأخوية التي تربط أبناء الأمة العربية في هذا الجزء من الوطن العربي الكبير. وكان مفتاح ذلك التقارب، المصالحة الجزائرية – المغربية التي تمت على

(بيروت **1996**)، ص **107**؛ صلاح وزان: تنمية الزراعة العربية، الواقع والممكن، مركز دراسيات الوحدة العربية (بيروت **1998**)، ص **29 – 31**.

Letat du monde 1993 – 1994. (Paris: La Becouretre , (S.d) ; Human Development, Report 200, United Nation Development programe (UNDP) , New York, Ocferd University press, 2000, many pages.

هامش مؤتمر القمة العربي الاستثنائي (قمة الانتفاضة) الذي عقد في العاصمة الجزائرية إبان الحقبة من 7 – 10 حزيران / يونيو 1988.

وفي ضوء اللقاءات والمشاورات المكثفة بين القادة المغاربيين في مدينة زرالدة الجزائرية يوم 10 حزيران/ يونيو 1988، تقرر تكوين لجنة تتولى وسائل تحقيق التقارب على طريق التعاون. واجتمعت اللجنة في العاصمة الجزائرية في 13 تموز / يوليو 1988، وانبثقت عنها خمس لجان فرعية مكلفة بالتنظيم والهيكلية والاقتصاد والمالية والاعلام والشؤون الاجتماعية والإنسانية والأمنية. وكانت الأوضاع الاقتصادية في أقطار المغرب العربي عموماً قد بلغت حالة من التأزم بعد منتصف الثمانينات (على ضوء الانخفاض الحاد في أسعار النفط عام 1986)، فضلاً عن استمرار عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتنامي حجم الفجوة الغذائية، وانكشاف أقطار المغرب العربي على الخارج بشكل بات يهدد الأمن الوطني بين أقطار المغرب العربي، هو المنطلق إلى إقامة مؤسسات اقتصادية مشتركة والسماح بحرية تنقل الأفراد والبضائع بعد التوصل إلى الصيغة السياسية المناسبة لتحقيق الوحدة أو الاتحاد بين أقطار المغرب العربي.

وعلى ضوء انتهاء أعمال اللجان المنبثقة عن قمة زرالدة في نهاية العام 1988، صدر البيان الختامي في 24 كانون الثاني / يناير 1989، وتقرر عقد (القمة المغاربية) في مدينة مراكش المغربية، والتأم القادة المغاربيون في المؤتمر خلال الفترة من 15 – 17 شباط/ فبراير 1989، وأعلنوا عن معاهدة تأسيس «اتحاد المغرب العربي».

تضمنت معاهدة الاتحاد[1]، وثيقة[2] إعلان قيام الاتحاد ودوافع ذلك. ومنذ البداية كانت الدوافع التاريخية والحضارية هي الأساس في المنطلق على ضوء ما يجمع أبناء المغرب العربي (والأمة العربية عامة) من روابط تاريخية مشتركة منها «وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير...» وكانت تلك الروابط «خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة». كما نصت الوثيقة على ان هذا الاتحاد جاء «تجسيداً لأرادتنا المشتركة... للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي» والاستجابة للرغبة الشعبية وطموحاتها «وتطلعاتها إلى الوحدة».

ويبدو من قراءة وثيقة معاهدة الاتحاد، ان القادة المغاربيين أعطوا لوحدة المرجعية التاريخية والحضارية، فضلاً عن وحدة المرجعية الكفاحية والنضالية والفكرية (مكتب المغرب العربي **1947** – لجنة تحرير المغرب العربي **1948**، مؤتمر طنجة **1958**)، هذه الأهمية التي لا غنى عنها للتفكير لتقارب مغاربي / عربي لمواجهة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل على ضوء التأكيد على الجذر التاريخية الموحد الذي يعني الشخصية العصرية الموحدة، لكي يأخذ العمل الاتحادي قيمته وأهميته وضرورته باعتباره خياراً منفذاً لحاضر الأجيال ومستقبلها.

ولما كان البعد الاقتصادي يمتلك الفاعلية في التقارب والتعاون على طريق التكامل والاتحاد في الحقبة المعاصرة، فإن إعطاء هذا البعد (الذي يتعزز أكثر بالعمل التاريخي والحضاري والنضالي» للعمل الاتحادي بين أقطار المغرب العربي، كان خطوة بالاتجاه الصحيح. ومن هنا أكدت الوثيقة على ما يجمع أقطار المغرب العربي

---

(1) انظر نص المعاهدة في: وزارة الثقافة والاعلام التونسية: اتحاد المغرب العربي، مشروع يتجسم، (تونس **1990**)، ص **43** – **44**.

(2) المصدر السابق، ص **34** – **36**.

من وحدة الأرض وما يتوفر فيها من إمكانات اقتصادية ومعدنية تستطيع ان تحقق التكامل والقوة استعداداً لما يواجه الواقع المغربي من تحديات اقتصادية داخلية (إخفاق التنمية الوطنية عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي – اتساع حجم الفجوة الغذائية – تصاعد مستمر في المديونية الخارجية...)، وخارجية (السوق الأوروبية المشتركة – أصبحت الاتحاد الأوربي عام **1992**) ومشاريع الحوار المطروحة (الحوار المتوسطي – حوار الشمال والجنوب – الحوار الأوربي – الإفريقي...) وعلى هذا أكدت الوثيقة أن «ما يحدث من تحولات، وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة وما تواجه دولنا وشعوبنا من تحديات..» يدفع باتجاه «المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود»، وما دامت أقطار المغرب العربي تتوفر على «إمكانات بشرية طبيعية واستراتيجية» كما تؤكد الوثيقة، فإن توحدها يعزز من قدرتها على «مواجهة التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة». كما احتوت الوثيقة على أهداف عربية ودولية أخرى.

تضمنت معاهدة اتحاد المغرب العربي **(19)** مادة حددت أهدافه. ففي الميدان السياسي، أكدت العمل على تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق يقوم على أساس الحوار وتمتين أواصر الأخوة التي تربط الأقطار الأعضاء وشعوبها بعضاً ببعض وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها. وفي هذا الميدان ثمة إشارة ضمنية إلى ضرورة تجاوز المشكلات السياسية البينية (الحدود + الصحراء الغربية) وحلها من خلال الحوار والتفاهل بما يخدم المصالح المشتركة بروح أخوية تحقق مصالح الشعب في المغرب العربي. وفي الميدان الاقتصادي، أكدت على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية «واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية» والعمل على إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة وإعداد برامج

عامة ونوعية، كما حددت أهدافاً ثقافية وأمنية وعسكرية[1]. وعلى العموم كانت معاهدة الاتحاد، عمومية ومختصرة في صياغة موادها.

ونصت معاهدة الاتحاد على البناء الهيكلي للاتحاد، وتضمنت:

1- مجلس الرئاسة، وهو أعلى سلطة في الاتحاد ويتكون من رؤساء الأقطار الأعضاء وتكون رئاسته بالتناوب ولمدة ستة أشهر، وعدلت المدة لتكون سنة كاملة، وللمجلس صلاحية عقد دورات استثنائية كلما دعت الضرورة إلى ذلك (المادة – 4-)، وحددت المادة (5) أن مجلس الرئاسة هو وحده الذي يمتلك السلطة في اتخاذ القرارات.

2- مجلس رؤساء الوزراء، الذي أكدت المادة (7) على اجتماعاتهم كلما دعت الضرورة، لكنها لم تحدد اختصاصات المجلس.

3- مجلس وزراء الخارجية وهو الأكثر فاعلية باعتباره مساعداً لمجلس الرئاسة ويشكل عنصر الوصل بين مجلس الرئاسة وبين لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة.

4- لجنة المتابعة، واللجان الوزارية المختصة أنشأتها المادة (9، 10) من المعاهدة، واللجان المختصة نشأت بعد القمة الثانية (تونس 1990) وتتكون لجنة المتابعة من ممثل واحدة عن كل حكومة وهي مكلفة بإبداء ملاحظاتها ومقترحاتها إلى مجلس وزراء الخارجية.

5- الأمانة العامة، وهي وفقاً للمادة (11) تتكون من ممثل عن كل دولة وتمارس أعمالها تحت إشراف رئيس الدولة ولم تحدد اختصاصاتها، وأن وجدت فهي ضيقة جداً ومختصرة، ولم يتم الاتفاق على مكان دائم لها إلا في الدورة الرابعة (1991) حيث أصبحت الرباط مقراً لها.

(1) المصدر نفسه، 37 – 44.

6- مجلس شورى الاتحاد، وهو ما أريد له أن يتشكل وفق المادة (12)، من المجالس النيابية لجميع الأقطار، حيث يتكون من (30) عضواً عن كل قطر بعد التعديلات، وهو خاضع لمجلس الرئاسة الذي له وحده ان يدعو للاجتماع خارج دوراته الاعتيادية السنوية. وتجد هذه الفكرة جذورها في نتائج مؤتمر طنجة للعام 1958. أما اختصاصاته فتنحصر في إبداء الرأي حول المشاريع والقرارات التي يحيلها إليه مجلس الرئاسة. ويعمل مجلس الشورى على تقديم التوصيات التي يرى فيها تعزيزاً للاتحاد وأهدافه أو تحقيقاً لها.

7- الهيئة القضائية، تشكلت وفقاً للمادة (13) من معاهدة الاتحاد، ومن عضو عن كل دولة، وتكون اجتماعاتها بدعوة من مجلس الرئاسة أو من إحدى الأقطار الأعضاء إذا ما حدث خلاف حول المعاهدة أو ما يتعلق بها. وتكون أحكامها ملزمة ودائمية، وهو أمر جديد وغير مألوف في السابق. إذ أن محكمة العدل الدولية لا تكون أحكامها ملزمة ونهائية إلا بموافقة أطراف النزاع. ومن هنا اعتبرت هذه الخطوة تطوراً في مجال تشريع المعاهدات المنشئة لمحاكم دولية، وهو أمر يختلف عن «هيئة تسوية المنازعات» التي أقرها ميثاق مجلس التعاون الخليجي، حيث يشكلها المجلس الأعلى وتكون فتواها استشارية وليست حكماً نهائياً، واتخذت الهيئة القضائية من العاصمة الموريتانية نواكشوط مقراً لها[1].

تميزت معاهدة اتحاد المغرب العربي (باستثناء الهيئة القضائية ومجلس الشورى) بالغموض والمرونة ويتجلى ذلك في عدم تحديد اختصاصات واضحة للمؤسسات المختلفة بشكل يمنع تداخل وظائف الهياكل الادارية للاتحاد، أما المرونة فتتأتى من

---

(1) النان ولد المامي: اتحاد المغرب العربي وآفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 0بغداد 1996)، ص 212 – 124؛ اتحاد المغرب العربي، مشروع يتجسم، ص 47.

خلال ترك المجال مفتوحاً دون تقييد للمؤسسات وبخاصة مجلس الرئاسة، وبالتالي إمكانية التدخل في أي شيء دون أن يكون مقيداً.

إن نشأة اتحاد المغرب العربي وما انبثق عنه من هياكل ولجان لم يرق إلى صيغة «الاتحاد الفيدرالي» حتى وإن كانت محاولة الاقتباس أو الاستعارة لمؤسسات الصيغة الفيدرالية واضحة في الاتحاد، إلا أن تجريدها من وظائفها الفيدرالية جعلها قريبة من الصيغة «الكونفدرالية» من حيث هياكله وطرق عمله وكيفية التمثيل في مؤسساته[1]. ومع ذلك فإن الاتحاد قابل للتطوير في ضوء ما تطرحه الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية.

إبان الدورة الأولى لمجلس الرئاسة والمنعقدة في تونس (21 – 23 كانون الثاني / يناير 1990)، تم استبعاد قضية الصحراء الغربية ومشكلات الحدود، وهما من أبرز عوائق التقارب المغاربي، وكان المفروض وضع استراتيجية مشتركة لمواجهة هاتين المشكلتين المزمنتين. واهتمت قمة تونس بالجانب المؤسسي للاتحاد، فضلاً عن أحداثها أربع لجان متخصصة جاءت كما يأتي:

1- لجنة الأمن الغذائي.

2- لجنة الاقتصاد والمالية.

3- لجنة البنية الأساسية.

4- لجنة الموارد البشرية.

إن تشكيل اللجان الأربع، يوحي بغلبة الخطاب الاقتصادي الذي يركز على معالجة الأوضاع الاقتصادية للأقطار المغاربية، ودفعت إلى ذلك مجموعة عوامل، منها معاناة الأقطار المغاربية (عدا ليبيا) من أزمات اقتصادية أهم مظاهرها ضعف

(1) المامي، المصدر السابق، ص 125.

معدلات التنمية وانخفاض حجم الناتج القومي، وانخفاض مستوى دخل الفرد، علاوة على تفاقم (أزمة الخبز) [1]. وتبين أن النمو في حجم الانتاج الزراعي كان ضعيفاً في ظل تصاعد الحجم السكاني الذي وصل إلى 63,726 مليون نسمة عام **1990**. وهذه الزيادة السكانية لم تصاحبها فعالية توظيفية للطاقات البشرية، الأمر الذي قاد إلى عجز غذائي متنامٍ، وعليه ستبقى الظاهرة السكانية مشكلة في الأقطار المغاربية في ظل السياسات والمناهج الحالية التي تهمل دور الإنسان في العملية التنموية وتعمل على تهميشه والتقزيم من وظيفته الحضارية[2].

إن النتائج التي خرجت بها قمة تونس، لم تكن بمستوى التحديات المطروحة، ولا حتى بمستوى ما كان يتوقعه الشعب، ومع ذلك فإنها أولت عناية خاصة بمسألة «الأمن الغذائي»، وإمكانية قيام «سوق مغاربية مشتركة». ومن أجل تسهيل عمليات التبادل التجاري تمت الموافقة على إصدار بطاقة موحدة، وشملت الاتفاقيات جملة من المسائل تتعلق بالتعاون المشترك، تضمنت المنتجات الزراعية والتنسيق في مجال استثمار الأراضي الزراعية، وتشجيع وضمان الاستثمارات والتعاون في ميدان الضرائب لمنع الازدواج الضريبي وإقامة وحدة جمركية والتعاون المشترك في ميدان النقل البري للمسافرين والبضائع. ومع ذلك بقي حجم التعاون والتنسيق في مجال الاقتصاد والتنمية بعيداً عن مجال التعاون الاستراتيجي بين القطاعات الانتاجية والخدمية الهامة. وتقرر وضع أربع مراحل على طريق قيام السوق المغاربية المشتركة قبل العام **2000**، وذلك بالعمل على:

1- إنشاء منطقة للتبادل الحر للمنتجات المغاربية قبل العام **1992**.

---

(1) عمر عز الرجال: قمة تونس لاتحاد المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (100)، (القاهرة، 1990)، ص 187؛ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي الموحد، 1995، الملحق رقم (4 / 5)، ص 35؛ وزان، المصدر السابق، ص 109.

(2) صالح،المصدر السابق، ص108 – 109.

2- وحدة جمركية نهاية العام 1995.

3- سوق مشتركة نهاية العام 2000.

4- وحدة اقتصادية[1].

انعقدت الدورة الثانية لمجلس الاتحاد في الجزائر (21 – 23 تموز / يوليو 1990) وتمت صياغة العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الخاصة بالجانب الزراعي (الفلاحي)، والدعوة إلى صياغة برنامج تنفيذي يؤكد على إقامة منطقة للتبادل الحر والاتحاد الجمركي والسوق الموحدة على ضوء الدعوة لإنشاء السوق المغاربية الفلاحية المشتركة الذي عد قيامها يمثل المرحلة النهائية لعملية البناء. وتم عقد اتفاقيتين خاصتين بالحجر الزراعي والطب البيطري والتعاون في مجال الصحة الحيوانية بين أقطار الاتحاد[2]. فضلاً عن قرارات خاصة بالضرائب والرسوم قصد الحماية الموحدة للسوق المغاربية، وقرارات أخرى تتعلق بالتعاون الثقافي والخدمي. وعلى ما هو واضح من واقع اقتصادي زراعي قائم في الدول المغاربية، جاء التركيز على الجانب الزراعي (الفلاحي). إذ قدرت المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في أقطار المغرب العربي بـ 3ر484 مليون هكتار تتوزع بنسب متفاوتة بين الأقطار الخمسة. وتأتي في مقدمتها الجزائر (2ر238 مليون هكتار)، وليبيا (186 مليوم هكتار)، وموريتانيا (5ر102 مليون هكتار)، ثم المغرب بنحو (6ر44 مليون هكتار)، وتونس (5ر15 مليون هكتار). فيما قدرت مساحة الأراضي الزراعية المتاحة للاستغلال بنسبة لا تزيد على 5ر4 ٪ من المساحة الكلية البالغة (21) مليوم هكتار، وتشكل 30٪ من المساحة المزروعة في الوطن العربي، هذا فضلاً عن

(1) المامي، المصدر السابق، ص 145، عز الرجال، المصدر السابق، ص188.

(2) امحمد مالكي: ديناميكية الاندماج الجهوي والتعاون الغذائي في إطار اتحاد المغرب العربي 1989 – 1996، مجلة شؤون عربية، العدد 0191)، (القاهرة 1997)، ص 184.

الأراضي القابلة للزراعة والممكن استصلاحها في المناطق الجافة أو في المناطق الصحراوية[1]. وقدر نصيب الفرد المغاربي (وعلى ضوء الحجم السكاني) من الرقعة الزراعية بحدود 0,39 هكتار / فرد، في مقابل 0,26 هكتار / فرد على الصعيد العربي و0,28 هكتار / فرد على الصعيد العالمي. وهذا يعني ان هناك تدنياً في الرقعة الزراعية قياساً للحجم السكاني مما يترتب عليه استنزاف الأرض والاخلال بمعادلة الأرض / السكان. ويؤدي ذلك إلى إنهاك التربة وضعف قدرتها الانتاجية، الأمر الذي ينعكس على إنتاجية المزارع المغاربي والذي لا يكفي إنتاجه سوى ثلاثة أفراد، في حين أن إنتاجية نظرائه في الدول المتقدمة تكفي لغذاء ما يقارب 150 فرداً[2].

وتؤثر في الإنتاجية المنخفضة عوامل متعددة منها مناخية ومنها تقنية وعمرانية، حيث تزحف المدن على الأراضي الزراعية نتيجة الضغط السكاني، وهذا يعني بالنتيجة العجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعويض ذلك بالاعتماد على الأسواق الخارجية، وما يترتب على ذلك من إخلال بالميزان التجاري وتأثير على الدخل القومي.

وحين انعقدت الدورة الثالثة لمجلس الاتحاد (10 – آذار / مارس 1991) في رأس لانوف في ليبيا، أعيد النقاش حول استراتيجية العمل المغاربي المشترك، بالاعتماد على مواثيق جامعة الدول العربية ومعاهدة مراكش وبرامج عمل الاتحاد لتكون منطلقاً لتطوير مشاريع التعاون والتكامل والاندماج في المجالين الاقتصادي والأمني. وتركز القرار حول (الوحدة الاقتصادية) بما فيها الصناعات الاستراتيجية على الصعيد الاتحادي وقضية الدفاع المشترك وحرية إقامة الأشخاص.

(1) صالح، المصدر السابق، ص 114.

(2) حسن حمدان العكليم: أزمة الغذاء في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (136)، (القاهرة 1996)، ص10.

إن قرارات الدورة الثالثة تميزت بقدر من الوضوح والعمق في التعامل مع القضايا المغاربية المشتركة، فالإستراتيجية المغاربية سعت إلى تشكيل معادل موضوعي لمواجهة موحدة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية ولقيام (الاتحاد الأوربي) العام **1992**، فأكدت العمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة وضمان تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال. ولإنجاز ذلك حددت مدة زمنية لا تتجاوز العام **2000**، آخذة بنظر الاعتبار درجات النمو لكل عضو، فيما حصرت الأولويات – على ضوء الواقع المعيش – في العمل على تحقيق الأمن الغذائي وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية وانتهاج سياسة مشتركة في كل الميادين[1].

إن تأكيد الدورة الثالثة على الأمن الغذائي جاء انعكاساً لتزايد الاعتماد على المصادر الخارجية والأوروبية منها بخاصة. وأدى ذلك إلى تفاقم حجم الانكشاف الغذائي. فيما تصاعدت نسبة المستنزف من الموارد الاقتصادية لتغطية العجز الغذائي. وفي الوقت نفسه تدهورت معدلات التبادل التجاري في غير صالح البدان المغربية، إذ تدنت حصة الصادرات وأصبحت غير كافية لتمويل قيمة الواردات المتعاظمة مما جعلها مضطرة إلى طلب المزيد من القروض من المصادر المختلفة. وأدى ذلك إلى مزيد من المديونية الخارجية من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والبيوتات المالية الخاصة، حتى بلغت المديونية الخارجية للأقطار المغاربية مجتمعة ومنتذ مطلع التسعينات أكثر من (**65**) مليار دولار، وأصبحت تشكل نسبة مهمة ومؤثرة في قيمة الناتج القومي الإجمالي[2].

(1) مالكي، المصدر السابق، ص**188**.

(2) برنامج الأمم المتحدة الألماني. تقرير التنمية البشرية لعام **1993**، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت **1993**)، ص **174** فما بعدها. علي جمال: الاقتراض الخارجي وآثاره على اقتصاديات الدول المغار بية خلال الثمانينات. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد

أما الدورة الرابعة المنعقدة في الدار البيضاء (15 – 16 أيلول / سبتمبر 1991) فقد ركزت على تسمية وتوزيع مقار المؤسسات الاتحادية!! في حين جاءت الدورة الخامسة في نواكشوط (10 – 11 تشرين الثاني / نوفمبر 1992) مؤكدة على الاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة، راصدة اربع مراحل لتحقيقها. فقد حددت نهاية العام 1992 للعمل على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتنمية التبادل التجاري وإعطائه دفعة قوية. في حين حددت العام 1995 لتحقيق الوحدة الجمركية. كما حددت العام 2000 لتحقيق قيام السوق المغاربية المشتركة بعد أن يتم تحقيق الاندماج الاقتصادي ونظام واحد للاسواق وتصبح حرية تنقل الأشخاص والسلع والأموال أمراً طبيعياً ومنتظماً. وفي المرحلة الأخيرة يتوج العمل بقيام (الوحدة الاقتصادية) التي تتم من خلالها سياسات وخطط التنمية الاقتصادية، فالاهتمام بها حالة مطلوبة وملحة، وضروراتها تنبع من أهميتها في زيادة الإنتاج وخدمة الاقتصاد[1]. ففي كتابها (الزراعة عام 2010» تشير منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) إلى أنه تبين من تحليل 37 مجموعة من بيانات المزارع في البلدان النامية، أن المزارعين الذين أكملوا السنوات الأربع من التعليم يحققون إنتاجية أعلى تزيد بنسبة 8ر7 ٪ في المتوسط. وفي بحث آخر لو لوحظ وجود علاقة طردية قوية بين تعليم المزارعين وإنتاجية القمح، فالمزارعون الذين تلقوا تعليماً لست سنوات أو أكثر حصلوا على إنتاجية من اراضيهم – مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة – تزيد بأكثر من 25٪ على أولئك الذين لم يحصلوا على أي تعلم أو تعليم قليل[2].

(سنة 1994)، ص 35 – 37. مصطفى عبد الله خشيم: مأزق المديونية الخارجية لدول المغرب العربي، مجلة قار يونس العملية، العدد (3-4) (بنغازي 1991)، ص35.

(1) مالكي، المصدر السابق، ص 189.

(2) وزان، المصدر السابق، ص 256، وللمزيد من التفاصيل انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي الموحد لعام 1998، صفحات متعددة.

وهذا يدفع إلى ضرورة تنمية الموارد البشرية عن طريق التربية والتعليم العام والمهني لأن في ذلك علاقة بقدرة الإنسان على التطور والتطوير في مجالات العمل والانتاج والنوعية.

إن الواقع المغاربي يكشف حجم المشكلة الغذائية المستمدة من خلال التأشير على المبالغ السنوية المستنزفة، ويتضح على ضوئها حجم التبعية الغذائية للأقطار المغاربية. فالفجوة الغذائية استنزفت مبالغ كبيرة من موازنات الدول المغاربية بلغت 5,4 مليار دولار سنوياً[1]. وقاد تزايد الاعتماد على الخارج لسد الفجوة الغذائية إلى زيادة الاقتراض من الخارج (عدا ليبيا) وأثر ذلك في تصاعد المديونية المغاربية، فيما بلغت خدمة الديون (أقساط + فوائد) نحو 3,2 مليار دولار سنوياً وأصبحت تشكل نسبة كبيرة من الناتج القومي الاجمالي، وهذا ما دفع إلى تنامي العجز والاقتراض من المؤسسات المالية والتكتلات الاقتصادية لتمويل المستوردات الغذائية[2].

ظلت أقطار المغرب العربي بوضعها التنموي تعاني عجزاً غذائياً خطيراً لأنها تستهلك من الغذاء أكثر مما تنتج، وما زالت شرائح واسعة من السكان، ومن الأطفال بخاصة تعاني نقصاً في كمية «الراتب الغذائي» وخللاً في توازنه وفي نوعية عناصره، وتختلف نسبة الاكتفاء الذاتي من قطر إلى آخر، من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية كالحبوب (القمح خاصة) والسكر والزيوت واللحوم واللبن

---

(1)LEtat du mond 1993 – 1994 , Paris ; la Decour erte, ps. D.

(2) أحمد جاجان الجميلي: الأبعاد الجغرافية السياسية لمشكلة الأمن الغذائي في دول المغرب العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية – جامعة الموصل، (الموصل 1997)، ص243.

السائل، ففي مجال الحبوب لا يصل الاكتفاء الذاتي إلى 38ر44٪ في المغرب، وفي الجزائر 19ر19٪ خلال العام 1993[1].

وجاءت الدورة السادسة (قمة تونس / نيسان 1994) لتتمخض عن (11) اتفاقية اقتصادية لتعزيز التعاون بين الاتحاد المغاربي، وأبرزها إقامة منطقة للتبادل الحر[2].

وعلى الرغم من مرور أكثر من خمس سنوات (شباط / فبراير 1989 – نيسان / إبريل 1994) لم تأخذ الاتفاقيات الاتحادية المغاربية (37 اتفاقية) طريقها نحو التنفيذ مثلما كان مقرراً لها، وبقيت العلاقات البينية ضعيفة في مجال التبادل التجاري والاقتصادي بعامة. فقط ظلت المبادلات البينية لا تتجاوز 5ر1٪ مثلما كانت عليه العالم 1985 من مجموع صادرات كل من تونس والجزائر والمغرب، وعلى 2ر1 ٪ من حجم الواردات، ولم تبلغ أكثر من 5٪ من مجموع المبادلات التجارية البينية على الرغم من الاتفاقيات القطاعية المبرمة بين أقطار الاتحاد[3]. وعليه فإن حجم المبادلات البينية – رغم التحسن النسبي – يبقى ضعيفاً جداً ودون الطموحات التي أفرزتها القمم المغاربية، ودون المستوى بكثير إذا ما قورنت بحجم المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوربي حيث تتجاوز 50٪، ويمكن القول إن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين أقطار اتحاد المغرب العربي لم ترق إلى أدنى

---

(1) انظر تفاصيل (الراتب الغذائي) للفرد في الوطن العربي ولبعض الأقطار في المغرب العربي من السلع الاستراتيجية والحبوب واللحوم بخاصة عند: وزان، المصدر السابق، ص 34 – 35، 289 – 209 – 375.

(2) صلاح سالم: قمة تونس وقراءة في أداء الاتحاد المغاربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (117)، (القاهرة 1994)، ص 302.

(3) مالكي، المصدر السابق، ص191.

التنظيمات في سبيل التكامل والوحدة الاقتصادية ولم تصل حتى إلى مستوى منطقة التفضيل الجمركي[1].

عوائق التقارب المغاربي:

إن أهم عوائق التقارب الحقيقي والتعاون الفعلي على طريق التكامل والاتحاد المغاربي، تتمثل بمشكلات السيادة الوطنية على بعض المناطق، وقد كانت هذه المشكلات من آثار المرحلة الاستعمارية التي هيمنت على أقطار المغرب العربي إبان الاستعمار الفرنسي والإيطالي والإسباني. وجاء (ملف الصحراء الغربية) منذ عام 1975، والموقف من جبهة البوليساريو (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) ليدخل أقطار المغرب في دائرة الصراعات المعلنة والخفية قرابة ربع قرن. وإذا كانت مشكلات السيادة الوطنية قد خف تأثيرها بشكل أو بآخر وحتى (ملف الصحراء) بعد أن دخل مسار العمل السياسي منذ عام 1991، وأصبح بدور في أروقة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء، وما زال الأمر لم يحسم بعد، وقد إنضاف إلى ذلك ظهور الحركات الإسلامية في الجزائر منذ عام 1992، واتهام الجزائر للمغرب بدعم بعض فصائلها، قد حال دول التقارب منذ نهاية العام 1994، وتوترت العلاقة بين أكبر القوى في اتحاد المغرب العربي وهي الجزائر والمغرب. وجاء الحصار على ليبيا منذ عام 1992،وما تمخض عنه من موقف ليبي محتج على المواقف المغاربية التي أيدت الحصار وخرجت عن معاهدة اتحاد المغرب العربي (المواد 3 و15)، ليدق أسفين التباعد بين الأقطار المغاربية ويصيب اتحاد المغرب العربي بالشلل التام منذ مطلع العام 1995 وحتى الآن. وعليه، فقد تحكم الواقع السياسي بالواقع الاقتصادي المغاربي وترك تأثيراته العميقة في المبادلات الاقتصادية البينية «لكن اطراد هذه المبادلات واستمرارها لا ينبغي ان يتبع خط العلاقات

(1) عبد العزيز شرابي: فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (10)، (قسطنطينية 1998)، ص35.

السياسية»[1]. ولم يقف الأمر عند ذلك، فهناك مشكلات اقتصادية على صعيد الهيكلية والتنظيم والانتاج، وهناك تخلف في الهياكل التسويقية والانتاجية وعدم كفاءتها، فضلا عن ضعف مرافق النقل والاتصالات وارتفاع تكاليفها، إلى جانب النقص في المعلومات التجارية، واختلاف النظم التجارية والسياسات المالية والنقدية، وعدم تنسيق التعريفات الجمركية وتوحيدها، وعدم قابلية عملات أقطار المغرب العربي على التبادل فيما بينها إلا عبر عملة أجنبية[2]، وفضلاً عن ذلك، هيمنة القوى الاجتماعية / الاقتصادية ذات الميول والاتجاهات القطرية والتي تدفع – انطلاقاً من مصالحها وأنانيتها الضيقة – بالاتجاه المضاد للعمل الاتحادي، وكل ذلك يشكل عوائق فاعلة داخلية أمام تيسير وتنمية التبادل التجاري والتقارب البيني على طريق التكامل الحقيقي وصولاً إلى الاتحاد وتثبيت ركائزه.

الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المغرب العربي بعد جمود الاتحاد المغاربي:

لعل أبرز ما يتعلق بالواقع الاقتصادي لأقطار المغرب العربي، هو استمرار عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الانتاج الزراعي خاصة، وتنامي حجم الفجوة الغذائية، وانكشاف أقطار المغرب العربي على الخارج، وما يصاحب ذلك من تبعية للأسواق الخارجية والوقوع تحت ضغوطها، فضلاً عن ما يترتب عليها من مشكلات اجتماعية على الصعيد الداخلي في ضوء تنامي الحجم السكاني وزيادة المتطلبات.

---

(1) مصطفى الفيلالي: المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1989)، ص 89.

(2) شرابي،المصدر السابق، ص 36، الجميلي، المصدر السابق، ص 276، 279.

إن أقطار المغرب العربي تعد من أكثر الأقطار العربية اعتماداً على الخارج في توفير الغذاء، ويشير بعضهم إلى ان الدول تكون في حالة تبعية إذا كانت استيراداتها الغذائية أكثر من **30**٪ وتكون ضمن منطقة الاستقلال الغذائي أو عدم التبعية إذا قلت نسبة ما تحصل عليه من غذاء عن **15**٪. ولما كانت أقطار المغرب العربي تعتمد على الخارج بنسبة **60**٪ في المحاصيل الاستراتيجية. فهذا يعني وقوعها في اسر التبعية ومخاطرها[1]. وفي الوقت نفسه بلغت المديونية الخارجية لأقطار المغرب العربي **67.277** مليار دولار، وبلغت تأثيراتها ونسبتها في الناتج القومي الإجمالي في تونس **7ر50** ٪ وفي الجزائر **73**٪، وفي المغرب **1ر95**٪، وفي موريتانيا **6ر220**٪، وصنفت (ديون متفاقمة)[2]. وفضلاً عن ذلك، تزايد الحجم السكاني لأقطار المغرب العربي، إذ بلغ كما تشير الاحصائيات الرسمية للعام **1988** إلى **527ر75** مليون نسمة موزعة على الشكل التالي، تونس **333ر9** مليون نسمة، والجزائر **29.809** مليون نسمة، وليبيا **5.171** مليون نسمة، والمغرب **28.783** مليون

---

(1) من أجل المزيد من التفاصيل عن هذه الظاهرة وما يتعلق بأقطار المغرب العربي، انظر:
Marin. G. Weinbauww: Food Development and politics in the middle Eastm West view press, (Baulde 1982) , p. 180 ;
خلاف خلف خلاف: آليات التبعية والتنمية العربية المستقلة، مجلة شؤون عربية، العدد (**78**)، (القاهرة **1993**)، ص **133**. جمال: المصدر السابق، ص **35** – **37**. صندوق النقد العربي، النقد الاقتصادي العربي **1994**، ص **322**، **335**. سعد حسن فتح الله: التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت **1995**)، ص **207**.

(2) البنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية، المجلد الثاني، جداول الدول، العام **1998**، صفحات متعددة؛ صندوق النقد العر بي، التقرير الاقتصادي الموحد العام، **1998**، صفحات متعددة.

نسمة، وموريتانيا 2ر431 مليون نسمة[1]. إن هذا الحجم السكاني المتنامي بنسبة 2ر6 – 3٪ سنوياً سوف يزيد من تأزم الواقع الاقتصادي العاجز عن تلبية متطلبات الواقع الاجتماعي، ويدفع ذلك إلى تنامي المشكلات الاقتصادية ومخرجاتها الاجتماعية،ـ إذا ما عرفنا ايضا ان الإحصائيات الجديدة أكدت على أرقام مخيفة عن (الفقر البشري) في كل من موريتانيا والمغرب والجزائر، وأشارت إلى أن نسبتها تتجاوز في الأقطار الثلاث 40٪ و2ر40٪ و1ر27٪ على التوالي[2]. فضلاً عن عوائق أخرى تتعلق باختلاف أولويات كل قطر واختلاف الأنظمة السياسية واتجاهاتها الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأزمة الديمقراطية والأقليات الأثنية وظهور النزعة الأمازيغية (البربرية) الجديدة واتجاهاتها الثقافية والسياسية، وغيرها، وكل ذلك يدفع إلى ضرورة العمل المشترك لتجاوز الواقع القائم بالعودة إلى تفعيل آليات العمل الاتحادي من جديد ورسم استراتيجية للغد تقوي الوحدة الوطنية والإقليمية ويبعدها عن الأزمات الداخلية ومحاولة إيجاد امتدادات دولية تؤثر على الأمن الوطني والاقليمي والعربي بعامة، وكل ذلك يخدم حاضر الأجيال المغاربية (والعربية عامة) ومستقبلها.

آراء على طريق العمل الأتحادي:

إن الوصول إلى حل لجميع العوائق المطروحة ليس بالأمر الهين، لكن الوصول إلى أي حل بما يضمن المصالح المغاربية العليا، يقرب الحل للعوائق الأخرى ذلك أن المغرب العربي بخاصة، والوطن العربي بعامة، يمتلك الكثير والكثير من المقومات والعناصر الموحدة التي تفتقدها التجمعات الدولية المعاصرة، فهناك تجانس جغرافي ومرجعية تاريخية وقومية ودينية وحضارية واحدة، فضلاً عن

(1) **Human Development Report 2000, (UNDP).**

(2) مجلة المستقبل العربي، تقرير التنمية البشرية، العدد (217)، (بيروت 1997) جدول رقم (5)، ص189.

تماثل اقتصادياتها وثرواتها المعدنية، إلى جانب تماثل أزماتها الداخلية والخارجية، تلك عناصر لمقومات موضوعية لوحدة المغرب العربي، وعليه فإن بناء المغرب العربي الاتحادي أو الموحد يبدأ بخطوة حقيقية وجادة تعبر عن الأرادة الحرة والايمان العميق بتحقيق تطلعات الشعب وضمان مصالحه الحاضرة والمستقبلية ضمن إطاره القومي والحضاري العربي.

يمكن تأشير أبرز العوامل الممهدة للتقارب وإرساء أسس ثابتة للعمل الاتحادي وهي:

أولاً- العمل على إرساء أسس تعليمية - ثقافية لبناء الشخصية المغاربية / العربية، وهي قضية أكدتها طروحات القوى الشعبية منذ ثلاثينيات القرن العشرين، أي غرس الثقافة الموحدة لإنتاج الشخصية الموحدة لكي تتقبل وتصون الخطوات المطروحة في العمل الاتحادي أو الوحدوي.

ثانياً- اعتماد الدراسات الاقتصادية الموضوعية (قرابة **100** دراسة) منذ أكثر من ثلاثة عقود ومن خلال «اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي». ولو قدر لتلك الدراسات أن تأخذ جانبها التطبيقي، لاستطاعت المشاريع الاقتصادية المغاربية المشتركة أن تربط أقطار المغرب العربي برباط لا فكاك منه، يفرض على الجميع - على ضوء تماسك البنية التحتية - الحفاظ على المصالح المشتركة، وتسهيل حل المشكلات البينية برؤية عقلانية تحتكم لإيجابيات العمل المشترك ومخرجاته المصلحية بما يخدم حاضر أبناء المنطقة جميعاً ومستقبلهم.

ثالثاً- إن التحديات التي تواجهها أقطار المغرب العربي، متعددة الوجوه والقدرات التأثيرية، ومنها ما هو داخلي، وهي تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية وعسكرية، وعليه بات من الضروري قيام المؤسسات الرسمية وبدعم وإسناد القوى الشعبية (الأحزاب - النقابات - الاتحادات المهنية) للعمل على تفعيل

مؤسسات الاتحاد المغاربي وأنشطته، والانطلاق من النقطة التي توقف عندها، واعتماد القرارات المتخذة كافة وتطويرها على ضوء معطيات الحاضر والمستقبل ومتطلباتها.

رابعاً- أما على صعيد «اتحاد المغرب العربي» وهياكله والجان المنبثقة عنه، يفترض العمل على تحقيق انتظام للقمم المغاربية، وعقد الاجتماعات الطارئة بطلب من أي قطر عضو في الاتحاد.

خامساً – العمل على توسيع قاعدة مجلس الشورى المغاربي، واعتمد طريق الانتخابات لا التعيين.

سادساً – تحديد ميادين التنسيق الداخلية والخارجية بحيث تكون القرارات ملزمة لأقطار الاتحاد المغاربي كافة.

سابعاً – العمل على تنشيط دور الهيئة القضائية المغاربية والاستعاضة عنه بالاتصال المباشر عن طريق المؤسسات الاتحادية القائمة.

ثامناً – العمل على حل جميع المشكلات البينية القائمة، واعتماد المرونة وعدم التشدد في الوصول إلى اتفاق بنظرة قائمة على أساس الوحدة آتية، أما المشكلات الحدودية فيمكن حلها وفق منطق الفهم المتبادل والثقة المشتركة والمصالح العليا بالعمل الموحد لهذه الأقطار[1].

تاسعاً – ومن أجل تحقيق الضمانة والاستمرارية والتطور في العمل الاتحادي، ضرورة أن تأخذ القوى الشعبية مكانتها ودورها بفاعلية لبناء المغرب العربي، باعتبارها واجهات للرأي العام الضامن لأي خطوة تعبر عن أمانيه وتطلعاته ومصالحه، فقد دعت منذ مطلع القرن العشرين بأفكارها وبرامجها ومؤتمراتها وكفاحها المشترك حتى المرحلة الاستقلالية وبعدها عبر (مؤتمر طنجة) والمرحلة

(1) المامي، المصدر السابق، ص 231 – 233.

اللاحقة له حتى الآن تقريباً، إلى توحيد المغرب العربي في إطاره العربي الإسلامي، وذلك يقتضي العودة لروح مقررات مؤتمر طنجة.

عاشراً – الدعوة لعقد مؤتمر شعبي مغاربي عام، تؤدي القوى الشعبية فيه دورها في بحث القضايا التي تسهم في تعزيز الاتجاه الوحدوي، وتوفير الدعم الإعلامي لأنشطة القوى الشعبية، من خلال وضع سياسة إعلامية هدفها خدمة الاتحاد ومناهضة الطروحات المضادة، والعمل على تنفيذ طروحاتها بتأسيس نقابات ومنظمات جماهيرية مغربية موحدة في كافة المجالات زرعاً للروح الوحدوية.

أحد عشر – توجيه الرأي العام من خلال أنشطة القوة الشعبية نحو العمل الوحدوي وأهمية إسناده بما يمتلك من جهود للضغط على الأنظمة والحكومات في سبيل الإسراع في الخطوات الوحدوية.

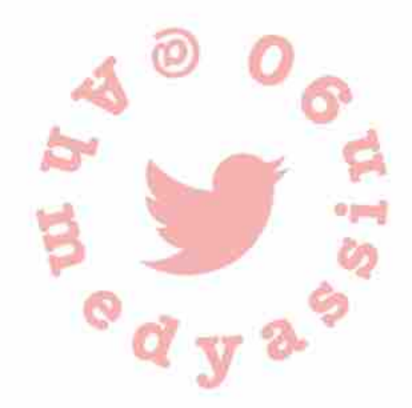
اثنا عشر – العمل على إقامة أيام مغربية ومهرجانات في مختلف الميادين تعميقاً لروح التواصل وتحفيزاً لعوامل التجاذب بين أبناء المغرب العربي[1].

ثلاثة عشر – العمل بجدية وصدق في التعبير عن المصالح المشتركة للجميع على حل مشكلة «الصحراء الغربية» بطريقة سلمية تراعي طموحات كل طرف، وهذا يقتضي النظر إلى الواقع القائم وإلى الحلول المطروحة بروح المسؤولية التاريخية والتسامي فوق النظرات الضيقة و«المزاج السياسي».

وعلى ضوء ما ورد آنفاً يعد التلازم والتلاحم بين المسارين الرسمي والشعبي، الضمانة الأكيدة لنجاح الخطوات التوحيدية في حالة العودة نحو النهايات التي توقف عندها في العمل الاتحادي.

(1) المامي، المصدر السابق، ص 236.

ثورة الريف المغربية
البناء الداخلي طريق الانتصار
على الاستعمار


@Ahmedyassin90

مدخل

تعرضت الأمة العربية في الجناح الغربي من الوطن العربي للعدوان والاحتلال الأوربي طوال العصر الحديث حتى الحقبة المعاصرة، وكانت وراء ذلك مجموعة من الدوافع أهمها التعصب الديني والقومي والأطماع الاقتصادية، وشاركت في ذلك العدوان العديد من القوى الأوروبية في مقدمتها البرتغال والإسبان والفرنسيون فضلاً عن المشاركة البريطانية والأمريكية في الحقبة المتأخرة من العصر الحديث وتوضحت أكثر في مطلع القرن العشرين.

تميز المغرب عن غيره من أقطار المغرب العربي بخاصة وأقطار الوطن العربي بعامة بأنه شهد وواجه أولى موجات العدوان والتوسع والاحتلال التي استندت على منطلقات دينية تعصبية وقومية وإستراتيجية واقتصادية واستيطانية لازمت إسبانيا بخاصة طوال الحقبة أعلاه[1]. ومنذ القرن السابع عشر انفردت إسبانيا بالعدوان

(1) أوصت إيزابيلا ملكة إسبانيا قبل وفاتها عام 1504 بما نصه «إنني أرجو من الأميرة ابنتي والأمير زوجها وآمرهما بإطاعة وصايا الكنيسة أمنا المقدسة فعليهما أن يقوما بحمايتها وأن لا يكفا عن متابعة فتح إفريقيا ومحاربة الكفار.. (كذا)...» انظر

M.De Epalza: Note sure les forteresses hispaniques , pp, 55 – 56.

المجلة التاريخية المغربية، العدد (13، 14) السنة 06)، (تونس 1979). عبد العزيز خلوق التمسماني: احتلال العرائش والقصر الكبير، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، العدد (8) (الرباط 1982)، ص 45 – 46.

المستمر والاحتلال للعديد من المدن والموانيء الساحلية المغربية، منطلقةً من قواعدها الاستيطانية المحتلة في سبتة[1] ومليلة[2] في الشمال المغربي. ونظراً لأهميتها الاستراتيجية تمسكت إسبانيا بهما وأدعت – حتى الآن – بأنهما «جزء من الأرض الإسبانية!!» [3] ودخلت في تنافس استعماري مع فرنسا[4] وبريطانيا[5] في نهاية القرن التاسع عشر حتى مطلع القرن العشرين، فإنضمت إلى الحلف الثلاثي القائم آنذاك بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا عام **1887**، وأصبحت إحدى العقبات أمام الأطماع الفرنسية[6] بعد احتلال الجزائر وتونس عامي **1830** و**1881** على التوالي.

بقيت إسبانيا حتى نهاية القرن التاسع عشر عاجزة عن احتلال المغرب لممانعة فرنسا وبريطانيا، وتأكد ضعفها بعد هزيمتها الكاملة في جزر الانتيل وكوبا والفلبين عام **1898**. ولم تكن فرنسا هي الأخرى قادرة على احتلال المغرب لممانعة بريطانيا وإسبانيا وألمانيا، إضافة إلى ضمانات استقلال المغرب في مؤتمر مدريد عام **1880** وممانعة بريطانيا على الخصوص لأسباب إستراتيجية، فضلاً عن التنافس البريطاني – الفرنسي في السيطرة على الشعوب. وعليه، ومنذ مطلع القرن العشرين بدأت التسوية الاستعمارية في ميدان السياسة الدولية، ودخلت إسبانيا في مفاوضات مع

(**1**) احتلتها منذ عام **1415** وحتى الآن.

(**2**) احتلتها منذ عام **1497** وحتى الآن.

(**3**) روم لاندو: تاريخ المغرب في القرن العشرين، دار الكتاب (الدار البيضاء، **1963**)، ص **75**، **85** – **86**.

(**4**) احتلت فرنسا الجزائر عام **1830** وظلت تتطلع لاحتلال أقطار المغرب العربي الأخرى، فتمكنت من احتلال تونس عام **1881** وموريتانيا عام **1903** والمغرب عام **1912**.

(**5**) احتلت بريطانيا – وما زالت – جزيرة جبل طارق عام **1704** وبقيت عقبة أمام إسبانيا وفرض نفوذها على طرفي المضيق.

(**6**) حسن صبحي: التنافس الاستعماري الأوربي في المغرب **1884** – **1904**، دار المعارف (القاهرة **1965**)، ص **41** – **44**.

فرنسا انتهت باتفاق عام **1902** الذي يعترف بالمصالح والأطماع الإسبانية في الشمال المغربي، فيما دخلت فرنسا في مفاوضات مع بريطانيا انتهت باتفاق عام **1904** (الوفاق الودي) الذي حدد مناطق نفوذهما في العالم واعتراف كل منهما بمصالح الأخرى في مصر والمغرب، وانضمت إسبانيا إلى الوفاق في العام نفسه(1).

أطلق الوفاق الودي لعام **1904** حرية الحركة لفرنسا وإسبانيا في العمل على احتلال المغرب انطلاقاً من قواعدهما المحتلة في الجزائر ومليلة وسبتة. وجاء اتفاق الجزيرة لعام **1906** ورغم التأكيد على استقلال المغرب، ليعطي للأطماع الفرنسية والإسبانية بعدها الاقتصادي الأوضح في السيطرة على المرافق الاقتصادية للمغرب تحت ذريعة ايفاء الديون المستحقة في عهد السلطان عبد العزيز بن الحسن الأول (**1894 – 1908**)، وتداخلت معها تحرشات سياسية وعسكرية، وسيطرة احتلالية للعديد من مناطق ومدن المغرب. وأخيراً، وبعد الاتفاق الفرنسي – الألماني لعام **1911** استطاعت فرنسا غزو المغرب عسكرياً بحجة حماية السلطان عبد الحفيظ بن الحسن الأول (**1908 – 1912**) وفرضت معاهدة الاحتلال (معاهدة فاس) في **30** آذار / مارس **1912** (2). وفي **27** تشرين الثاني / نوفمبر **1912**، اعترفت فرنسا بأطماع إسبانيا في الشمال المغربي وخضع المغرب للاحتلال الثنائي، فضلاً عن الحماية الدولية على مدينة طنجة.

---

(1) **M. F. Goldman: prelude to entente Cordial: The end of Anglo – French rivalry in Morocco and the origins of Morocco – Egypt bater , 1900 – 1903 , p. 63.**

المجلة التاريخية المغربية،العدد 015، 16)، السنة (6)، (تونس 1979).

(2) للتفاصيل انظر:

علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، نشره عبد السلام جسوس (تطوان 1948)، ص 96 – 105؛ التمسماني، المصدر السابق،ص 49– 50.

اذا كانت الدوافع الدينية والقومية التعصبية والأهداف الاقتصادية والاستراتيجية والاستيطانية في مقدمة دوافع إسبانيا من احتلال الشمال المغربي (إقليم الريف – إقليم جبالة)، فإن الدوافع الاقتصادية كانت الأكثر وضوحاً في مطلع القرن العشرين، حيث تداخلت مجموعة العوامل الدافعة لتصلب إسبانيا في ابقاء نفوذها وتوسيعه وضمان الموافقات الدولية. إذ شهدت المصالح الإسبانية في الشمال المغربي تطوراً في مناجم الحديد حيث توسع نفوذ الشركة الإسبانية للمعادن في استغلال مناجم الناظور قرب مليلية، وشيد الإسبان قلعة حصينة لحماية الشركة والدفاع عنها ضد هجمات المغاربة في إقليم الريف، إضافة إلى استغلال مناجم الحديد في أكسان قرب سبتة في إقليم جبالة، وعليه فقد كانت مناجم الحديد أكبر دوافع إسبانيا للاحتفاظ بوجودها في المغرب[1] فضلاً عن الدوافع التاريخية المعروفة والتي قادتها إلى عدوان مستمر واحتلال مؤقت ودائم وطوال العصر الحديث حتى الحقبة المعاصرة.

(1) **J. L. Miege: L' Arrirere plan diplomatique de la guerre du Rif , revue de l'occident Musulaman et del la maditerran erranee , vol, 15 – 16 , 1973, p. 222;**

روم لاندو: مراكش بعد الاستقلال، دار الطليعة (بيروت، **1960**)، ص **312**. العربي الورياشي: الكشف والبيان في سيرة بطل الريف الأول سيدي محمد آمزيان، المطبعة المهدية، (تطوان **1976**)، ص **22 – 27**.

المغرب في مواجهة الاحتلال الإسباني:

لم يقف المغاربة (حكومة وشعباً) طوال العصر الحديث مكتوفي الأيدي إزاء العدوان والاحتلال الإسباني لبعض مناطق المغرب، فقد كان الرد سريعاً وحاسماً في معظم الأحيان عندما يكون المخزن المغربي (الحكومة) قوياً بسلاطينه. وكان ذلك على سبيل المثال لا الحصر، في عهد السلطان أحمد المنصور الذهبي (1578 – 1603) والسلطان إسماعيل (1674 – 1729). وعندما يضعف المخزن المغربي ويعجز عن التحرير، كانت الحركات الشعبية الدينية والجهادية (الدلائية – العياشية على سبيل المثال)، تقوم بالدور نفسه على صعيد المغرب. كما كان للشعب دوره في المناطق المحتلة هنا وهناك من مدن وسواحل المغرب. وعليه فإن الظاهرة الأكثر بروزاً في المواجهة الوطنية للدفاع عن الحرية والاستقلال والهوية القومية والدينية تتمثل بالطابع الشعبي الحاد ووراء قيادات شعبية مؤهلة للدور القيادي الديني والوطني، وكانت هذه الظاهرة الجهادية أكثر بروزاً في القرن العشرين عندما قام المغاربة للدفاع عن بلادهم ضد الاحتلال الثنائي.

بدأ الكفاح الشعبي المسلح في الشمال المغربي ضد الاحتلال الإسباني بعد إعلان الاتفاق الفرنسي – الإسباني في 27 تشرين الثاني / نوفمبر 1912 مباشرة، إذ قاد الشريف أحمد الريسوني الكفاح في إقليم جبالة منذ كانون الأول / ديسمبر 1912 واستمر في ذلك حتى مرضه عام 1924 [1]. وكان للثورة الجبالية منطلقات

(1) للتفاصيل انظر:

محمد علي داهش: الشريف أحمد الريسوني، حياة وجهاد، دار الحياة، (تطوان 1996)، ص25 – 76.

دينية أكدت على «الجهاد» ضد الاحتلال حيث تناغم الحس الديني والوطني والقومي وحتى الإنساني في منطلقات الثورة المسلحة، وأنبنى ذلك التصور والمنطلق على وعي تاريخي بطبيعة الاحتلال الإسباني وسلوكيته أثناء العدوان والاحتلال منذ سقوط غرناطة عام **1492** وطوال العصر الحديث حتى مطلع القرن العشرين.

استطاع الشريف أحمد الريسوني وبالتعاون مع علماء الدين والوجهاء في إقليم جبالة تعبئة الشعب وتنظيمه وتسليحه وتدريبه واعتماد حرب الكمائن «العصابات» لمواجهة التفوق العددي والتسليحي لقوات الاحتلال الإسباني. ولم تكن الثورة الجبالية تستهدف الخلاص المحلي في الشمال المغربي، وإنما سعت إلى تحقيق الحرية والاستقلال الوطني المغربي من خلال قيام القيادة بتوسيع دائرة «الجهاد» لتشمل الشمال المغربي بأجمعه والاتصال بالمناطق الجنوبية الخاضعة للاحتلال الفرنسي «لتكوين جبهة موحدة للقيام بعمل عسكري مشترك ضد الزحف الإسباني والفرنسي»[(1)].

أما في إقليم الريف، فقد تصدى المغاربة للعدوان والاحتلال الإسباني منذ مطلع القرن العشرين، وكانت أعنف صور المواجهة في الثورة الريفية الأولى التي قادها الشريف محمد آمزيان (**1909 – 1912**) وكانت منطلقاته الكفاحية تقوم على التعبئة الدينية والوطنية وبالتعاون مع علماء ووجهاء الإقليم، و«كان باب الجهاد في كتب الفقه هو الباب المفضل لتلاوة ما جاء فيه على مسامع المجاهدين في القرية والقبيلة والأسواق ومجاميع الصالحين وفي الزوايا وغيرها»[(2)]. وجاء استشهاد

(1) محمد بن عزوز حكيم: بطل جبالة ولد إحميدو السكان، مطبوعة على الأوفسيت، (تطوان **1982**)، ص **70 – 73**.

(2) أحمد عبد السلام البوعياشي: حرب الريف التحريرية ومراحل النضال، نشره عبد السلام جسوس (طنجة **1974**)، ج**1**، ص **70**، **415 – 417**، **470**. محمد محمد عمر القاضي: أسد الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي، مطبعة ديسبريس (تطوان **1981**)، ص **45** –

قائد الثورة الشريف آمزيان في معركة الديب في **10** أيار / مايو **1912**، ليضع حداً وإلى حين للكفاح المسلح بسبب الهجوم الكاسح للقوات الإسبانية بعد الاتفاق الفرنسي – الإسباني المقترن بالتفوق العددي والتسليحي والمؤني. وعليه فقد هدأت جبهة الكفاح الريفي – إلى حين- لتنطلق من جبالة على يد الشريف أحمد الريسوني، ثم لتعود الثورة الريفية ثانية وليتداخل ويتلاحم الكفاح في الشمال المغربي وينطلق وفق أسس تعبوية أكثر وعياً بحقيقة قوة الخصم وأهدافه بانطلاق ثورة الريف المغربية بقيادة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي.

ثورة الريف المغربية:

إن ظروف الصراع غير المتكافئ في الإمكانات القتالية بين المغاربة والإسبان، تطلبت بروز قيادة مؤهلة تمتلك الوعي العميق بطبيعة العلاقات المغربية مع بعضها من جهة ومع الإسبان والفرنسيين من جهة أخرى، لتقود ولتواصل الكفاح الوطني المغربي على طريق الحرية والاستقلال والوحدة الوطنية. وفي تلك الحقبة برزت قبيلة (بني ورياغل) وقاضيها الفقيه عبد الكريم الخطابي ونجله الأكبر محمد بن عبد الكريم الخطابي[(1)].

كانت عائلة الخطابي ومحمد بن عبد الكريم على الخصوص، من أكثر المتابعين للشؤون الدولية عامة، والإسبانية – الفرنسية خاصة. ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى اعتقدوا مثل غيرهم من أبناء الشعب المغربي وأبناء الأمة العربية جمعاء، أن

53؛ الورياشي، المصدر السابق، ص **23 – 25**.

(**1**) للتفاصيل عن آل الخطابي وبني ورياغل انظر:

محمد محمد سلام آمزيان: عبد الكريم الخطابي ودوره في لجنة تحرير المغرب العربي **1947 – 1956**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب – جامعة بغداد، (بغداد **1988**)، ص **23 – 24**. العربي اللوه: المنهال في كفاح أبطال الشمال، مطابع الشويخ (تطوان **1982**)، ص **248 – 255**.

نهاية الحرب وعقد «مؤتمر فرساي» ستضع حداً لمعاناة الشعوب الخاضعة للقوى الاستعمارية وسوف تتمتع الشعوب المستمرة بـ «حق تقرير المصير»، إلا أن الواقع أثبت خديعة الغرب الاستعماري وتعاضده في الاستمرار في استعباد الشعوب واستغلالها وسلب خيراتها. وعليه قرر آل الخطابي في اجتماعهم في قربة (أجدير) مقر بني ورياغل «بأن يحاربوا الاستعمار كيفما كان على العموم وإسبانيا على الخصوص إلى آخر رمق»[1]. وبدأت تتوضح الخطوط العامة للاستراتيجية الكفاحية وهي الصراع ضد الاستعمار بمختلف اشكاله وقواه، فكانت المرحلة الأولى لتحقيق الاستراتيجية بالعمل على بناء الداخل الريفي والوطني الأعم للوصول إلى المرحلة الثانية حيث الانطلاق على طريق الحرية والاستقلال والوحدة الوطنية بالمواجهة العسكرية المنظمة. ومنذ البداية، استعاد التاريخ نفسه ثانية في المغرب، فكلما أخفقت الحكومة المغربية أو فقدت اهليتها وقدراتها في الدفاع عن حوزة البلاد، تحركت القوى الشعبية في هذه الجهة أو تلك من جهات المغرب، أو المغرب العربي الكبير، ومن خلال قيادات شعبية مؤهلة. وفي اقليم الريف من الشمال المغربي وقع على عاتق العائلة الخطابية مهمة القيادة والتعبئة والكفاح الشعبي المسلح.

بدأ محمد بن عبد الكريم الخطابي بالتعبئة الدينية والوطنية لتوظيف الجهود الشعبية لمواجهة الاحتلال[2]. وكانت المنطلقات الدينية والوطنية أساس التعبئة، فقد كان الخطابي يدرك بعمق ان المواجهة تتطلب استجاشة الطاقات بأجمعها، ولم يكن غير العامل الديني ما يحقق ذلك، لا بل يوحد المواجهة المغربية المرتكزة على

(1) القاضي، المصدر السابق، ص 64.

(2) G.R. Pennell: Law , order and the formation of an Islamic Resistance of European Colonialism: The Rif 1921 – 1926 , p. 27.

المجلة التاريخية المغربية، العدد 021، 22)، السنة (8)، (تونس 1981).

عمقها التاريخي والحضاري العربي بكل شموخه أو معاناته في الأندلس أو في غيرها من أقطار الدولة العربية الإسلامية.

يحدثنا عن جهود الخطابي في تلك المرحلة أحد شهود العيان قوله، ان الخطابي بدأ بالاتصال المباشر مع أبناء الشعب «يبث فيهم روح الوطنية الحقيقية التي تتماشى مع دين الإسلام والشريعة المطهرة ويستدل بالكتاب والسنة في جميع أحاديثه ومواعظه البعيدة المدى» وانه قام بتحقيق مصالحه اجتماعية وتثوير وعي وطني يرتفع فوق المصالح الشخصية والقبلية إلى المصلحة الوطنية العليا[1]. وكان المسجد نقطة الانطلاق السياسية في التعبئة الدينية والوطنية، وإلى شيء من هذا يشير جالسوه قائلين: «إنهم كانوا ينتظرون بفارغ الصبر وقت صلاة الصبح أو العصر حيث كان يؤم الناس ويلقي عليهم أحاديثه لكي يستنيروا بها، فكانوا يتقبلونها بكل اهتمام ويتحرقون شوقاً لتنفيذها». وكان البعد العربي واضحاً في أحاديه، فقد كان الخطابي يستعرض القضية العربية برمتها ويستشهد بنضالات المشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، حيث ثورات (1919-1920) في مصر والعراق وفلسطين وسوريا[2]. وعليه، فقد أدت المساجد المنتشرة بشكل واسع في المدن والريف دوراً كبيراً في إثارة الحماس للجهاد الوطني ضد الإسبان، ومن ثم ضد الفرنسيين المحتلين للمغرب[3].

ولم يقف الأمر عند حدود التوعية والاستنفار للتحرك الوطني. فقد كان يدرك وهو المثقف والسياسي الواعي، إن مرحلة ما بعد التحرير تتطلب الاستعداد لتنظيم المناطق المحررة وفق رؤية جديدة على كافة الصعد. فقد كان يتطرق إلى التنظيمات التي يجب القيام بها لصالح البلدان المحررة، وكان التركيز على إصلاح

(1) القاضي، المصدر السابق، ص 92 – 93.

(2) اللوه، المصدر السابق، ص 356 – 358.

(3) البوعياشي، المصدر السابق، ج1، ص 143.

الأحوال الداخلية وتنظيم القيادات العسكرية القتالية التي دعيت فيها بعد بـ «فرق الدفاع المدني». كما وضع أسساً جديدة لأسلوب حرب الكمائن (العصابات) على صعيد عدد المجموعات القتالية وكيفية تسليحها وتموينها، وهو الأسلوب الذي وجده فعالاً في مواجهة جيش مزود بالأعتدة الحديثة[1]. كما أنشأ المجالس المحلية لتنظيم الحركة التحريرية على مستوى المناطق،وتدريب المجاهدين على أساليب الحرب وطرق الوقاية والهجوم والدفاع مما كان يفتقده السكان آنذاك ويدركه الخطابي بحكم اشتغاله لدى الإسبان، كما عكف على شراء الأسلحة والعتاد وادخاره للمعركة الفاصلة[2]. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فمن أجل أن يحقق الخطابي التلاحم الشعبي وراء قيادته عقد مؤتمراً عاماً (مؤتمر أمزورن) في 21 شباط / فبراير 1921 حضره جميع وجهاء وأعيان وعلماء وقيادات إقليم الريف. والقى الخطابي كلمة استذكر فيها مآسي تشريد أجدادهم في الأندلس، وسلبهم دينهم وملكهم وخيراتهم، ودعاهم إلى التمسك بالكتاب والسنة في جميع أعمالهم وان يتحدوا ويتجهوا كلهم لتنظيم صفوفهم لمحاربة القوات الإسبانية المحتلة، وأكد ان النجاح لا يكون إلا بالنظام وفي نهاية المؤتمر أكد له الجميع «إننا مستعدون للدفاع عن وطننا وشرفنا بكل ما نملكه من الغالي والرخيص»[3].

وفي (مؤتمر أمزورن) تم الإجماع على انتخاب محمد بن عبد الكريم الخطابي «أميراً» عليهم في قيادة الجهاد الوطني، ومواجهة الاحتلال الإسباني. ولم تكن تلك (الأمارة) إمارة ملك وإنما هي إمارة لإجماع الكلمة كما كان الخطابي يؤكد بنفسه وأنه

(1) البوعياشي، المصدر نفسه، ج2، ص16.
(2) أمين سعيد: تورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال، القاهرة، (د.ت)، ص 176.
(3) القاضي، المصدر السابق، ص 64 – 65؛ وانظر ايضا:
محمد بن عزوز حكيم: معركة أنوال، مطبعة الساحل (الرباط 1981)، ص 23 – 25.

«...يتعين ان يعاملوه طبق ما كان عليه قبل الإمارة من غير زيادة في تعظيم...» [1]، وبذلك جمعهم الخطابي وقادهم بالعقيدة الدينية وبإثارة الروح الوطنية من أجل ان ينتزع حرية البلاد واستقلالها من المحتلين الإسبان والفرنسيين [2].

أثبتت الأحداث ان الخطابي كان شخصية كارزمية حملت كل مواصفات القائد التاريخي، فقد امتلك «القدرة على تقدير قيمة القوة الجماعية وتوجيهها» كما قال عنه أحد الصحفيين [3]، واستطاع قيادة الجميع بروح أخوية وبعزم على الكفاح وبرغبة صادقة في الاستشهاد من أجل الدين والوطن والعروبة والإنسانية ضد القوى الاستعمارية. فكانت البداية للانطلاق نحو الهدف الوطني لانتزاع الحرية والاستقلال والوحدة الوطنية بإعلان الثورة المسلحة في اقليم الريف في منتصف عام 1921.

المواجهة العسكرية والسياسية:

كان للتعبئة النفسية والجسدية، وتطوير وانضاج مستوى الوعي الوطني والسياسي بحقيقة المحتل الإسباني والفرنسي وأهدافهما، وواجب الكفاح ومتطلباته طوال أكثر من عام ونصف اثره في شعور الخطابي بأن الوقت قد حان للتحرك والكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال الإسباني والفرنسي.

بدأت المواجهة المغربية للاحتلال الإسباني منذ منتصف عام **1921** ولم تتوقف حتى منتصف عام **1926**. وطوال خمس سنوات خاض المغاربة ومن خلال

---

(1) إبراهيم شحاتة حسن: نصوص ووثائق في تاريخ المغرب تحت حكم الحماية، منشأة المعارف، (الإسكندرية 1977)، ص 210.

(2) عبد الكريم غلاب: شخصية عبد الكريم الخطابي، جريدة العلم (المغربية) في 25 آذار: مارس 1963، ص 6.

(3) عن البوعياشي، المصدر السابق، ج2، ص 150.

ثورة الريف وقائدها المجاهد الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي الكثير من المعارك التي أكدت للمحتل الإسباني والفرنسي بخاصة وللقوى الاستعمارية بعامة قدرة الإنسان العربي على مواجهة التحديات التي تستهدف حريته واستقلاله وانتماءه الديني والقومي والحضاري.

ولعل من أبرز معارك الجهاد المغربي ضد الاحتلال الإسباني هي (معركة أنوال) مثلما كانت معارك البيبان والكيفان من أبرز المعارك ضد الاحتلال الفرنسي. فقد وقعت معركة أنوال في **21** تموز / يوليو **1921**، وكانت بوابة التحرير لمعظم الشمال المغربي، ويصفها شاهد عيان بأنها «معركة شديدة لم يسبق لها مثيل في جميع المعارك التي خاضتها إسبانيا منذ دخولها الشمال المغربي»[1] ، إذ تكبدت القوات الإسبانية خسائر فادحة في الفراد والمعدات بلغت حسب تقدير المصادر الرسمية الإسبانية (**19**) ألف قتيل و(**4300**) جريح و(**570**) أسير فضلاً عن الكثير من المعدات العسكرية والمواد التموينية والطبية والتي قال عنها الأمير الخطابي «لقد أعطانا الإسبان في ليلة واحدة كل ما نحتاج إليه للقيام بحرب كبيرة»[2].

كان لمعركة أنوال وحرب التحرير التي قادها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي صداها لا في المغرب وحسب وإنما في عموم المغرب العربي، وأيقنت فرنسا ان مصيرها في المغرب العربي متعلق بالحرب الإسبانية، فانتصار هذه القوة الفتية لابد ان يدفع بالمغاربة جميعاً إلى التضامن والوقوف في وجه الاستعمار الفرنسي[3].

(**1**) عن البوعياشي، المصدر السابق، ص **120** – **122**. ابن عزوز، معركة أنوال، ص **73**، **88** -**90**، **97**، **118**.

(**2**) ابن عزوز، معركة أنوال، ص **162**.

(**3**) زاهر رياض: شمال إفريقيا في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة **1967**)، ص **272**.

وعليه أخذت سلطات الاحتلال الفرنسي تستعرض جنودها لإرهاب السكان[1]. فيما شددت من عمليات المراقبة والاعتقال للعناصر المؤيدة للخطابي وحظرت منع وصول الإمدادات إليه. وجاء هذا الموقف بعد الرسائل العديدة التي وجهها الخطابي إلى جميع أنحاء المغرب وإلى أبناء المغرب العربي في فرنسا نفسها، يدعو فيها الشعب وواجهاته الوطنية لتأييد ومؤازرة حركته التحريرية. وقد أثمرت دعوته عن تضامن ودعم شعبي مغربي أثار حفيظة المحتلين الفرنسيين[2]. كما كان لمعركة أنوال اثرها على الوضع السياسي الداخلي لإسبانيا، فقد كانت سبباً في استقالة الحكومة الإسبانية في **10** آب/ أغسطس **1921** وفي أحداث الانقسام بين العسكريين، فيما ارتفعت الأصوات المناوئة للحرب والمطالبة بالجلاء عن المغرب على ضوء الخسائر الفادحة التي تكبدتها القوات الإسبانية في المغرب.

أدرك الخطابي وهو يواصل حرب التحرير ضد المحتلين الإسبان ويعرف بعمق نوايا المحتلين الفرنسيين، ان معركة التحرير الوطني معركة مصيرية وأنها تقتضي تعبئة عامة واسناد عربي ودولي لقضية الحرية والاستقلال. وعلى هذا الأساس وانطلاقاً من موقف شعبي عربي واضح من حركته التحريرية بعد معركة أنوال حينما استقبل الشعب العربي انتصارات أخوانه في المغرب بفرح وابتهاج كبيرين[3]، سعى للحصول على دعم الشعب العربي وخاطبه شارحاً قضية المغرب وما يعانيه من جور الاحتلال، وأكد ان الشعب المغربي أعلن ثورته المسلحة «.. ليدافع عن

(**1**) محمد أمين العمري: الحرب الريفية، مطبعة دار السلام (بغداد **1925**)، ص **33**، **38**.

(**2**) محمد العلمي: زعيم الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي، دار الكتاب (الدار البيضاء **1968**)، ص **35**. عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية المغربية،الشركة المغربية للطبع والنشر (الرباط **1976**)، ج**1** / ص**21**. الفاسي، الحركات الأستقلالية، ص **27** – **28**.

(**3**) أمين سعيد: الوطن العربي، دار الهلال، (القاهرة د.ت)، ص**42**.

حقوقه المهضومة، وتحقق ان الهروب من الموت موت وان لا نجاة إلا في تجريد السلاح ومقاومة هؤلاء الظلمة..»[1]. وأشار الخطابي إلى الطابع العروبي والإنساني لحركته التحريرية حينما أفضى مراسل جريدة الديلي ميل البريطانية قوله: «.. نحن قوم نحب السلام ولكننا نأبى المذلة والضيم، وها نحن قدعاهدنا الله والشرف العربي ان ندافع عن استقلالنا الذي يهدده الأجنبي الغاصب.. نحن لا نحب الحرب ونحبذ السلام على شرط إجابة مطالبنا العادلة، أما إذا أراد عدونا حرباً فلتكن حرباً أبدية بيننا ولتهدر دماء البرياء على مذبح استعمارهم الوحشي البعيد عن الإنسانية وفي سبيل مطلبنا المشروع...» [2]. ودعا العالم الإسلامي إلى مساندة حركته التحريرية في مطاليبها العادلة التي لخصها «...باستقلالنا وحرية وطننا استقلالاً تعترف فيه الدول التي تدير دفة العالم»[3] ، إلا أن دعوته لم تحقق غرضها وذلك لانشغال الأقطار العربية والإسلامية بمشاكلها الوطنية إزاء الاستعمار وسعيها هي الأخرى للحصول على حرية بلادها واستقلالها[4]. وإذا لم يستطع الشعب العربي امداد الحركة التحريرية في المغرب بالدعم المادي إلا أن مواقف الشعب وواجهاته الوطنية، كانت واضحة في التضامن المعنوي والدعوة إلى نصرة الخطابي وثورته بكل الطرق والوسائل. وكان للشعب العراقي وواجهاته الوطنية موقفه البارز في هذا المجال عبرت عنه الصحافة والحركة الأدبية والشعر بخاصة.

---

(1) عمر أبو النصر: بطل الريف الأمير بن عبد الكريم الخطابي، المكتبة الأهلية، (بيروت، 1934)، ص 147 – 148. رشدي الصالح ملحس: سيرة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، المطبعة السلفية، (القاهرة 1925)، ص 40.

(2) ملحس،المصدر السابق، ص 43؛ أبو النصر، المصدر السابق، ص 150 – 151.

(3) أبو النصر، المصدر نفسه، ص 148 – 150؛ ملحس، المصدر نفسه، ص 41.

(4) اللوه، المصدر السابق، ص 288.

كما خاطب الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي الرأي العام العالمي شعوباً وحكومات للتعريف بقضية المغرب مؤكداً في رسائله إلى العديد من المسؤولين ووكالات الأنباء ورجال الصحافة في دول العالم، الإصرار على انتزاع الحقوق المغتصبة، قوله: «.. إن شمال المغرب يدافع عن كرامته ووطنه بكل ما يملكه من قوة وإيمان إلى آخر رمق..»[1]. ولم يغفل الخطابي في رسائله التأكيد على المعاناة الإنسانية المشتركة للشعوب الخاضعة للاستعمار وضرورة الوقوف المشترك لمواجهة هذا التحدي الاستعماري الغاصب. ففي رسالة وجهها إلى المؤتمر الطلابي في بوينس آيرس بالأرجنتين بمناسبة الذكرى المئوية لمقاتلي بيرو الذين سقطوا ضحية الاستعمار جاء فيها: «.. ليس هنالك حق مقدس أكثر من حق الشعوب في تقرير مصيرها، أكثر من حقها في اختيار النظام الذي يتلاءم مع عقليتها ورغباتها.. ان الشعب المغربي يناضل من أجل نفس الأهداف التي ناضل من أجلها ابطال شعبكم.. نحن نريد إنشاء ثقافة قائمة على مبادئ السلام والعدالة»[2]. وهكذا يتوضح ان الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي كان مدركاً لحقيقة وطبيعة المحتلين الإسبان والفرنسيين، وغيرهما، سواء في بلده أو في بلدان العالم أجمع فحقيقة المحتل واحدة تقوم على الاستغلال للأرض والاستلاب للإنسان. ومن هنا جرى إصرار الخطابي على الكفاح والاستمرار في ذلك حتى النهاية أو الاستجابة للمطالب الوطنية العادلة، وطرح مشروع حضاري لبناء العلاقات الدولية يقوم على (السلام والعدالة) حيث لا غاصب للحقوق والسيادة والحريات المكتسبة والثروات المملوكة شرعاً وقانوناً.

---

(1) القاضي، المصدر السابق، ص 129.

(2) محمد علي داهش: جمهورية الريف في مراكش، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، (بغداد 1983)، ص 234.

استمرت ثورة الريف في مواجهة الاحتلال الإسباني وتوحدت القوى المغربية في الشمال المغربي عام **1924** بعدما اندمجت ثورة جبالة قيادة وقواعد مع ثورة الريف، وواصل الجميع كفاحهم المسلح لتحقيق الأهداف حتى منتصف عام **1926**، إذ انقضت الدولتان الاستعماريتان على الثورة المغربية وحاصرتها من كل جانب، وتعاونت معهما في الحصار العسكري والعدوان المباشر، كل من بريطانيا بسلاحها البحري والولايات المتحدة الأمريكية بسلاحها الجوي، وأكدت هذه القوى الاستعمارية تضامنها وموقفها المعادي لحرية الشعوب وطموحاتها المشروعة في الحرية والاستقلال التام[1]. ولم يكن استسلام الخطابي في **23** أيار/ مايو **1926** للقوات الفرنسية، استسلام المقاتل اليائس من النصر، بل كان خوفاً على السكان وما تبقى من قواته من الإبادة الجماعية حيث استخدمت في الحرب كل الأسلحة حتى المحرمة دولياً.

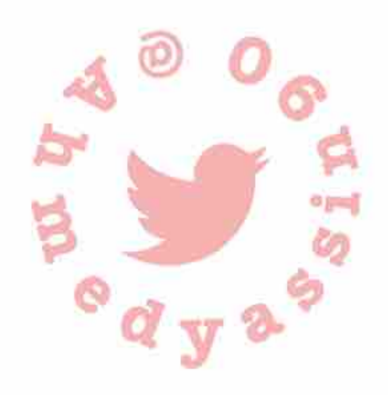
لم تكن نهاية ثورة الريف المغربية نهاية للفعل المغربي المقاوم للاحتلال الثنائي الإسباني والفرنسي بل أصبحت نقطة الانطلاق والملهم للحركة الوطنية المغربية في الشمال والجنوب، وأصبح الخطابي رمزاً للجهاد الوطني المغربي مثلما أصبح رمزاً للجهاد العربي ضد القوى الاستعمارية، ورمزاً أيضاً لكفاح العديد من الشعوب المحتلة في آسيا.

أكدت ثورة الريف المغربية بطابعها المحلي والوطني والقومي والإنساني على مجموعة من أساسيات المواجهة العربية للتحديات الاستعمارية منها حضور الزعيم الملهم والمستجمع في فكره وسلوكيته وانحداره الاجتماعي للهمم الوطني والقومي والإنساني، وان الوحدة الوطنية أساس القوة في المواجهة، وان هذه الوحدة تزداد قوة وقدرة على المواجهة بعمقها العربي ونزوعها الإنساني، فضلا عن تأكيدها على ان

---

(1) داهش، جمهورية الريف، الفصل الخامس.

الوعي الديني والوطني بحقيقة دوافع المحتل يعمق الإيمان بعدالة القضية التي يقاتل من أجلها الإنسان العربي، قضية الحرية والاستقلال ورفض الخضوع والاستلاب والإفقار والإذلال والتضحية من أجل ذلك حتى الاستشهاد.



من معارك التحرير
في المغرب العربي
معركة أنوال 1921

مدخل

خضع المغرب للحماية الفرنسية بموجب معاهدة فاس[1] المبرمة في 30 آذار / مارس 1912، إذ تضمنت معنى الاحتلال الفرنسي للمغرب على الرغم مما أظهرته من رغبة في مساعدة المغرب على تطوير أحواله تحت ظل الأسرة الحاكمة فيها. وبموجب هذه المعاهدة تم الإقرار بشكل علني بمصالح إسبانيا في الشمال المغربي، ومراعاة الوضع الخاص لمدينة طنجة. فتم تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق نفوذ، القسم الأول والذي يشكل ما يقارب 9 / 10 من مساحة البلاد البالغة (447) ألف كم2، خضع للنفوذ الفرنسي. أما القسم الثاني الذي يشكل الشمال المغربي والذي تبلغ مساحته (48) ألف كم2، أي 1 / 10 من مساحة البلاد، فقد خضع للنفوذ الإسباني، بموجب الاتفاق المبرم بين فرنسا وإسبانيا الذي عقد في 27 تشرين الثاني / نوفمبر 1912. أما مدينة طنجة فقد خضت للنفوذ الدولي.

وقد حدد الاتفاق الفرنسي ـ الإسباني، منطقة النفوذ الإسباني في الشمال المغربي (ما عدا طنجة) بالبحر المتوسط شمالاً، وحدود نهر الملوية من مصبه إلى قرب المحل المشروع المسمى بـ (الكليلة) شرقاً، ثم وادي الورغة جنوباً، إلى أن تفرق بينه وبين الطريق من العاصمة فاس إلى مدينة وزان مسافة (25) كم، ولا تزال كذلك إلى أن يتصل الحد بوادي القوس فيمتد من مجراه إلى أن يصل إلى حدود قبيلتي الصرصار

(1) شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة، 1977)، الملاحق.

والتليس، ثم يدور حول جبل الغاني، ويمتد إلى خط عرض 35° شمالاً، إلى المحيط الأطلسي غرباً[1].

---

(1) عبد الحميد بن أبي زيان بنشنهو: البيان المطرب لنظام حكومة المغرب، ط2، مطبعة الأمنية، (الرباط، 1951)، ص 175 ـ 176.

الموقف الشعبي العام من الحماية الأجنبية

أحدث إعلان الحماية الثنائية على البلاد، ردود فعل شعبية مسلحة في مختلف إنحائها، امتدت منذ عام 1912وحتى منتصف الثلاثينات من القرن العشرين في منطقة النفوذ الفرنسي. أما في منطقة النفوذ الإسباني فقد شهدت هي الأخرى مقاومة شعبية امتدت منذ عام 1912 وحتى نهاية عام 1927 في الشمال المغربي المكوَّن من إقليمي الريف وجبالة.

ففي إقليم الريف الذي يشكل القسم الشرقي من الشمال المغربي، ظهرت الثورة الشعبية بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي منذ عام 1919 حتى منتصف عام 1926. وفي إقليم جبالة قاد النضال الشعبي الشريف أحمد الريسوني منذ عام 1912 وحتى عام 1925. فيما واصل الشعب نضاله بعد انتهاء ثورة الريف حتى عام 1927.

إقليم الريف: الأرض والسكان

ميدان المعركة:

يمتد إقليم الريف ما بين قبائل غمارة في الغرب وهضاب نهر الملوية شرقاً، ويمتد على البحر المتوسط شمالاً ويشرف على مدينة تازة وسهول مسون جنوباً. وتمتد فيه الجبال من الشرق إلى الغرب، ويصل ارتفاعها بعض قممها إلى (3) الألف متر. ولهذه الجبال انحدارات مباشرة على البحر المتوسط أدت إلى قلة موانيه. وتمتد في الجنوب الشرقي للريف جبال عديدة منها جبال كدانة، جبل بني بو يحيى، جبل الكركو، وجبل مزكوت، ويصل ارتفاع هذه الجبال ما بين 450 م ـ 900 م، هذا

فضلاً عن هضبتي التدني والنتدرى اللتين ترتفعان بمقدار **200**م ـ **450**م، وتضمان آباراً وكهوفاً طبيعية، وثمة سهول فسيحة، منها السهل الذي يربط سهل المسون وسهل الكرط بسهول بوصواب وعين الأحمر.

وتتكون أراضي الريف الأوسط (ميدان معركة أنوال) من مجموعة جبال بقيوه وهي مفصولة عن بقية السلسلة الكبيرة، ومتصلة بسهول قبيلة بني ورياغل قرب خليج الحسيمة على البحر المتوسط، وتتسع شرقاً في أراضي قرية أجدير مركز قبيلة بني ورياغل (قاعدة الثورة الريفية). ويمتد في منبسطها نهرا غيس والنكور وأعلى جبل في هذه المنطقة هو جبل آزور اقشار وجبل الحمام[1].

ويمتاز إقليم الريف بشكل عام بوعورة مرتفعاته وكثرة أوديته وقلة طرقه المعبدة، وهذه ظواهر تضاريسية عملت على عزل المنطقة وأتاحت لها حماية دفاعية طبيعية. وانعكس ذلك في ظهور مقاتلين شجعان قادرين على تحمل مشاق الحياة في هذه الأرض، مما كان له أثره الكبير في كفاحهم ضد الإسبان فيما بعد.

السكان:

بلغ عدد سكان الشمال المغربي قرابة (**550,000**) نسمة في إقليمي الريف وجبالة التي أصبحت تدعى بعد عام **1912** منطقة النفوذ الإسباني[2]. وقد وصل عدد السكان في الإقليمين عام **1924**، مليون نسمة كما ذكر وزير خارجية حكومة الريف السيد محمد ازرقان.

(**1**) أحمد عبد السلام البوعياشي: حرب الريف التحررية ومراحل النضال (جزءان)، نشره عبد السلام جسوس وسوشبريس، (طنجة، **1974**)، ج**1**، ص**118** ـ **119**.

(**2**) روم لاندو: تاريخ المغرب في القرن العشرين **1900** ـ **1955**، ترجمة: نقولا زيادة، دار الكتاب، (الدار البيضاء، **1963**)، ص**25**.

غلب الطابع القبلي على التكوين الاجتماعي في الشمال المغربي وخاصة المناطق البعيدة عن المدن الساحلية. وقد اعتمدت القبائل في حياتها المعيشية على الاقتصاد الزراعي. وفيما يخص التكوين الاجتماعي لسكان الريف، فقد انتشرت في أنحائه قبائل متعددة منها قبيلة بني يزناسن، قلعية، كبدانة، بني سعيد، أولاد ستوت، بني توزين، كزناية، زناتة، بنو ورياغل، بقيوة، بنو بو يفرح، بنو اكميل، مسطاسة، متيوة الريف، ترجيست، بنو غمرت، تفرسيت، بنو فردوى، زرقات، تعزويت، بنو احمد، كتامة، تمسامان، مطالسة، بنو ولشك، بنو يطفت[1].

الموقف الإسباني العام 1912 ـ 1921:

احتلت إسبانيا ولا زالت إلى الآن، مدينة سبتة منذ عام 1415م الواقعة في إقليم جبالة على الساحل قرب مضيق جبل طارق، واحتلت مدينة مليلة عام 1497 الواقعة في إقليم الريف على الساحل أيضاً. واتخذت من هاتين المدينتين قاعدة للعدوان العسكري على البلاد منذ القرن الخامس عشر وحتى مطلع القرن العشرين. فيما احتلت مدينتي العرائش والقصر الصغير والقصر الكبير واصيلا منذ عام 1909 إلى عام 1911. وبعد إعلان الحماية الإسبانية على البلاد واتخاذ مدينة تطوان عاصمة للشمال المغربي، بدأت من قواعدها الساحلية والداخلية عمليات الغزو العسكري المسلح لاستكمال احتلالها للشمال المغربي كله الذي حدده الاتفاق مع فرنسا.

وفيما يخص مجال بحثنا، أي إقليم الريف، فقد شكلت مدينة مليلة قاعدة الانطلاق للقوات الإسبانية ومركز تجمعها وتموينها.

التحشد الإسباني

انطلقت القوات الإسبانية لغرض احتلالها للبلاد بعد عام 1912 من مناطق نفوذها على الساحل، من مدينة مليلة وبعض الجزر الساحلية للتوسع نحو الداخل

(1) البوعياشي، المصدر السابق، ج1، ص107 ـ 111.

والتمركز في جميع أنحائه. وقد بلغ عدد القوات الإسبانية التي غزت الريف بشكل واسع منذ عام 1919 وحتى عام 1921، أكثر من (27) ألف جندي ، مجهزين بمختلف الأسلحة والمعدات الحربية المتطورة قياساً للإمكانات التسليحية البسيطة للريفيين. وقد تكونت هذه الأسلحة من المدافع الثقيلة والخفيفة والرشاشات والبنادق، إضافة إلى سلاح الطيران، ومختلف المؤن والمعدات واللوازم الطبية.

أساليب التغلغل الإسباني 1912 ـ 1919

اتبع الإسبان أسلوب التغلغل العسكري المسلح إلى داخل البلاد من مدينة مليلة في الفترة ما بين 1912 إلى عام 1914. وقد استخدموا العنف والشدة مع السكان لفرض نفوذهم على البلاد. وقد اعترف بذلك أحد كتابهم حيث أشار إلى أن الإسبان في احتلالهم لمنطقة نفوذهم استخدموا التعسف والقوة سبيلاً إلى السيطرة[1]. وقد كشف عن طبيعة السياسة الإسبانية تجاه البلاد، أحد رجال السياسة الإسبان وهو «مورا» عندما قال بأنه إذا أصبحت هذه المنطقة خاضعة لنفوذنا «فإن واجبنا الأول هو طرد سكانها منها»[2] ،مما يوضح بشكل بارز محاولات الإسبان لإلغاء الوجود القومي والحضاري للإنسان العربي في المغرب.

في عام 1914 نشبت الحرب العالمية الأولى بين ألمانيا والدولة العثمانية من جهة، وانكلترا وفرنسا ومن تبعهما من جهة أخرى. ولما كانت فرنسا التي تتقاسم النفوذ مع إسبانيا في المغرب طرفاً في الصراع القائم، فقد وقفت إسبانيا على «الحياد» انتظاراً لنتيجة الحرب. ولجأت من ناحية ثانية إلى أسلوب «التغلغل السلمي» في

---

(1) Lezcano v.marales: quelgues observationsur le protec torat espangol.

نقلاً عن المجلة التاريخية المغربية، العدد 13و 14، (تونس، 1979)، ص98.

(2) عبد الرحيم بن سلامة: كفاح المغرب من أجل الحرية والديمقراطية، دار النجاح، (بيروت، 1975)، ص69.

المنطقة، وارتبط ذلك بأوضاعها المالية وتجنب الإسراف في التكاليف، وبروز الحركات العمالية، فكان عليها عدم زج قطعات عسكرية كبيرة في الشمال المغربي والاحتفاظ بالجيش لتهدئة الحالة في إسبانيا، رغم عدم رضا الكثير من العسكريين عن هذا الأسلوب(1). ولا يمكن أن ننسى الدور الذي قامت به المقاومة الشعبية في الشمال المغربي والتي اضطرت الإسبان إلى التراجع عن نهجهم العسكري المباشر.

اتبع الجنرال سلفستري قائد القوات الإسبانية في إقليم الريف، الأسلوب «السلمي» في مد النفوذ الإسباني نحو الداخل، فقرر:

1. العدول عن استعمال القوة أو تجهيز الجيوش للهجوم على مراكز المجاهدين.

2. تحصين المراكز التي في قبضتهم والتي حصلوا عليها خلال السنتين التي أعقبت عام 1912، وتشييد البناءات وحفر الخنادق ومد الأسلاك الشائكة حولها.

3. طلب المزيد من الأموال من حكومته لإنفاقها في المنطقة من خلال محاولة شراء ذمم بعض ضعاف النفوس من السكان واتخاذها وسيلة لتسهيل تغلغلهم والعمل على تأجيج الخلافات القبلية وزرع الشقاق بينهم.

4. العمل على احتلال مراكز المجاهدين التي تبقى في بعض الأوقات فارغة واحتلالها ليلاً وتحصينها ووضع قواته فيها قبل أن ينتشر خبر تقدم القوات الإسبانية.

وهكذا، صار ينفذ خطته في «التغلغل السلمي» إلى داخل البلاد طيلة أعوام الحرب العالمية الأولى، إلى أن استولى بقواته حتى عام 1919 على عدة

---

(1) Pennell.g.r: law order and the formation of an islamic resistance of european colonialism: the rif 1912-1926. P.28.

عن المجلة التاريخية المغربية، العدد (21)، 22 نيسان / إبريل 1981 .

قبائل ومناطق منها: قبيلة بني سعيد، بني وليشك، مطالسة، قسم من بني توزين، معظم قبيلة تمسامان، تفرسيت، ومناطق ساحلية، منها منطقة سيدي إدريس[1].

وحين عاد الجنرال سلفستري إلى إتباع الغزو العسكري المباشر بعد عام **1919**، كان مجموع ما أنشأه من مراكز (معسكرات) داخل المناطق التي احتلتها القوات الإسبانية (**196**) مركزاً حربياً حتى عام **1921**، وقيل أن مراكزه بلغت (**300**) مركزاً حربياً.

التدابير الريفية المقابلة 1912 ـ 1919

في البداية، تميزت المقاومة الريفية الأولى للحماية الإسبانية ولغزوها لإقليم الريف بالطابع القبلي وبعدم التنسيق بين قياداتها. ويبدو أن ذلك يرجع إلى عدم نضج الوعي السياسي والعسكري لقادة المقاومة، وما نتج عن ذلك من إغفال لإيجابيات الجهد الكفاحي الموحد، إضافة إلى الافتقار لشخصية قيادية تمتلك القدرة على تقدير قيمة القوة الجماعية وتوجيهها بما يخدم القضاء على القوات الإسبانية وتحرير البلاد. إلا أنه في عام **1919** بدأت المقاومة الريفية تأخذ طابعاً أكثر تماسكاً ووحدة وقوة في مواجهة القوات الإسبانية المستمرة في زحفها نحو الداخل. وكان ذلك على يد قبيلة بني ورياغل وزعيمها الفقيه عبد الكريم الخطابي ومن بعده ابنه الأكبر محمد بن عبد الكريم الخطابي.

وقبيلة بني ورياغل من أكبر قبائل إقليم الريف، تسكن قرب خليج الحسيمة ومركزها قرية أجدير. وهذه القبيلة تتوسط قبائل أخرى تسكن في مناطق منيعة. فمن جهة الشرق تحدها قبيلة بني توزين التي تتوطن في منطقة ذات تضاريس جبلية وعرة المسالك يجري بينها نهر الكنور، وكذلك قبيلة تمسامان، وهي أيضاً تتمتع

(**1**) محمد محمد عمر القاضي: أسد الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي، مطبعة ديسبريس، (تطوان، **1981**)، ص**52 – 54**.

بطبيعة جغرافية مشابهة لقبيلة بني توزين، لكنها تطل على البحر. ومن جهة الغرب هناك قبيلة بني يطفت، إضافة إلى قبيلة ترجيست. وتطل قبيلة بني ورياغل على سهل النكور وأغلب مناطقها جبلية. وقد اشتهر سكانها ببأسهم وصلابتهم في الدفاع عن أراضيهم[1]. منذ عام **1902** وحتى عام **1909** صد محاولات المدعو (أبو حمارة) الذي تمرد على السلطة المركزية بدفع من الفرنسيين. وقد تواصل موقفهم الوطني بعد إعلان الحماية الإسبانية على البلاد على يد زعيمها الفقيه عبد الكريم الخطابي مع أخيه عبد السلام الخطابي، ونجليه محمد وإمحمد، منذ عام **1919**، ذلك العام الذي بدأ فيه الإسبان زحفهم إلى داخل البلاد بالأسلوب العسكري المباشر، بعد انقضاء مرحلة ما سمي بـ «التغلغل السلمي». بعد الحرب العالمية الأولى.

ابتدأ كفاح الخطابي بين أهله وذويه ومن ثم قبيلته بإتباع ما يسمى بـ «النفير المعنوي» لتهيئة الشعب للاستعداد لمواجهة القوات الإسبانية التي تمركزت في معظم إقليم الريف، واستعدت للهجوم على قبيلة ورياغل. وقد رافق جهوده في مجال «النفير العام» استعداد عسكري، فقد رأس الخطابي مجموعة من المقاتلين الذين نذروا أنفسهم لمواجهة القوات الإسبانية، والذين بلغ عددهم (**200**) مقاتل، ورابط في الأمكنة التي تتقدم منها القوات الإسبانية في هجومها على قبيلة ورياغل. واستمر في مهمته إلى أن وافته المنية في **20** آب/ أغسطس **1920**.

قيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي

أجمع رؤساء قبيلة بني ورياغل بعد وفاة عبد الكريم الخطابي على تولية ابنه الأكبر محمد[2]، رئيساً للقبيلة وقائداً للجهاد. وقد استمر بـ «النفير المعنوي» بشكل

(**1**) البوعياشي: المصدر السابق، ج**1**، ص**55** ـ **57**.

(**2**) ولد محمد بن عبد الكريم الخطابي في عام **1882**، وتتلمذ علي يد والده وكتاتيب أجدير،

أوسع من جهود والده، منذ خريف عام 1920 وحتى منتصف عام 1921 وتمثل ذلك بالتجوال في القرى والأسواق والاجتماع في المساجد وإلقاء الخطب لتهيئة النفوس جميعاً لمقاومة المحتلين بشكل يتجاوز حدود قبيلته. فقد كان لثقافته ووعيه السياسي ما أكد له أن طريق المواجهة مع المحتلين يقتضي حشد كافة الطاقات القادرة على القتال، ومن هنا كانت الانطلاقة الحقيقية المنظمة لثورة الريف.

عمد محمد بن عبد الكريم إلى تهشيم الحدود القبلية واحتواء النزعة القبلية في النزعة الوطنية، وكانت غايته من ذلك كما أكد بنفسه «تهيئة النفوس للنضال الذي علينا أن نخوضه ضد إسبانيا، وقبل كل شيء وضع حد للفوضى ووحدة أبناء الريف»[1].

اجتماع أمزورن

لم يكتف محمد بن عبد الكريم الخطابي، باستنفار الشعب وتهيئة النفوس للكفاح ضد الغزو والاحتلال الإسباني للبلاد، أو بعرض حالة التناقض بين مصلحة الشعب والبلاد وبين أطماع الاستعمار الإسباني، بل أراد أن يضغط وينظم الشعب من خلال قياداته التي أيدته في جهوده، وأن يعمق التناقض وتصعيد المشاعر الوطنية إلى أقصى حدودها من خلال عرض مظالم القوات الإسبانية في تعاملها مع الأهالي،

وبين عامي 1905 ـ 1909 درس في جامع القرويين واطلع بشكل واسع على الثقافة العربية الإسلامية وأدرك خلال ذلك طبيعة المرامي الاستعمارية تجاه البلاد. ومنذ عام 1913 وحتى عام 1919 اشتغل مع الإسبان في مدينة مليلية معلماً للصبيان وقاضياً للقضاة، وصحفياً أيضاً، وخلال وجوده نضج وعيه السياسية الإداري من خلال علاقاته الواسعة، وعاد عام 1919 إلى اجدير ليبدأ مرحلة جديدة من الكفاح الريفي ضد القوات الإسبانية .

(1) عبد الرحمن يوسفي: مؤسسات جمهورية الريف، عن كتاب: الخطابي وجمهورية الريف، ترجمة: صالح بشير، دار رشد، (بيروت، 1981)، ص71.

ومن هنا فقد دعا إلى مؤتمر عام في أمزرون بقبيلته في **21** شباط / فبراير **1921**، حضره معظم رؤساء القبائل، وألقى فيهم خطاباً استذكر مآسي تشريد أجدادهم على يد الإسبان في الأندلس وسلبهم خيراتهم ودينهم، وحثهم على محاربة الإسبان وتناسي الأحقاد والتمسك بالكتاب والسنة النبوية، وقد أكد الجميع على وحدة الكلمة والموقف قائلين: «إننا مستعدون للدفاع عن وطننا وشرفنا بكل ما نملكه من الغالي والرخيص في الأرواح»[1].

اتفق المؤتمرون بعد اجتماع أمزورن على اتخاذ موضع «القامت» في قبيلة تمسامان لإدارة العمليات القتالية، والقامت محل في أعلى قمة تمسامان يشرف على هضبات بودينار التمسامانية ويطل مباشرة على وادي «امرواس» الذي ينحدر من قبيلة بني توزين ويتوسط قبيلة تمسامان ثم يصب عند سيدي إدريس، وقد تعهد زعماء تمسامان الذين حضروا المؤتمر بأن يمدوا المجاهدين بالتموينات وحشد الرجال من قبيلتهم[2].

تحشيد القوى الريفية

واصل محمد بن عبد الكريم الخطابي تدريب رجاله وإعدادهم للقتال، والقيام بالتوعية بأساليبه، حيث وضع خطة تعبوية تقوم على «حرب العصابات» لمواجهة القوات النظامية الإسبانية المحتلة، والقتال في هذا الشكل يستند على مجموعات صغيرة بعدد (12) مقاتلاً، مزودين بالعتاد والمؤن الغذائية تكفي لبضعة أيام مراعياً في ذلك حالة عدم التوازن العسكري بين الطرفين في العدة والعدد. وقد ساعد على إعطاء هذا الفعل التعبوي بعده المؤثر والفاعل فيما بعد في الهجمات الريفية على

(1) علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، نشره عبد السلام جسوس ، (تطوان، 1948)، ص127.

(2) البوعياشي: المصدر السابق، ج2، ص60.

المراكز الإسبانية، وقد خدمتهم بشكل كبير تضاريس الأرض وسهلت مهمتهم كما سيظهر لاحقاً.

ولم تقف مجهودات محمد بن عبد الكريم الخطابي عند النفير العام والإعداد العسكري والتوعية بأساليب القتال وطرق الوقاية والدفاع مما كان يفتقده رجال المنطقة، بل أنشأ مجالس محلية من القبائل التي التفت حوله لتنظيم حركة المقاومة[1].

السلاح الريفي

كانت القبائل الريفية تمتلك السلاح بطبيعتها، وقد ساد بينهم نوع قديم كانت السلطة المغربية تستخدمه يسمى بو حفرة، إلا أن هذا النوع من البنادق لم يعد صالحاً للاستعمال، كما انتشر بينهم نوعان من البنادق الإسبانية الصنع، الأول يدعى بوشفار (ازيدان باللسان المحلي) ثم تطور إلى ساسبو، والثاني الموزر، وهي بندقية ينطقها اللسان بكلمة موسي، وكانت تسمى أيضاً، الخماسية، لكونها تحمل خمس إطلاقات، وقد كان هذا النوع محبباً لدى السكان[2].

وقد انتشرت البنادق الإسبانية بين أيديهم، من خلال سياسة اتبعها الإسبان لخلق التناحر بين القبائل وإضعافها لتسهيل تغلغلهم لاحتلال البلاد، كما لعب بعض التجار والمرتزقة دوراً كبيراً في هذا المجال. ومن هنا نلاحظ كما يقول الخطابي، أن السلاح «كان موجوداً عند أكثر الناس في الريف، كما أن شراءه كان أمراً هيناً، حتى أننا كنا نشتريه أحياناً من الجنود الإسبان ـ قبل الحرب ـ بالأقل من المال»[3].

---

(1) أمين سعيد: ثورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال، (القاهرة. د.ت)، ص 179.

(2) البوعياشي: المصدر السابق، ج2، ص163، ج1، ص411.

(3) عمر أبو النصر: بطل الريف الأمير عبد الكريم، المكتبة الأهلية، (بيروت، 1934)، ص17؛ القاضي، المصدر السابق، ص 13، 57، 60 ـ 63، 93، 97.

كما أصبح لدى الريفيين أثناء الحرب العالمية الأولى كثير من السلاح والمال، حينما وزعته ألمانيا عن طريق عناصرها في هذه المنطقة لإثارة القبائل ضد فرنسا. كما مكنتهم انتصاراتهم في معركة أبران وبومجان واغريبا قبل معركة أنوال كما سيأتي ذكره، من الحصول على أنواع متطورة من السلاح. ولقد وصل الشعور بالمسؤولية الوطنية إلى حد أن الريفيين أخذوا يبيعون ماشيتهم وحوائجهم من أجل امتلاك السلاح للدفاع عن الوطن.

الهجوم الإسباني

تقررت حالة الحرب بين الطرفين في منتصف عام **1921**. ففي الوقت الذي كان التغلغل العسكري الإسباني مستمراً نحو الداخل لاستكمال احتلال إقليم الريف بكامله، كان الريفيون قد استعدوا ضمن الإمكانيات المتاحة لمواجهتهم، والدفاع عن حريتهم وسيادة بلادهم، وقد أكد الخطابي ذلك حين قال: «... (نحن) مضطرون لأن ندافع عن حريتنا وديانتنا ضد الإسبان الذين يريدون القضاء علينا»[1].

ابتدأ الهجوم الإسباني في أيار / مايو **1921** على محورين، الأول: على مقر القيادة الريفية في القامت، وبجيش تعداده (**5500**) جندي، وتحصن (**500**) منهم في جبل أبران بعد احتلاله في الساعة **12** ليلاً بينما زحف الباقون إلى مركز أنوال الرئيس، فيما تحشدت قوات أخرى بلغ تعدادها (**22**) ألف جندي في أنوال للهجوم على المحور الثاني، قبيلة بني ورياغل التي تبعد (**40**) كم عن القامت[2].

(**1**) محمد أمين العمري: الحرب الريفية، سر انتصار الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، مطبعة دار السلام، (بغداد، **1925**)، ص **38 ـ 39**.

(**2**) محمد بن عزوز حكيم: معركة أنوال، مطبعة الساحل، (الرباط، **1981**)، ص**22**؛ سعيد، المصدر السابق، ص**180** .

لقد احتل الإسبان قمة أبران لأهمية الموقع، فهي تشرف على وادي «المكش» المنحدر من وادي «اكراموإس» وهي موقع هام بالنسبة لمراكز الإسبان الخلفية وبالذات مركز أنوال حيث تجمع القوات المعدة للزحف، فضلاً عن أنها تسيطر على الممر الهام الذي يوصل إلى سهل النكور وغيس لبني ورياغل، حيث يكون في متناول المدفعية أن تزرع الهلع بين سكان ذلك السهل[1].

وقد أرسل الجنرال سلفستري برقية إلى المقيم العام الإسباني الجنرال بيرنجر في تطوان، يعلمه بأن الحملة قامت بمهمتها خير قيام، مشيراً إلى أن مفتاح الحسيمة الوصول إلى بني ورياغل قد قارب نهايته[2].

الهجوم الريفي المقابل

في 1 حزيران / يونيو 1921، بدأت أولى عمليات التحرير والرد على الاحتلال الإسباني للبلاد، بتحريك الريفيين من القامت والهجوم على مركز أبران، فانقض (300) مقاتل على الحامية الإسبانية واستطاعوا القضاء على معظمها، ولم تفلت إلا أعداد قليلة ذكر أنهم (6) جنود إلى سيدي إدريس على الساحل أو إلى مركز أنوال، واستولى المقاتلون الريفيون على أربع مدافع وعلى جميع ما كان بأيديهم من البنادق والمعدات والمؤن وغيرها، فيما استشهد بضعة أفراد منهم[3].

---

(1) البوعياشي: المصدر السابق، ج2، ص68.

(2) البوعياشي: المصدر نفسه، ج2، ص70 ـ 71.

(3) ذكر الجنرال سلفستري في تقرير أعده يوم 8 حزيران / يونيو 1921، أن خسائرهم كانت أربعة مدافع و(300) بندقية و(60) ألف خرطوشة، و(360) قنبلة مدفع، إضافة إلى عدد من الخيم والأدوية والأغذية و(12) ألف ريال إسباني، أي ما يعادل (60) ألف بيزتا **Peseta**. انظر: ابن عزوز، المصدر السابق، ص 48 ـ 49، 55.

أثر سقوط مركز أبران بيد المقاتلين الريفيين على معنويات القوات الإسبانية، فقد ذكر الكولونيل موراليس رئيس المخابرات الإسبانية بالجبهة الشرقية (إقليم الريف) عن سقوط أبران أنه «أثار هيجاناً كبيراً داخل المراكز وخارجها»، وكتب الجنرال بيرنجر إلى وزارة الحربية بمدريد قائلاً: «ان الحالة حسب رأي قائد الجيوش - يعني سلفستري - تعتبر على العموم غير مستقرة وهي تتطلب الأخذ بالحيطة والعمل باتزان، وأني لا أرى أن الحالة تدعو لقلق كبير»[1] ، وإذا كان سقوط أبران بيد المقاتلين الريفيين قد أثر بشكل سلبي على معنويات العدو، فأنه بالمقابل قد ساهم في تصعيد معنويات المقاتلين الريفيين وازدياد اعتدادهم بأنفسهم وقدرتهم على مواجهة القوات الإسبانية المتمركزة في معسكراتها داخل الريف تباعاً، مثلما ساهم الانتصار في أبران في تعزيز الإمكانات التسليحية للمقاتلين من خلال ما غنموه في المعركة. ويذكر البو عياشي، أن نساء قبيلة تمسامان شاركن في المعركة، حيث وقفن على القمم المطلة على ميدان القتال وهن يهزجن تشجيعاً للمجاهدين، وقد خلدن فيما بعد هذه المعركة بأهازيجهن الغنائية المحلية.

وفي 3 حزيران / يونيو **1921** حاول المجاهدون الريفيون مع تصاعد نشوة الانتصار تحرير مركز سيدي إدريس، إلا أنهم أخفقوا في ذلك، لقوة الدفاع الإسباني من خلال استخدامهم للبارجة الحربية (لاجا) إضافة إلى الطيران في الدفاع عن هذا المركز الساحلي[2].

وكان لانتصار أبران أيضاً أثره في توافد أعداد جديدة من المقاتلين للانضواء تحت لواء الثورة وراء قيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي حتى بلغ عددهم (3) الألف مقاتل مما زاد في قوة المقاومة، وانعكس ذلك في قرار القيادة بعد اجتماعها برؤساء المجاهدين بنقل مركزها من القامت إلى امزاورو في قلب قبيلة تمسامان،

(1) البوعياشي: المصدر السابق، ج2، ص74 ـ 75.

(2) ابن عزوز، معركة أنوال، ص 55 ـ 57؛ معارك الثورة الريفية، ص40.

يبعد عن أنوال مسافة (9) كم، وجعل مقر امزاورو معسكراً عاماً للمقاتلين، وقد تعهد سكان قرية أجدير بتقديم كل العون لهم من التجهيزات والمؤن[1].

لقد شعر الإسبان بتنامي قوة المقاتلين الريفيين، فحاولوا إغراء محمد بن عبد الكريم الخطابي بعروض سخية للكف عن مواصلة مقاومته لهم، إلا أنه أجابهم بالهجوم على مركز سيدي إدريس يوم 15 حزيران / يونيو حيث كمن جماعة من الفرسان على بعد (50) ياردة من المركز، وتم الاختباء بين الأعشاب وخلف الصخور والتحموا مع الجنود الإسبان، وجرت معركة بين الطرفين هرب على أثرها الجنود الإسبان بعد أن خلفوا نحو (200) ما بين قتيل وجريح، فيما استشهد ثمانية من المجاهدين[2].

التدابير الإسبانية

أثرت الانتصارات الريفية المشار إليها، على الوضع النفسي للقوات الإسبانية في المنطقة. فبدأ الجنرال سلفستري بتعزيز المراكز العسكرية الإسبانية المنبثة في إقليم الريف بقوات إضافية لرفع معنوياتها وتعزيز صمودها، إضافة إلى تأمين حماية أكبر لسلامة طرق التموين فيما قام باحتلال اغريبا قرب أنوال من أجل تعزيز الدفاع عن مركز أنوال الرئيس. ويقع مركز اغريبا بين قبيلتي تمسامان وبني توزين على الجنوب الغربي لكل من امزاورو وأنوال، ويبعد عن الأخيرة نحو (6) كم. وقد تم احتلال اغريبا في 17 حزيران / يونيو 1921، ووضع الجنرال سلفستري فيه عدداً من قواته بلغت (250) جندياً بقيادة الكومندار مينكو. ولقد أوضح سلفستري الهدف من احتلال اغريبا وإنشاء التحصينات حوله في رسالة وجهها إلى المقيم العام الجنرال

(1) البوعياشي: المصدر السابق، ج2، ص 82 ـ 83؛ محمد العلمي: زعيم الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي، مطابع دار الكتاب، (الدار البيضاء، 1986)، ص21.

(2) البوعياشي: المصدر السابق، ج2، ص84 ـ 86.

بيرنجر بقوله: «لقد قمنا في الساعة الثامنة صباح يوم **217** يونيو باحتلال جبل اغريبا بين سمار وأنوال، وتركيز العمل ببني وليشك، فقمنا بتشييد التحصينات وبالتقوية اللازمة للحامية، كما قمنا بجلب فرقتين من المشاة وفرقة من أصحاب الرشاشات وبطرية مدفعية...»[1].

التدابير الريفية المقابلة

بدأت القيادة العسكرية الريفية بعد احتلال القوات الإسبانية لموضع اغريبا، بدراسة الموقف العسكري ووضع الخطط اللازمة لمواجهة الموقف، فعقدت سلسلة من المؤتمرات بهذا الخصوص. وقد تقرر خلال الاجتماعات ضرورة استرجاع مركز اغريبا ومتابعة القتال، كما تم تخطيط العمليات الحربية وتعيين رؤساء كل كتيبة من الكتائب، وتحديد اليوم الذي يبتدئ فيه حصار اغريبا، يؤكد ذلك برقية من الجنرال سلفستري إلى الجنرال بيرنجر يقول فيها: «تفيد الأخبار التي توصلت إليها الآن، أن الثوار عقدوا اجتماعاً عاماً تحت رئاسة عبد الكريم وقرروا القيام بحصار مركز اغريبا»[2].

أدرك محمد بن عبد الكريم الخطابي أن مركز اغريبا مفتاح مركز أنوال الرئيس وأن السيطرة عليه وتحريره من القوات الإسبانية المحتلة يقود إلى فتح الطرق المؤدية إلى أنوال حيث تتجمع الحشود العسكرية الإسبانية بسلاحها وقواتها الوفيرة. وقد بلغت حركة المقاومة الريفية آنذاك درجة عالية من القوة والتنظيم والانضباط، ونقل ابن عزوز عن كاتب إسباني شاهد عيان قوله: أن المقاومة «قد وصلت من الدقة في التنظيم لدرجة أنه ـ الخطابي ـ قد أسس مراكز للحراسة في جبل تيزي عزة بقبيلة تفريست مقابل مركز بايزومار، حيث كنا نشاهد في آخر النهار كيف كانت تستبدل

(1) ابن عزوز، معركة أنوال، ص **62**؛ البوعياشي: المصدر السابق، ج**2**، ص**87**، **91**.

(2) ابن عزوز، المصدر نفسه، ص**68**.

عسة النهار بعسة الليل، كأنما الأمر يتعلق بجيش منظم على الطريقة العصرية كما كنا نشاهد إنارة العسس وهي تتحرك من مكان لآخر طيلة الليل»[1].

الخط الدفاعي الريفي

لم يقف الأمر عند حدود تحقيق الدقة والتنظيم والانضباط بين صفوف القوات الريفية ووضع الخطط لمراقبة المراكز الإسبانية، بل عمل الخطابي على اتخاذ الاحتياطات الدفاعية في المراكز التي يتواجد فيها المقاتلون الريفيون لتقوية دفاعاتهم في مواجهة المراكز الإسبانية، ويبدو أن القيادة الريفية أدركت أن حصول الإسبان على انتصار جديد بعد أغريبا سيمحو الآثار النفسية التي ولدها سقوط أبران ومن ثم سيؤثر ذلك بشكل سلبي على القوات الريفية، ومن هنا، فقد عمل الخطابي على تعزيز الدفاعات الريفية قبل الإقدام على عمليات هجومية ضد المراكز الإسبانية. وقد تم ذلك بإمداد المواضع التي يتواجد فيها الثوار بقوات إضافية، كما قام بحفر الخنادق وإنشاء السواتر، وقد ذكر الخطابي في هذا الصدد «كانت تعليماتي للمجاهدين أنه يجب أن نقوم بتحصين جميع الأماكن بدلاً من القيام بهجومات غير منظمة ضد المراكز الإسبانية، وهكذا قمنا بتحصين الأماكن المسترجعة الممتدة من سيدي إدريس على شاطئ البحر إلى تيزي عزة بالقرب من أنوال[2].

معركة أنوال

بعد أن حصنت القيادة الريفية مواقعها المقابلة للمراكز الإسبانية تخطى المجاهدون مركز الدفاع إلى مركز الهجوم. ورأت القيادة أن تضرب حصاراً حول حصن اغريبا، وقد سبق للإسبان أن أقاموا فيه الحصون المنيعة وحامية عسكرية بقيادة أبرز ضباطهم الكومندار مينكو.

(1) المصدر نفسه، ص63 ـ 64.

(2) المصدر نفسه، ص64 ـ 65.

أتم المجاهدون الريفيون، مهمتهم وضربوا نطاقاً من الحصار من خلال مجموعاتهم القتالية وقطعوا كل اتصال بين الحصن وبين المراكز الإسبانية الأخرى، وبفضل هذا التنظيم العسكري الذي اتبع فيه «أسلوب الدائرتين» في القتال، دائرة تحاصر الموقع الذي يهرع إلى طلب النجدة وتناور بإطلاق النار، ودائرة أخرى أكبر حجماً تكمن على مسافة بعيدة عن الموقع المحاصر لمهاجمة فرق النجدة التي عليها أن تدافع في ظروف قاسية[1]، ضد القوات الريفية غير المنظورة. وقد كانت هذه العملية تتم بمحاصرة الموقع المعادي لعدة أيام أو أسابيع ومنع وصول النجدات إليه حتى يتحقق الانهيار لمعنويات القوات الإسبانية داخل المركز، ثم يبدأ المقاتلون بمهاجمة المركز والاشتباك مع قواته حتى بالسلاح الأبيض وتحقيق الاشتباك التام بين الطرفين حتى لا تستطيع الطائرات أن تفتك بهم، فتسقط تباعاً. وقد كان لهذا الأسلوب القتالي أثره على مسيرة بعض الثورات العالمية، فقد استعملها الزعيم الفيتنامي هوشي منة قائلاً، أن محمد بن عبد الكريم الخطابي كان أحد رواد الحرب الشعبية[2].

وينقل ابن عزوز عن شاهد عيان إسباني قوله: «بفضل هذا التنظيم الذي أدخله عبد الكريم الخطابي على الحركة ـ القوات الريفية ـ أصبحت قوافل تموين المراكز الثانوية من مراكز أنوال الرئيس تحتاج إلى خوض معارك للوصول إلى مكانها، لدرجة أن كل قطرة ماء كانت تصل إلى مركزي اغريبا وبويجان مثلاً، كنا نؤدي ثمنها بقطرة دم»[3]. وهكذا تمكنت القوات الريفية من عزل حامية اغريبا عن عين الماء المجاورة لها من خلال الاستمكان في مواقع ليست بعيدة عنها، وقد أبرق

---

(1) روبيرتو سانشيز دياز: السلم الإسباني، عن كتاب الخطابي...، ص62.

(2) كليمون، محاورة دانيال ريفيه، القيادة الفرنسية وردود فعلها تجاه الحركة الريفية 1924 ـ 1926، عن كتاب الخطابي...، ص110.

(3) ابن عزوز، معركة أنوال، ص64.

أمر الحامية إلى الجنرال سلفستري ما يؤكد صعوبة موقف القوات الإسبانية في المركز قائلاً: «إن جنوده يشربون دماءهم وأن الحالة سيئة إلى حد الانتحار، وأنه يطلب نجدة قوية»[1].

وفي 18 حزيران / يونيو بدأ المجاهدون بمهاجمة مركز اغريبا من كل جانب والشروع بإطلاق النار بصورة منتظمة، وكلفت هذه الحركة الجيش الإسباني (157) قتيلاً، بعد ذلك حاول الإسبان فك الحصار من حول اغريبا لكنهم فشلوا، وقد أشعرهم الفشل بخطورة الموقف بعد أن وجد الجنرال سلفستري أن قواته ومراكزه محاصرة في أكثر من مكان وأن كل اتصال بينها قد انقطع، فاضطر لتجميع قواته من مليلية في مركز أنوال، فيما واصل المجاهدون هجماتهم في محاولة ثانية للتعجيل في اقتحام مركز اغريبا وتحريره، وتمكنوا من قتل (188) جندياً إسبانيا وأربعة ملازمين[2]. واستمر الحصار الريفي لمركز أنوال حتى منصف تموز / يوليو 1921، وحاول الجنرال سلفستري قبل 19 تموز / يوليو فك الحصار عن اغريبا إلا أنه فشل، حيث كانت قوات المجاهدين قد تعززت أكثر، فقد أرسل لهم محمد بن عبد الكريم (500) مقاتل من مركز القيادة في امزاورو، وأوصاهم أن لا يسرفوا في استعمال طلقات بنادقهم إلا ما كان يصيب الهدف بدقة، وأن يحفظوا خزان البندقية (الموزر) المعروفة لدى الأهالي بـ «الخماسية» مملوءة بالطلقات دائماً، وأمر بالاقتصاد بالذخيرة خوفاً من نفاذها، لأنه إلى ذلك الحين لم يتعد المتوفر منها إلا (10) الألف طلقة. كما أوصى بأن يتركوا القوات الإسبانية المرسلة لتأمين المؤن والمعدات للقوات المحاصرة في مركز اغريبا حتى يصلوا إلى ما بين (100 ـ 200)

(1) البوعياشي: المصدر السابق، ج2، ص94.

(2) ابن عزوز، معارك الثورة الريفية، ص40.

باردة وحينئذٍ يكون الهدف محقق الإصابة، وحذرهم من مغبة النكوص على الأعقاب، فإن ذلك مهلكة[1].

ويبدو أن الخطابي أيقن أن المعركة ستكون فاصلة مع الإسبان في هذا المركز، فقد ذكر شاهد عيان أن الخطابي قال لقواته المرسلة إلى حصن اغريبا إضافة إلى ما ذكر «أن موت العدو وحياته منحصر في هذه المعركة إما أن يفك الحصار المضروب على القشلة ـ اغريبا ـ ويوصل لها التموين وإما أن يموت عن آخره»[2].

ساءت أحوال القوات الإسبانية داخل المركز وضعفت معنوياتهم وأصيب البعض منهم بالهستيريا، حتى أن بعض ضباطهم حاول الانتحار من جراء الحصار الريفي الذي انتشر إلى مسافة (6) كم بين أنوال واغريبا بدائرة أوسع، في الوقت الذي شددوا حصارهم بالدائرة الصغرى على مركز اغريبا. وفي يوم **20** تموز / يوليو هاجم المقاتلون الريفيون مركز اغريبا وتمكنوا من قتل **(115)** جندياً إسبانيا وكومنداراً واحداً وأربعة ملازمين، وفي اليوم نفسه سقط مركز بومجان بأيديهم، فيما تمكن المجاهدون في اليوم التالي من تحرير مركز اغريبا وقتل من واصل ضربهم، وأسروا **(69)** جندياً إسبانيا، ولم ينجُ منهم سوى أحد عشر جندياً وصلوا إلى مركز أنوال الرئيس[3].

تم اقتحام اغريبا بقيام المجاهدين بالحفر تحت الأسلاك المستديرة التي تحيط باغريبا إلى أن وصلوا داخل الحصن، وقاموا بوضع علباً محشوة بكبريت قنابل الطائرات التي كانت تسقط دون أن ينفجر بعضها، فلما ملأوا الخندق أشعلوا النار فيه، حيث أدى إلى ضعضعة أكبر لمعنويات القوات الإسبانية المحاصرة وتسهيل

---

(1) البوعياشي: المصدر السابق، ج2، ص96.

(2) القاضي، المصدر السابق، ص177.

(3) ابن عزوز، معركة أنوال، ص118؛ معارك الثورة الريفية، ص41.

اقتحام المركز. وقد استشهد من المجاهدين أثناء المعارك كلها في اغريبا حوالي (**50**) مجاهداً[1].

إذن كان سير المعركة على النحو التالي:

18 حزيران / يونيو **1921** -بعد فرض الحصار على مركز أغريبا تم القيام بالهجوم عليه، واستمر المجاهدون في حصارهم حتى منتصف تموز

19 تموز / يوليو - محاولة الجنرال سلفستري فك الحصار الريفي في أغريبا.

20 تموز / يوليو -هاجمت القوات الريفية اغرابيا بعد وصول التعزيزات إليها من مركز المجاهدين في امزاورو.

21 تموز / يوليو -تحرير مركز أغريبا من القوات الإسبانية

تصاعدت معنويات القوات الريفية بشكل أكبر مع انتصارهم الأخير في بومجان واغريبا، فيما واصلوا خطتهم الهجومية لتحرير مركز أنوال الرئيس، الذي ضم معظم القوات الإسبانية في إقليم الريف بعد أن تجمعت من مراكزها ومن مليلية. وكان إيمان الريفيين بالنصر قد أصبح أكبر من أي وقت مضى وفي المقابل كان الجنود الإسبان يعيشون حالة من الذعر لهول ما شاهدوا من بقايا جنود مركز اغريبا الذين نجوا من قبضة الريفيين وكيف أصبحت حالتهم من جراء الحصار. وكانت القوات الريفية أثناء انتشارها في مسافة (**6**) كم بين أنوال وبقية المراكز المحيطة، وفي هذه الأثناء تخندقت في وادي الحمام على أبواب أنوال.

من جانب آخر ارتبك موقف سلفستري فلم يقر خطة في الدفاع أو الانسحاب أو الهجوم بعد سقوط اغريبا ووصول قوات الثورة لتهديده في مركزه

---

(1) البوعياشي: المصدر السابق، ج2، ص97 ـ 98.

الرئيس، فأبرق إلى وزارة الحربية يقول فيها: «لقد انتهت عملية اغريبا التي سبق لي أن أعلنت عنها، وقد بذلت قصارى الجهود، فحالت كثرة جيوش الأعداء دون الوصول إلى أية نتيجة نظراً لما قامت به من الرباط في الخنادق، وأمام استحالة وصول أية نجدة اضطررت لإصدار الأوامر بإفراغ المركز بعد تحطيم سائر المعدات الثقيلة، وقد لقي حتفه بين الأسلاك عدد كبير من الضباط والرؤساء، كما قام عدد آخر بالانتحار»، ولم يكن الانسحاب الذي أشار إليه سلفستري إلا الهزيمة أمام اقتحام القوات الريفية للمركز وصلابتها في القتال حتى التحرير. وقد أكد من جهة أخرى «أن الحالة تعتبر بالغة في الخطورة والحاجة ماسة لإرسال قوات جديدة كاملة العدة، وذلك أمر يلزم أن يكون على وجه السرعة. وإني لست واثقاً من الموقف نظراً لانقطاع أسباب المواصلات، إن المركز القريبة الأخرى تطلب منا إرسال النجدة، واني عندما أتسلم نجدة جديدة سوف أتمكن من استرجاع معظم الجهات»[1].

والجدير بالإشارة إلى أن ما يفهم من برقية الجنرال سلفستري هو تيقنه من قدرة الريفيين على اقتحام المراكز الإسبانية الأخرى ومركز أنوال الذي يتواجد فيه، ومن جهة أخرى، كان عدد القوات الإسبانية الموجودة أكثر بكثير من عدد القوات الريفية فقد بلغت (27) ألف جندي، مقابل (3) الألف من القوات الريفية، إلا أن الفارق بين قوات الطرفين، هو اختلاف الهدف من القتال. إذ بينما كان جنود الإسبان يقاتلون من أجل احتلال بلاد غيرهم، كان الريفيون يدافعون عن أرضهم وعرضهم ودينهم وشتان بين الموقفين الذي ينعكس أثرهما على معنويات الطرفين. إن المسألة على ما يبدو ليست مسألة عدد من القوات الإسبانية لا يكفي لتحقيق القضاء على القوات الريفية، إنما المسألة هي الانهيار المعنوي الذي أصاب قوات سلفستري، ومن هنا جاء طلب النجدة وإمداده بقوات إضافية لتعزيز قواته معنوياً قبل تعزيزه على مستوى العدد والعدة.

(1) المصدر نفسه، ج2، ص99.

في يوم 22 تموز / يوليو 1921، اجتمع سلفستري، بعد أن أرسل برقيته إلى وزارة الحربية، باركان حربه لتقرير ما يلزم اتخاذه بعد أن عرض الحالة العامة للمراكز الإسبانية ومركز أنوال الرئيس الذي أصبح مهدداً هو الآخر، فقد اعترف وبشكل يتناقض مع برقيته السابقة، بأنه رغم وجود العدد الكافي من الجنود المدربين أحسن تدريب، إلا أنه يعتقد أن الأهالي من قبيلة تمسامان وبني ولشك سينقضون عليهم من الخلف فينضمون إلى القوات الريفية، فيما يؤكد وحدة المصير الوطني أمام محاولات الاستهداف الاستعماري للشعب والوطن ككل.

خطة الإسبان لمواجهة الموقف الريفي

اقترح الجنرال سلفستري القيام بهجوم عام بقواته على أن تكون القوات المغربية المجندة معهم تحت رئاسة محمد بن علي بوشنشوشت من قبيلة بني سعيد في مقدة الهجوم. وهنا تبدو المسالة واضحة هي أن التعرض الريفي سوف يستهدف هذه القوات المجندة فيما يؤكد أن المستعمرين يتعاملون مع العنصر الوطني على أنه ذي قيمة من جهة وربما أراد الجنرال سلفستري من تقديمهم في مقدمة الهجوم على المواقع الريفية لتعميق حدة الخلاف بين الأهالي حتى في المستقبل البعيد وربما لمحاولة منه على ما يبدو لجر بعض الريفيين المتصدين لهم إلى جانب المغاربة المنضوين تحت لوائهم.

ولكن الأحداث أكدت خطأ تصوراته، حيث أبى بعض المغاربة المجندين في قواته إلا أن يؤكدوا إخلاصهم لوطنهم وقضيتهم التي نذرت الثورة الريفية نفسها لذلك. ففي يوم الأربعاء 23 تموز / يوليو فر اثنان من المغاربة المجندين في القوات الإسبانية، إلى القوات الريفية وأبلغا قيادتها عن استعداد القوات الإسبانية للقيام

بهجوم عام في يوم الخميس المصادف 24 تموز / يوليو وإنها محاولة أخيرة له إما أن ينتصر أو يندحر[1].

إذن كانت خطة القيادة الإسبانية تقوم على:

1. القيام بهجوم على القوات الريفية المنتشرة بين المراكز الإسبانية أو المركزة في بعض المراكز المحررة ثم على مقر القيادة في امزاورو.

2. دفع المغاربة المجندين في قواتهم ليكونوا في مقدمة الهجوم على القوات الريفية.

3. تحديد موعد الهجوم في فجر يوم الخميس المصادف 24 تموز / يوليو 1921.

التدابير الريفية المقابلة

في اليوم الذي علم فيه محمد بن عبد الكريم الخطابي بهجوم القوات الإسبانية على القوات الريفية قام بتفقد قواته في وادي الحمام القريب من أنوال وأمدهم بالعتاد الحربي الذي توفر لديه وأوصاهم بالثبات مبشراً إياهم بالنصر الأكيد[2]. وقد كان لحضور الخطابي من مركز القيادة العسكرية في امزاورو إلى ميدان المعركة أثره الكبير في التصعيد معنوياتهم وتأكيد التحام القيادة بالقاعدة مما ينعكس بشكل إيجابي على صمود واندفاع المقاتلين لتحقيق هدفهم السامي في القضاء على المحتلين وتحرير البلاد ووحدتها.

(1) المصدر نفسه، ج2، ص100.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص100.

الهجوم الإسباني العام (سير المعركة)

بدأت القوات الإسبانية في فجر يوم الخميس **24** تموز / يوليو بتنفيذ خطة الهجوم العام على مواضع الريفيين المنتشرة بين المراكز الإسبانية والقريبة من مركز أنوال في وادي الحمام. وقد شرعت في البداية بإسناد القوات المهاجمة بسلاح المدفعية والطائرات، إذ كانت خطة القيادة الإسبانية تعتمد على استخدام الأسلحة الثقيلة للتأثير على مواقع المجاهدين ومحاولة زعزعتهم من أماكنهم وخلق حالة الارتباك بينهم، يساندها في ذلك سلاح الطيران الذي يقوم بكشف المجموعات الريفية وحصدها ومن ثم تبدأ عملية الاندفاع للقوات الإسبانية من أنوال. وفعلاً مع شروق الشمس في ذلك اليوم اندفعت القوات الإسبانية في أنوال «كالنمل» لكثرة عددهم الذي قدر بـ (27) ألف جندي، فغطت هذه القوات المهاجمة الأراضي المحيطة بمعسكر أنوال وتقدمت صوب مواقع المجاهدين في وادي الحمام وأغرايبا وبومجان وغيرها من المراكز الريفية، تسبقها قوة المجندين المغاربة التي اخترقت صفوف المجاهدين مع قائدها بوشنشوشت. وقد أدرك الريفيون أن قتل قائد المجندين المغاربة سيقود إلى تفككهم ومن ثم هزيمتهم أو ربما استسلامهم أو انضمامهم إلى القوات الريفية على أقل تقدير لشعورهم بأنهم مكرهون على ذلك من خلال قائدهم العميل للإسبان. وفعلاً تمكن أحد الريفيين وهو الحاج الراضي الزفزافي المشهود له بالبطولة والثبات فتصدى مع مجموعته لهؤلاء المهاجمين وصوب بندقيته نحو الخائن بوشنشوشت فأرداه قتيلاً، وصح أحد توقعات الثوار حيث هرب الجنود المغاربة بعد مقتل رئيسهم. وكان لهزيمتهم أثرها النفسي على القوات الإسبانية، فقد ساد الذعر بينهم، فيما واصل المقاتلون الريفيون هجومهم واحدث ذلك ارتباكاً كبيراً[1].

(**1**) المصدر نفسه، ج**2**، ص**101**.

إزاء الانكسار العسكري الإسباني الذي أحدثه هروب المجندين المغاربة الذين شكلوا طليعة الهجوم الإسباني وسيادة حالة الذعر بين القوات الإسبانية مع بداية الهجوم، فقد أدرك الخطابي أن هذه القوات ستنسحب لا محالة من أنوال إلى مركز آخر خلفه حيث فكر البعض من هذه القوات بالرجوع من حيث أتوا. وإزاء الصمود الريفي والإصرار على القضاء على القوات الإسبانية، فقد أمر محمد بن عبد الكريم للقيام بعملية التفاف وراء مركز أنوال لقطع خط الرجعة عليهم. وهكذا قام كل من القاضي محمادى شمس من بني ورياغل والحاج بو علي من تمسامان على رأس فرقة من المجاهدين الانتحاريين بالتسلل والالتفاف عبر المسالك والطرق الوعرة خلف معسكر أنوال، وكمنوا هناك في قرية تربيعت يتربصون تراجع القوات الإسبانية من أنوال للقيام بمباغتتها من الخلف فيما يواصل الريفيون هجماتهم من الأمام فيضعون القوات الإسبانية بين طرفي كماشة ويثيرون بينهم الذعر بشكل أكبر من خلال هذه المباغتة الخلفية ويحققون انهيارهم المعنوي ومن ثم هزيمتهم.

وقد قامت هذه الفرقة الانتحارية بالتمركز في جميع المسالك التي يحتمل أن تمر منها القوات الإسبانية في حالة انسحابها. وبينما كانت المناوشات والهجمات الريفية مستمرة فقد سمع المجاهدون في يوم الجمعة المصادف 25 تموز / يوليو، انفجارات في \داخل معسكر أنوال قامت بها القوات الإسبانية لإتلاف المعدات الثقيلة. بعد ذلك بدأت القوات الإسبانية بالانسحاب من أنوال ومن مراكز تواجدها خارجة إلى مركز ابن الطيب لبني وليشك حيث تقرر جعله معسكراً عاماً نظراً لوقوعه في سهل منبسط خال من الأخاديد والصخور والقيام بتجميع وتنظيم القوات هناك. وقد اعتقدوا أن القوات الريفية التي استفادت من التضاريس الطبيعية وكمنت في أخاديدها واتخذت من صخورها وغاباتها حواجز دفاعية، سوف تعجز عن الهجوم عليهم في هذا المنبسط وفي حالة هجومها ستكون مكشوفة ويسهل بالتالي حصدها. وإزاء ذلك أمر الخطابي قواته أن تثبت في أماكنها وأن لا تقوم بمتابعة القوات

الإسبانية خوف أن تكون هناك خدعة حربية. وقد أمر أربعة من رجاله بالصعود إلى إحدى القمم الجبلية التي أشار من خلالها أحد المجاهدين بانسحاب القوات الإسبانية وذلك للاطمئنان أكثر من صحة الخبر فوقفوا على قمة الجبل ومعهم منظار مقرب وشاهدوا انسحاب القوات الإسبانية. وكانت الإشارة المتفق عليها لإيصال خبر الانسحاب أن تطلق ثلاث طلقات نارية في الهواء، وأعقب أحد الأربعة المدعو شعيب ابالي بأعلى صوته «إن العدو هارب» فتصاعد على أثرها الهجوم الريفي حيث خرج المقاتلون من خنادقهم متسللين من وادي الحمام فيما كان العدو يواصل هربه وهو يصرخ «مينه مينه» أي الأمان الأمان، وبينما كانت جموع الريفيين في حالة اندفاع باتجاه القوات الإسبانية الهاربة كانت إحدى فرقهم بقيادة كاسا دوريس دي الكنترا قد أخذت على عاتقها مشاغلة المجاهدين من خلف البوابة المحصنة لمعسكر أنوال، كي تخفف من هول الموقف، وبنفس الوقت كانت النيران الريفية تنهمر على الجموع الهاربة في حين كان الجنرال سلفستري يرقب عملية الهروب بالمنظار المقرب على أرض مرتفعة من ساحة الميدان تحت ظلال شجرة الزيتون. وقد لقي حتفه هو الآخر فقد رآه أحد الأهالي العجزة واستل سلاحه التقليدي بو حفره «الذي كان يحشى بإطلاقه واحدة حيث تسلل إليه بكل عزيمة إلى أن كان على مسافة (**50**) ياردة وأرداه قتيلاً، فيما هرب الكولونيل مورناليس إلى مركز ابن الطيب تاركاً جنوده لكنه لقي حتفه هو الآخر من قبل أحد أهالي بني اوليشك. وقام الجنرال نفارو مساعد الجنرال سلفستري في الفترة الأخيرة من معارك اغريبا ـ أنوال ـ بقيادة ما تبقى من فلول الجيش المنسحب وبالأخص فرقة كاسا دوريس دي الكنترا التي بقيت تدافع في مؤخرة الجيش المنسحب. وقد حاول نفارو سلوك الطرق غير المطروقة لإخفاء قواته المتبقية، فيما كانت تلاحقها إطلاقات الأهالي من كل جانب في بيداء القبائل. وقد اختار أن يسلك طريق بوفرفوش ـ دار الدرويش ـ ترطوطن، بعد أن قطع نهر

كرط لأنه السبيل غير المطروق للأهالي وركب سيارة عسكرية تتبعه أخريات تسير هوينا تخفيفاً عن الفارين من المشاة المتعبين.

لقد كانت معركة أنوال من المعارك الفاصلة في تاريخ الثورة الريفية وفي تاريخ الاحتلال الإسباني أيضاً وقد وصفها شاهد عيان بأنها «معركة شديدة لم يسبق لها مثيل في جميع المعارك التي خاضتها إسبانيا منذ دخولها التراب المغربي».

من جهة أخرى استمرت القوات الريفية بمتابعة فلول الجيش الإسباني الهارب بعد أن حصدوا معظمه، فقد ملأت جثثهم الأرض على مسافات واسعة من أنوال حتى أبواب مدينة مليلية وحرروا المراكز المحتلة التي أجهد الإسبان أنفسهم في إقامتها منذ عام 1919 وحتى عام 1921[1]. ولم يتمكن الجنرال نفارو الذي قاد القوات المهزومة إلا إنقاذ بقايا قليلة من قواته بلغت (1500) جندي وصولا إلى أبواب مليلية وعلى بعد (40) كم منها[2].

واصلت القوات الريفية ملاحقتها لفلول الجيش الإسباني حتى أبواب مدينة مليلية مستفيدة من العمق البشري والجغرافي الذي نتج عن تحرير معظم إقليم الريف وانضمام القبائل المحررة إلى ثورة الريف وراء قيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي. وكان الخطابي يهدف من وراء هذه الملاحقة عدم ترك الفرصة للقوات الإسبانية لكي تنظم صفوفها وتعيد ترتيب أوضاعها والحصول على العدد ومن ثم معاودة الهجوم المضاد. وعلى ذلك فقد تمت محاصرة الجنرال نفارو وبقايا قواته في مركز العردي «عرويت أو هضبة القنفذ» الذي تحصن به خارج مليلية واضطرته القوات الريفية

(1) المصدر نفسه، ص102 ـ 104؛ القاضي، المصدر السابق، ص120 ـ 122.

(2) ابن عزوز، معركة أنوال، ص122؛ جلال يحيى، عبد الكريم الخطابي، المؤسسة العامة للتأليف والنشر، (مصر، 1968)، ص46.

بعد حصار دام أسبوعين إلى الاستسلام في 9 آب/ أغسطس 1921، ولم يتمكن أحد من إنقاذه، فأرسل مع قواته أسيراً إلى الخطابي[1].

لم يبق من أراضي إقليم الريف المغربي بيد المحتلين الإسبان إلا مدينة مليلية التي أصبحت مؤكدة السقوط في أيدي القوات الريفية لو أقدمت على اقتحامها، إلا أن الأمير الخطابي آثر عدم تحريرها لأسباب متعددة لا مجال لذكرها، لكنه اعترف فيما بعد بأنه قد ارتكب خطأً ستراتيجياً كبيراً بعدم اقتحامها وبقيت سليبة حتى الآن. فيما أصبحت بعد مدة مركزاً لتجميع القوات الإسبانية ومعاودة الهجوم المضاد في السنوات اللاحقة حتى عام 1926. من جهة أخرى اعترفت القيادة الإسبانية بمقدرة قوات الخطابي على اقتحام مليلية، فقد جاء في تصريح المقيم العام الإسباني الجنرال بيرنجر قوله: «في إمكان المورو ـ المغاربة ـ اقتحام المدينة في هذه اللحظة بالذات». وشهد الجنرال كابنياس أحد القواد الإسبان بمقدرة القوات الريفية على اقتحامها قائلاً: «لم تبق بيدنا إلا مدينة مليلية وذلك لأن رئيس بني ورياغل لم يرغب في الاستيلاء عليها»[2].

نتائج معركة أنوال

كان لمعركة أنوال نتائج مهمة على الصعيد المحلي والوطني والعربي والدولي. فقد كانت خسائر القوات الإسبانية فادحة على كافة المستويات البشرية والمادية والنفسية، وقد ذكرت الإحصائيات الرسمية الإسبانية نفسها أن خسائرهم في الأفراد بلغت (19) ألف قتيل و(430) جريح و(570) أسيراً، في حين بلغت تضحيات القوات الريفية في الأفراد (500) شهيد و(600) جريح، فقد كان لتضاريس الأرض أثرها في صغر حجم التضحيات الريفية. وهذا ما جعل الجنرال

(1) القاضي، المصدر السابق، ص123.

(2) ابن عزوز، معركة أنوال، ص159 ـ 160.

بيرنجر يصرح عند وصوله إلى مليلية في أعقاب المعركة مباشرة «هذه أكبر كارثة عسكرية عرفتها إسبانيا في تاريخها»[1]. وبلغت غنائم الريفيين في هذه المعركة ما يزيد على (100) مدفع ثقيل و(200) مدفع صغير ونحو (1000) رشاش، وما يزيد على (30) ألف بندقية، وملايين من الإطلاقات والكور المعد للمدافع وغير ذلك من البهائم وكميات كبيرة من الملابس والمؤن والأدوات الصحية[2].

إن ما حصل عليه الريفيون من أسلحة ومعدات حربية مكنتهم من الاستمرار في النضال ضد إسبانيا لفترة طويلة، وقد نقل عن الخطابي قوله في تأكيد ذلك «لقد أعطانا الإسبان في ليلة واحدة كل ما نحتاج إليه للقيام بحرب كبيرة»[3].

كان لمعركة أنوال صداها المحلي إذ ابتهج الريف المغربي بهذا الانتصار وأيقن أن بإمكانه الوقوف في وجه الاستعمار الأجنبي مهما كانت عدته[4]. وأحدثت تماسكاً داخلياً أقوى وراء الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي. وانحسرت الحدود القبلية بشكل أكبر من السابق وأخذ الشعور المحلي والوطني العام يحل محل النزعة القبلية، وبدأت الوحدة الشعبية في اقليم الريف تظهر بقيادة الأمير الخطابي، وكان من نتيجة ذلك تأسيس حكومة دستورية جمهورية يرأسها الأمير محمد بن عبد

---

(1) المصدر نفسه، ص101 ـ 120، 155.

(2) القاضي، المصدر السابق، ص124؛ سعيد، المصدر السابق، ص182 ـ 183.

(3) N.s.lutskaya: ocherki noveshet istroli marrocco, (m.1973) , p. 78.

نقلاً عن هاشم التكريتي، معركة أنوال، المؤتمر العلمي الأول، تاريخ العرب العسكري، (بغداد، 1981)، ص4.

(4) زاهر رياض، شمال إفريقيا في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة، 1967)، ص271.

الكريم الخطابي، وكان ذلك في **19** أيلول / سبتمبر **1921**، لتنظيم المناطق المحررة وادارتها لحين تحقيق التحرر الوطني واعادة الوحدة الوطنية في ظل الاسرة الحاكمة.

وعلى الصعيد العربي، فقد هز انتصار أنوال معظم أقطار الوطن العربي، واستقبل الشعب العربي انتصارات إخوانهم أبطال الريف بفرح وابتهاج كبيرين[1]. أما التأثير الدولي، فقد كان لمعركة أنوال انعكاساتها وتأثيراتها على الأوضاع الداخلية في إسبانيا، إذ كانت سبباً في استقالة الحكومة الإسبانية في **10** آب / أغسطس **1921**. وحدث اهتزاز حكومي في إسبانيا، حيث استمرت الانقسامات بين العسكريين، وطلب ملك إسبانيا الفونسو الثالث عشر **Aiph.Ense Xiii** إلى مورا **Malera** تأليف وزارة جديدة[2]. كما أثرت انتصارات الريفيين في معركة أنوال على الرأي العام الإسباني فقد أدت إلى انقسام الرأي العام الإسباني، وارتفعت الأصوات المطالبة بالجلاء عن المغرب وإنهاء الحرب الاستعمارية[3].

أما تأثير معركة أنوال على الوجود العسكري الفرنسي في المغرب، فقد خشي الفرنسيون من نتائج انتصارات ثورة الريف وبدا القواد العسكريون يستعرضون جنودهم لإرهاب السكان في المناطق الخاضعة لحمايتهم من المغرب[4]، وأيقنت فرنسا أن مصيرها في المغرب العربي (تونس ـ الجزائر ـ المغرب) متعلق بالحرب الإسبانية، فانتصار هذه القوة الفتية لا بد وأن يدفع بالمغاربة جميعاً إلى الوقوف بوجه

---

(1) أمين سعيد، الوطن العربي، دار الهلال، (القاهرة، د.م)، ص42؛ التكريتي، المصدر السابق، ص23.

(2) **Jean meyer: les consequences politigues de la guerre lagerre du rifen espagne , p.305.**

(3) التكريتي، المصدر السابق، ص23.

(4) العمري، المصدر السابق، ص33.

الاستعمار الفرنسي[1]. وعليه فمنذ عام **1921** بدأ الموقف الفرنسي المعادي لثورة الريف المغربية يأخذ أبعاداً سياسية واقتصادية وعسكرية في مراحله الأخيرة، أدت في النهاية إلى العدوان على «جمهورية الريف» التي أنشاها محمد بن عبد الكريم الخطابي بعد معركة أنوال، في **19** أيلول / سبتمبر **1921**، وذلك في نهاية عام **1924**، ومن ثم القيام بالتحالف مع إسبانيا منتصف عام **1925** والقضاء على جمهورية الريف في منتصف عام **1926**، حيث هزمت صفحة مشرقة من صفحات النضال العربي المعاصر من أجل الحرية والاستقلال الوحدة الوطنية لكنها لم تستطع أن تقهر أرادة التحرير والوحدة الوطنية في نفوس أبناء البلاد.

الدروس المستنبطة عسكرياً

1. ان أول ما يشار إليه في هذا المجال، هو أن ثورة الريف التي حققت انتصاراً كبيراً على القوات الإسبانية في معركة أنوال، كانت ثورة شعبية، انطلقت من الشعب الذي أكد بكفاحه ولاءه للأرض والسيادة على نفسه، ولم تنطلق عبر المؤسسة الحاكمة في المغرب والتي كان يرأسها السلطان يوسف بن الحسن الأول (**1912** ـ **1927**) لأن هذه المؤسسة خضعت كلياً لسيطرة الحماية الفرنسية والإسبانية ونفذت قراراتها، ولم تكن إلا واجهة لتمرير مخططاتهم الاستعمارية في البلاد. وعليه فإن عبء الدفاع وقع على عاتق أبناء البلاد وفي مختلف أنحائها، وفي إقليم الريف على يد قبيلة بني ورياغل وعائلة الخطابي على الخصوص.

2. ان انطلاقة الإنسان العربي في المغرب بثورة الريف ضد الوجود الاستعماري الإسباني، قد عبرت عن نزوعه إلى الحرية والسيادة على نفسه، ولم يستهدف مغنماً من وراء ذلك، وإنما كان الهدف الوطني في الحرية والاستقلال والوحدة الوطنية هو الذي يدفعه بهذا الاتجاه، ذلك أن العمل من أجل حرية البلاد

(**1**) رياض، المصدر السابق، ص**272**.

والشعب في أرضه لا نقاش فيه ولا خلاف عليه فقد أكد أبناء معركة أنوال سيادة التناقض الرئيس (الاستعمار) على التناقضات الثانوية التي كانت موجودة، فقد أدركوا أن لا حياة مع الذل والعبودية للاستعمار، ولا ذل مع الحياة لمن عشق الحرية وتعود عليها، في أرضه، ووراء قيادة منبثقة عنه.

3. ان اجتماع امزورن، مثلما أكد الطبيعة الشعبية للكفاح الريفي، فقد أكد صدق النوايا من أجل الدفاع عن حرية البلاد وإنقاذها من العدو المحتل لأراضيهم والمستلب لحريتهم وخيراتهم أو الاستشهاد دون ذلك، وقد وضعوا القسم الذي أقسموه على المصحف الشريف في اجتماع امزورن موضع التنفيذ، استبان من خلال مجموع المعارك التي خاضوها ضد العدوان الإسباني وفيما بعد الفرنسي، على بلادهم.

4. لقد كان للإيمان العميق بعدالة قضية المقاتلين الريفيين أثرها في القدرة على تجاوز صغر حجم إمكاناتهم القتالية، والنهوض بالمهمة الوطنية التي نذروا أنفسهم لأجلها، أو الاستشهاد دون ذلك.

5. أكدت معركة أنوال، على قدرة الإنسان العربي وهو يواجه التحدي الاستعماري، على تجاوز حالة عدم التكافؤ في العدة والعدد مع القوات الاستعمارية، فقد أدرك أن الهزيمة لاحقة به بخوض حرب نظامية مع القوات المحتلة، ومن هنا فقد ابتكر محمد بن عبد الكريم الخطابي تعبئة جديدة للكفاح لم تألفها المنطقة من قبل، تقوم على «حرب الكمائن» من خلال مجموعات صغيرة تتكون من (**12**) مقاتلاً يقودهم أحد المشهود لهم بالشجاعة والبأس. وقد حقق في هذا الأسلوب القتالي نجاحات باهرة وبأقل التضحيات البشرية، وبذلك استطاع محمد بن عبد الكريم الخطابي أن يتجاوز حالة عدم التكافؤ في العدة والعدد مع القوات الإسبانية، وأثبت أن الكثرة لا ترهب القلة المؤمنة بعدالة قضيتها، وأن القلة تستطيع أن تدافع عن حقها في الحياة بكل الطرق والوسائل المتاحة.

6. أكدت معارك الريف على قدرة الإنسان العربي المؤمن بعدالة قضيته على ابتكار أساليب جديدة في الهجوم على القوات المعادية من خلال ابتكاره لأسلوب «الدائرتين» في حصار المواقع الإسبانية، دائرة تحكم الحصار على المركز المعادي وتستمر في مناوشته ودائرة أكبر تعرقل خطوط التموين والإمدادات إليه، وقد كان لهذا الأسلوب أثره على مسيرة بعض الثورات العالمية، كما أشرنا.

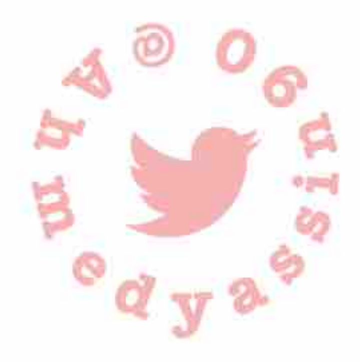
7. أكدت معركة أنوال، أن تعاون بعض المغاربة مع القوات الغازية، قد تم تحت تأثير الاحتلال وتعاون بعض العملاء مع المستعمر انطلاقاً من مصالحهم الشخصية، لكن الإخلاص لقضية الوطن ظهر عند بعضهم رغم خضوعهم للمحتل وقدموا خدماتهم لثورة الريف، مثلما صب هروب المجندين المغاربة من القوات الإسبانية في الخندق الوطني من حيث لا يدرون، إذ كان لهروبهم في أولى الصدامات مع القوات الريفية أثره في نشر الذعر بين القوات الاستعمارية، مثلما أكد أنهم كانوا مرغمين على ذلك وراء قيادتهم الخائنة لقضية الوطن، فمع مقتل قائدهم هرب الجميع وتشتتوا، وعلى الرغم من ذلك فإن انضمامهم إلى القوات المحتلة لا يعفيهم من وصمة العار وخيانة الوطن، إذ أنهم أحراراً في اختيار مسيرتهم، لكنهم ليسوا أحراراً في ذلك عندما تتعرض الأرض للعدوان وتتهدد الحرية بالاستعباد الأجنبي.

8. أكدت معركة أنوال على أهمية التحام القيادة مع القاعدة العسكرية في الميدان، فانعكس ذلك بشكل إيجابي على الكفاح الريفي، فقد كان لتواجد محمد بن عبد الكريم الخطابي بين المقاتلين في مواضعهم، أثره في تصعيد معنوياتهم وتعميق حبهم له وازدياد التفافهم حوله وإطاعة أوامره وتنفيذ واجباتهم بكل ثبات وصلابة ودقة.

9. أشارت معارك الريف إلى أهمية اشتراك العنصر النسوي في الكفاح ولو بشكل غير مباشر، فقد كان لحضورهن ميدان المعركة أثره المعنوي الكبير في استماتة

المقاتلين الريفيين في الدفاع عن أرضهم وعرضهم وحريتهم، وكان ذلك عادة العرب من القدم.

10. أخيراً، كانت معركة أنوال المغربية، واحدة من أمجد معارك العرب في تاريخهم المعاصر، فقد أثبت من خلالها الإنسان العربي أن لا قوة من القوى المعادية للحرية مهما بلغت من جبروت تستطيع أن تقهر أرادة الشعب وحقه في تقرير مصيره، وأن أرادة الحياة بعز وكبرياء تقتضي التضحية بالغالي والرخيص من أجل ذلك. وأكدت هذه المعركة أن الإيمان بقدسية الوطن يقود إلى الصمود بوجه التحديات التي استهدفت الوجود القومي والديني والحضاري للإنسان العربي. وأشارت من جهة أخرى إلى أن الانتصار لا يحقق بالكثرة العددية أو بالتفوق في الإمكانات التسليحية فحسب وإنما يحقق أيضاً بالقلة العددية المؤمنة بعدالة قضيتها، والمنضبطة في إطاعة أوامر قيادتها والمنفذة وبشكل دقيق لقراراتها التي هي قرارات الشعب المكافح من أجل الحرية والاستقلال والوحدة الوطنية المغربية.



ثورة الريف المغربية
في الصحافة العراقية

مدخل

اهتمت الصحافة العراقية بثورة الريف المغربية وقائدها الشعبي المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي، فقدمت معلومات تفصيلية عن نشأته وثقافته، وسماته ومؤهلاته الشخصية والقيادية، كما قدمت معلومات تفصيلية وافية عن الثورة الريفية من الناحيتين السياسية والعسكرية خاصة، وطبيعة السياسة الاستعمارية الإسبانية والفرنسية تجاه المغرب. ولم تقف الصحافة العراقية عند هذا الحد، بل دعا البعض منها من ذوي الاتجاهات القومية المعروفة إلى نصرة الثورة الريفية ودعمها مادياً ومعنوياً، وحمّلت الشعب العربي وشعوب العالم الإسلامي مسؤولية ذلك.

إن أخبار ومقالات ودراسات الصحافة العراقية عن ثورة الريف ضد الاستعمار الإسباني والفرنسي في الفترة من عام **1921** وحتى عام **1927**، قد جاءت من خلال أقلام عراقية وعربية أو ترجمات عن الصحف الأجنبية. وهي على العموم تعطي صورة شاملة عن الثورة وتؤرخ أحداثها بدقة، فقدمت بذلك معلومات معاصرة للحدث في غاية الأهمية.

تمثلت الصحافة العراقية التي عالجت موضوع الثورة الريفية وقائدها محمد بن عبد الكريم الخطابي بكل من صحيفة «الاستقلال»[1] و«العالم العربي»[2] و«نداء

(1) صدرت صحيفة «الاستقلال» في بغداد يوم **28** أيلول/ سبتمبر **1920**، وتعرضت للتعطيل الإداري عدة مرات بسبب مواقفها الوطنية في فترة الاحتلال البريطاني للعراق.

(2) صدرت صحيفة «العالم العربي» في بغداد يوم **27** آذار/ مارس **1924**، واستمرت تصدر بانتظام عدة سنوات، وكان خطها الوطني والقومي معروفاً مثل صحيفة الاستقلال،

الشعب»[1] و«العراق»[2] و«دجلة»[3] و«لسان العرب»[4] و«مرآة العراق»[5] و«الحضارة»[6] و«الأوقاف البغدادية»[7] ، كما كان هناك في الفترة ذاتها صحف أخرى لم يظهر فيها شيء عن الثورة الريفية.

وتعرضت هي الأخرى بسبب مواقفها الوطنية والقومية، للتعطيل الإداري عدة مرات، حتى توقفت عن الصدور عام **1954**.

(1) صدرت صحيفة «نداء الشعب» في بغداد يوم **20** كانون الأول/ ديسمبر **1926**، واستمرت في الصدور حتى **9** تموز/ يوليو **1927**، وكانت ذات اتجاه وطني واضح في وطأته على الاحتلال البريطاني.

(2) صدرت صحيفة «العراق» في بغداد يوم **1** حزيران/ يونيو **1920**، وقد عنيت بالنواحي الاقتصادية والثقافية والتاريخية عناية خاصة، وتعرضت للتعطيل الإداري عام **1932**، ثم استأنفت الصدور منذ عام **1934**.

(3) صدرت صحيفة «دجلة» في بغداد يوم **25** حزيران/ يونيو **1921**، وختمت حياتها بالعدد الصادر في**26** تشرين اول/ أكتوبر **1922**.

(4) صدرت صحيفة «لسان العرب» في بغداد يوم **23** حزيران/ يونيو **1921**، ثم توقفت عن الصدور آذار/ مارس **1922**.

(5) صدرت صحيفة «مرآة العراق» في بغداد يوم **17** تشرين الثاني/ نوفمبر **1924**، وهي صحيفة اسبوعية، ادبية اقتصادية، وتعرضت للتعطيل الإداري بعد صدور بضعة اعداد منها، وتم تصدر بعد ذلك.

(6) صدرت صحيفة «الحضارة» في بغداد يوم **1** حزيران/ يونيو **1924**، وهي صحيفة اسبوعية، صدر منها عدة اعداد ثم اختفت.

(7) صدرت صحيفة «الأوقاف البغدادية» في بغداد يوم **1** كانون الثاني/ يناير **1918** لتعبر عن مصالح المحتلين البريطانيين في العراق، وصدرت باللغتين العربية والإنكليزية ثم باللغة الإنكليزية بعد عام **1926**، واستمرت في الصدور حتى عام **1958**.

محمد بن عبد الكريم، مولده ونشأته:

لم تحدد الصحافة العراقية الصادرة في هذه الفترة تاريخاً لولادة محمد بن عبد الكريم الخطابي، ويعود السبب في ذلك على ما يبدو لعدم وجود مراسلين مباشرين لصحفهم التي كتبت عن قائد الثورة الريفية ومسار الأحداث في الشمال المغربي ضد الاستعمار الإسباني ثم الفرنسي، لكنها نقلت عن نشأته الأولى الكثير من المعلومات التي جاءت متطابقة مع الحقائق التاريخية التي وردت عن الثورة وقائدها.

ولد محمد بن عبد الكريم الخطابي عام **1882** في قرية أجدير في بني ورياغل إحدى القبائل الرئيسية في إقليم الريف. وتعود أصوله إلى منطقة الحجاز، وقد أشار إلى ذلك بقوله: «نحن من العجير، ونتتسب إلى بني ورياغل الضاربين في الريف، ونمت بأصلنا إلى ولد السي – السيد – محمد بن عبد الكريم الذين يرجع أصلهم إلى الجد زارة من ينبع من أعمال الحجاز على شواطئ البحر الاحمر، وقد جاءت عائلتي ونزلت على بني ورياغل في مراكش-المغرب- حوالي الجيل الثالث من الهجرة... فوطني منذ أكثر من ألف سنة هو بقعة الأرض الممتدة بين جو الحسيمة وتاركيست...»[1] وعلى يدي والده الفقيه عبد الكريم كانت بداية حياته التعلمية، حيث أشار عن ذلك بقوله «قضينا طفولتنا- مع شقيقه إمحمد- تحت سماء أجدير، وقد وقف والدنا نفسه على تثقيفنا وتربيتنا الأولين يساعده في ذلك عمنا السي عبد السلام...»، ثم كانت مدينة تطوان، التي أصبحت عاصمة الشمال المغربي في عهد الاحتلال الإسباني، مركز التعليم الابتدائي للتهيؤ لدخول مداس فاس، العاصمة المغربية، والتأهل لدخول جامعة القرويين: «ومن تطوان ذهبت إلى فاس حيث

(**1**) صحيفة الاستقلال، **23** أيار/ مايو **1958**.

قضيت سنتين في إحدى المدارس وتلقي العلوم المؤهلة لدخول جامعة القرويين الكبرى...» ثم عاد إلى أجدير ليعيش مدة بين أهله، وليعود ثانية إلى فاس لتمضية ستة أشهر فيها لهدف سياسي، حيث أشار: «كان والدي قد كلفني بمهمة سياسية، وكانت هذه المهمة بنظر والدي مقتصرة على إطلاع المراجع العليا هناك على سياسة الريف إزاء مراكش ونيات أبنائه نحو سلطانه...»[1]، ويبدو ان ذلك قد تم في حدود عامي **1902-1903** حيث بدأت حركة المتمرد «أبو حمارة».

وفي الفترة ما بين عام **1905-1909**، تلقى دروسه في جامعة القرويين، واتصل بكبار الشخصيات المسؤولة في الدولة، ونجح في ربط الاتصال بين والده والحكومة المغربية-المخزن- وتحديد موقف والده من حركة «أبو حمارة» عميل الفرنسيين، والتي انتهت عام **1909** بمساعدة الريفيين في عهد السلطان عبد الحفيظ بن الحسن الأول (**1908-1912**).

وفي مدينة فاس، بدأت بواكير وعيه السياسي وتعمقت من خلال قراءة الكتب التاريخية والصحف التي كانت تصل جامعة القرويين من مصر وبلدان المشرق العربي، وتعلم منها «ان الاستعمار لعنة على الأمم المستضعفة». وفي عام **1909** عاد إلى أجدير، فعانى من الصراعات التي ألمت بإقليم الريف بين سلطان المغرب عبد العزيز بن الحسن الأول (**1894-1909**) وشقيقه عبد الحفيظ بشأن العرش. وقد أصبحت الغلبة لعبد الحفيظ بن الحسن الأول (**1909-1912**) بعد تأييد الشعب له لتعهده بطرد النفوذ الأجنبي من البلاد وهو ما أخفق فيه السلطان السابق. وعليه، فإن الفقيه عبد الكريم لم يتقلب بسياسته إزاء الوحدة الوطنية ومطامح الشعب المغربي «فأعلن موالاته لخلف مولاي عبد العزيز» وعمل في الوقت نفسه على توطيد اركان الوحدة الريفية تعزيزاً للوحدة الوطنية «وجعل البلاد

---

(1) صحيفة الاستقلال، 23 أيار/ مايو 1927.

باجمعها تخضع للسلطة العليا إلا وهي سلطة سلطان مراكش الذي له وحده الحق في السيطرة عليها. وقد بذل ما في وسعه لنشر فوز مولاي حفيظ على أخيه وتسنمه عرش مراكش بين سكان الريف المغربي...»[1].

بقي محمد بن عبد الكريم في اجدير منذ عام 1909 وحتى عام 1912 حيث بدأ أبناء إقليم الريف يعانون، كغيرهم من أبناء الشمال المغربي، من وطأة الاحتلال الإسباني الذي بدأ بعد اتفاق 27 تشرين الثاني – نوفمبر – 1912 بالتوغل لاحتلال الداخل.

محمد بن عبد الكريم، في ظل الحماية الإسبانية:

في إقليم جبالة، ومع إعلان الحماية الإسبانية على الشمال المغربي بموجب الاتفاق الإسباني-الفرنسي، اشتعلت الثورة الشعبية المسلحة بقيادة الشريف أحمد الريسوني، فيما عاش إقليم الريف هدوء ما قبل العاصفة بعد خروجه منهكاً من جراء ثورته المسلحة بقيادة الشريف محمد امزيان التي قام بها ضد الاحتلال الإسباني لمدينة مليلية وبعض الجزر الساحلية حتى انتهت ثورته باستشهاده في منتصف عام 1912 وقبل إعلان الحماية الإسبانية.

في الفترة الممتدة من عام 1913 إلى عام 1919، عاش محمد بن عبد الكريم الخطابي قريباً من سلطات الاحتلال، فتعلم وعرف الكثير من الأمور السياسية والإدارية والعسكرية. ففي عام 1913 عُيّن معلماً للصبيان المغاربة في مدينة مليلية لاتقانه اللغة الإسبانية وقليلاً من اللغة الفرنسية، كما عُيّن مستشاراً في مكتب شؤون المغاربة. وإهتم خلال وجوده بالتنظيم الإداري والعسكري للمنطقة، وتعرف على وسائل الاحتلال التي كانت تستعملها حكومة مدريد، كما عمل في جريدة «تلغراف الريف» وساهم في إعدادها.

(1) صحيفة الاستقلال، 23 أيار/ مايو 1927.

في عام **1914** بدأت الحرب العالمية الأولى بين ألمانيا والدولة العثمانية من جهة، وبريطانيا وفرنسا وحلفائهما من جهة أخرى. وخلال فترة الحرب (**1914-1918**) أعلنت إسبانيا انها على «الحياد»، وفي ذلك يقول الخطابي عن ذلك: «كانت الحياة في أوائل الحرب العظمى في اضطراب لايدري المرء ما عساه يكون مصير العالم، وكانت الدعاية ضد فرنسا بيننا على قدم وساق، وكان دعاتها – الألمان – يبشرون بالاستقلال والمطامع القومية والاهلية...»[1]. في هذه الفترة، ومع ارتفاع شأنه بعد ان عُيّن قاضياً للقضاة عام **1915**، أتاح له الاتصال والاختلاط بالإسبان والدعاة الألمان، معروفة المزيد عن مواقف الدول الأوروبية من المغرب. كم كان وجود شقيقه إمحمد في مدريد لدراسة المعادن، فرصة أخرى للمعرفة والاطلاع على الأوضاع الدولية، وليكون عوناً ومستشاراً له في هذه الناحية.

في هذه الفترة اتصل به «فارل» الألماني، وعرض عليه تزويده بالمال والسلاح إذا أشعل ثورة ضد الفرنسيين، لكنه أكد على ضرورة دعمه لتشكيل قوة قتالية لانقاذه من الاحتلال الإسباني أولاً. وتزامن هذا الموقف مع الكفاح السياسي لوالده حيث أنذر الإسبان بالكف عن إيذاء الأهالي والتوغل العسكري في البلاد. وتحت لافتة «الحياد» ألقت السلطات الإسبانية القبض على محمد بن عبد الكريم عام **1917** «بحجة التعاون مع الألمان» لكن حقيقة الأمر كانت لوضعه رهينة بعد أن لمست من والده الفقيه عبد الكريم الخطابي مواقف جريئة معادية لاحتلالهم البلاد. وقد سجن محمد بن عبد الكريم سبعة أشهر وحاول الهروب لكنه لم يفلح، بعد ذلك افرج عنه الإسبان واعيد إلى منصبه السابق، وفي عام **1919** عاد إلى اجدير بعد أن اختمرت الثورة في نفسه، وعاد شقيقة إمحمد من مدريد بناءً على طلب والده. وبدأ استعداد عائلة الخطابي للمواجهة المسلحة للاحتلال الإسباني، فكانت بداية التعبئة

(1) صحيفة الاستقلال، 23 أيار/ مايو 1927.

العامة، والتدريبات العسكرية لابناء الريف، حتى بدأت الثورة الريفية في منتصف عام **1921** على محمد بن عبد الكريم الخطابي.

محمد بن عبد الكريم، المواطن والقائد:

بلغ عمر محمد بن عبد الكريم الخطابي مع إنفجار ثورة الريف حوالي الأربعين، وكان للصدى المغربي والعربي والدولي الذي أحدثته ثورته المسلحة ضد الاحتلال الإسباني، وما حققه من انتصارات- كما سيأتي ذكره- أثر كبير في تسليط الأضواء عليه فدأت الأقلام تكتب عن شخصيته من خلال لقاءات مباشرة وغير مباشرة لمراسلي الصحف الأجنبية بخاصة، فكتب الكثير عن صفاته وقدراته القيادية وأسلوب إدارته للثورة بعد أن أصبح قائدها وموجهها وملهمها ضد الاستعمار. وقد أولت الصحافة العراقية تحليلاتها، ونقلت عن غيرها من الصحف العربية والأجنبية اهتماماً بذلك، فكانت دقيقة في وصف شخصيته، فقالت «متوسط القامة ممتلئ البدن قوي البنية وتلوح دلائل الذكاء في عينيه الصغيرتين الحادتين وفي ملامح وجهه وعذوبة حديثه»[1] وانه «بوجه مستدير مورد في لفحته أشعة الشمس تبدو فيه تجاعيد قليلة بعينين براقتين ولحية قصيرة كلحى العرب المعهودة.. عنوان للذكاء الوقاد وهدوء النفس والعزيمة والرزانة والثبات»[2] وهو «رجل متفرد الذكاء والتهذيب ومعرفة أحوال العالم وهو بهذه الشمائل يستطيع ان يحادثك في أي موضوع تفتح باب الحوار فيه»[3]، وهو «من أذكى زعماء المغرب الأقصى وأعظمهم إدراكاً وأوفرهم دراسة وأكثرهم علماً»[4]. وعن اهتماماته ومتابعاته للشؤون الدولية أشارت انه «يهتم اهتماماً كبيراً بالشؤون السياسية الأوروبية ويعرفها معرفة خارقة».

---

(1) صحيفة الحضارة، **20** تموز/ يوليو **1924**.

(2) صحيفة الاستقلال، **2** اب/ اغسطس **1926**.

(3) صحيفة الاستقلال، **7** كانون الأول/ ديسمبر **1923**.

(4) صحيفة العالم العربي، **13** تشرين اول/ أكتوبر **1925**.

وعن جهوده في قيادة الثورة وإدارة الصراع والبلاد، «هو في أعماله قاضٍ وسياسي وجندي لايعرف الراحة بل يعمل **16** ساعة كل يوم»[1].

كان لصفاته وثقافته ومؤهلاته القيادية وما حققه من انتصارات على الإسبان، وما صنعه من كيان سياسي للريف، وما أنجزه خلال الخمس سنوات من عمر الثورة في كافة مجالات الحياة، اثر كبير في الانبهار بهذه الشخصية، مما حدا بصحيفة «العراق» إلى القول «إن الأمير هو من اولئك الرجال الذين يولدون زعماء ويظهرون من زمن وآخر بين الأمم ليجبلوا اقدارها ويطبعوا طابعهم في تاريخ العالم، وهو ليس زعيماً فقط، بل مصلح ظهرت آثار حكمه ظهوراً يكاد لايصدق في تبديل الأحوال في الريف»[2].

عاش محمد بن عبد الكريم في قرية أجدير التي اتخذها مقراً-عاصمة- لدولة الريف المستقلة بعد انتصال أنوال عام **1921**، قائداً ومواطناً كغيره من أبناء البلاد، بسيطاً في مسكنه متواضعاً في حياته وسلوكه ومعيشته، في أجدير، التي لم تكن «سوى مجموعة منازل صغيرة من الحجر والطين منتشرة على ساحة تقرب من الميلين طولاً والميلين عرضاً، وهي قائمة في البلاد الجبلية المشرفة على سهل الحسيمة، وهو السهل الوحيد المتسع الغني بزراعته في بلاد الريف...»، كان منزل محمد بن عبد الكريم الخطابي، وبقي طوال عمر الثورة تقريباً قبل احتلاله من قبل القوات الإسبانية في تشرين اول-أكتوبر-**1925**، وكان منزله «كغيره من منازل الريف مربعاً متسعاً يحيط به حائط تتجمع قطعان المواشي داخله ليلاً، وقد غرس فوق ذلك الحائط سوراً من الصبير...». وفي هذه القرية- العاصمة- كان مقر القيادة الأول، مكاناً بسيطاً وصغيراً جداً، لكنه كبير في قيادته، وعظيم فيما صدر منه من قرارات اثمرت عن إنجازات عظيمة لصالح الحرية والاستقلال. كان هذا المقر عبارة عن

(**1**) صحيفة الاستقلال، **7** كانون اول/ ديسمبر **1923**.

(**2**) صحيفة العراق، **1** كانون الثاني/ يناير **1924**.

غرفة صغيرة «ويبلغ اتساع الغرفة نحو **20** قدماً مربعاً، ولايزيد ارتفاع سقفها عن ستة إقدام وجدرانها من الطين وقد علق عليها خريطة كبيرة لاوربا وجملة خرائط صغيرة لبلاد الريف. وأرضها من التراب، وفي إحدى زواياها سجادة ثمينة وثلاث كراسٍ ومائدة كبيرة من الخشب وقد تكدست عليها الاوراق القديمة والرسائل»[1]. من هذا المكان الذي وصفته بدقة صحيفة «الاستقلال»، حقق الخطابي انتصاراته الكبيرة على قوات الاحتلال، وان ذلك يعود إلى «كفاءته الشخصية ومقدرة رجاله العسكرية وتوفر الذخيرة والمهام الحربية وموالاة القبائل الوطنية ومعرفة الريفيين للبلاد التي تدور فيها رحى الحرب...»[2]. وان حكومة الريف التي رأسها والمنتخبة من أبناء الشعب «على جانب عظيم من حيث النظام والادارة... وان حكومته خليقة بأن تسمى حكومة ثورة عصرية من كل وجه»[3]، وفي ظل حكومة الريف تحقق الأمن والاستقرار في ربوع البلاد المحررة. وعلى الرغم من استمرار الكفاح ضد المستعمرين، استطاع محمد بن عبد الكريم «أن يبدل كل شيء، وزال كل خطر من السري في الليل، ولم يعد الريفي في حاجة للدفاع عن عقر داره، وصار الجناة واللصوص يلاقون العقاب العادل في الحال، حتى المسيحيين – الأجانب – أصبحوا يستطيعون أن يجوبوا أنحاء الريف آمنين...»[4].

إن هذه الصورة التي قدمتها الصحافة العراقية عن شخصية محمد بن عبد الكريم الخطابي، المواطن والقائد، وما أحدثه من تبدلات جوهرية في الريف، تقودنا إلى الحديث عن كيفية تنظيم الثورة في إقليم الريف ضد الاحتلال الإسباني، ومن ثم

(**1**) صحيفة الاستقلال، **28** تشرين الثاني/ نوفمبر **1923**.

(**2**) صحيفة نداء الشعب، **25** آذار/ مارس **1926**.

(**3**) صحيفة العالم العربي، **13** تشرين أول/ أكتوبر **1925**.

(**4**) صحيفة العراق، **1** كانون الثاني/ يناير **1924**.

الفرنسي، للمغرب طيلة خمس سنوات، دفاعاً عن الحرية والاستقلال والوحدة الوطنية.

ثورة الريف ضد الاحتلال الإسباني:

قام الريفيون بعد استكمال استعداداتهم العسكرية - بأول فعل عسكري مضاد لتحرير البلاد، فكانت معركة «أبران» في الأول من حزيران-يونيو **1921** ثم كان الانتصار الثاني الكبير في معركة أنوال الخالدة في **24** تموز/ يوليو **1921** والتي خسر فيها الإسبان الألف القتلى والجرحى إضافة إلى المعدات والمؤن. وفي الحال، رصدت الصحافة العراقية هذا الانتصار بدقة بقولها: «دارت حرب شعواء بين الفريقين، كان الفوز فيها حليف الثوار، وقد انتحر قائد الجيوش الإسبانية - الجنرال سلفستري - لما تحقق الفشل. وقد اعترف وزير الحربية الإسبانية بهذه الحقائق...»[1]، وقد تابعت القوات الريفية فلول القوات الإسبانية المنهزمة نحو مدينة مليلية في الايام التالية، وأنهم «...إنكسروا شر انكسار قرب مليلية»[2]. وقد اقتربت صحيفة «لسان العرب» من الإحصائية الرسمية لخسائر الإسبان في معركة أنوال عندما أشارت بقولها «... ان القوات الإسبانية خسرت **14712** جندياً ما عدا المفقودين، وخسرت أيضاً **29540** بندقية و**139** مدفعاً ضخماً و**392** مدفعاً رشاشاً، وقعوا جميعهم في أيدي العرب»[3] كما وقع الجنرال نابارو الذي خلف سلفستري أسيراً مع ما تبقى من قواته في أيدي الريفيين الذين احدقوا بأبواب مليلية - مركز إدارتهم - ودار بين الطرفين قتال «استبسل فيه الفريقان ودام **12** ساعة على أبواب المدينة...» حتى أصبح «موقف الإسبانيين حرجاً»[4]، وكان بإمكان محمد بن

(1) صحيفة دجلة، **3** آب/ أغسطس **1921**.

(2) صحيفة لسان العرب، **21** أيلول/ سبتمبر **1921**.

(3) صحيفة لسان العرب، **28** أيلول/ سبتمبر **1921**.

(4) صحيفة لسان العرب، **28** أيلول/ سبتمبر **1921**.

عبد الكريم تحرير مدينة مليلية بكل سهولة، لكنه آثر الانسحاب خوفاً على السكان المغاربة الساكنين في المدينة من الإبادة بأيدي القوات الإسبانية المحاصرة، وكان ذلك خطأً ستراتيجياً اعترف به فيما بعد.

وأشارت صحيفة «دجلة» إلى حقيقة تاريخية عرفت فيما بعد وهو ان ثورة الريف «أول ثورة هناك بلغت هذه الدرجة من الشدة والخطورة» أشارت إلى الحس الوطني للمغاربة الذين جندتهم قوات الاحتلال الإسباني بين صفوفها عندما أشارت إلى ان هذه القوات الوطنية «... قد انضمت إلى الثوار بسلاحها وخيرتها فازداد بها هؤلاء عدداً من المدربين على المدفعية والفنون الحربية الذين كان لهم تأثيرا في الثورة»[1].

بعد انتصار أنوال، وما تحقق من نتائج، أشارت صحيفة «دجلة» إلى حقائق كانت مجهولة عن الثورة وقائدها حين قالت: «والظاهر من كل الاخبار التي تنشر عن هذه الحركة، انها منظمة تنظيماً حسناً مما يدل على أن دماغاً عاقلاً دبرها ويديرها»[2].

وبعد هذا الانتصار، وباجماع شعبي عام انتخب محمد بن عبد الكريم أميراً للجهاد، وفي **19** أيلول/ سبتمبر **1921** أعلن عن تأسيس الكيان السياسي الجديد لدولة الريف باسم «جمهورية الريف» برئاسة الأمير محمد بن عبد الكريم، وهناك في الريف «اجتمع زعماء العرب وسوادهم وأعلنوا استقلالهم وعينوا شكل حكومتهم فاختاروا الجمهورية وانتخبوا من بينهم سبعة رجال ليقوموا بشؤونهم وينظموا حروبهم ضد الإسبان المغتصبين...»، كمت «بذل الأمير عبد الكريم جهده لتأسيس «جمهوريته» على أسس دستورية، فعين «وزراء» لمساعدته في إدارة شؤون الدولة،

---

(1) صحيفة دجلة، **21** أيلول/ سبتمبر **1921**.

(2) صحيفة دجلة، **21** أيلول/ سبتمبر **1921**.

وهو يقوم بوظيفة الجمهورية ولديه رئيس وزراء ووزير مالية ووزير للخارجية...»[1].

واصلت ثورة الريف، بعد أن تعززت إمكاناتها القتالية وخاصة في معركة أنوال، عملياتها التحريرية طيلة عام **1922** وحتى نهاية عام **1923**، واستطاعت تحرير كامل إقليم الريف – عدا مليلية – ووصلت مشارف إقليم جبالة، الذي كان يخوض كفاحاً مسلحاً محدوداً نوعا ما، بقيادة الشريف أحمد الريسوني. وفي هذه الفترة اشادت صحيفة «الاستقلال» بقوة الموقف الريفي، واكدت على قدرة الثورة الريفية على تحرير الشمال المغربي، فقالت «إننا لعلى أتم اليقين من ان انجلاء الإسبان عن الريف أصبح شيئاً متوقعاً لا محالة، وان قبائل الريف ستعطي الضربة الحاسمة على يد الغاصب المعتدي، وسيثبت الابطال الريفيون مرة أخرى للاستعمار الغربي ان قوته الهائلة وذخائره الحربية المريعة ومدافعه الضخمة وطياراته الكبيرة وكل ما لديه من قوة وحول، لم يكن ليغلب الأمم الضعيفة ما دام في هذه الأمم شيء من قوة الإيمان والصبر والجلد، وما فيها من نتفة الأرادة التي لايغلبها شيء في الوجود...»[2].

وفي هذه الفترة، وازاء الانتصارات الكبيرة التي حققها الريفيون على القوات الإسبانية، حاولت إسبانيا الدخول في مفاوضات (مفاوضات أجدير – مفاوضات تطوان) مع حكومة الريف عام **1923**، ومحاولة فرض الحماية الإسبانية بالطرق السياسية بإعطاء الريف «استقلالاً ذاتياً». وقد فشلت المفاوضات لإصرار الوفد الريفي على الاستقلال التام وطرد المستعمر الأجنبي. وقد أشارت صحيفة «العالم العربي» عن قوة الموقف الريفي حينما استعرضت المفاوضات ونشرت الوثائق الصادرة عن حكومة الريف والتي قدمها وزير خارجيتها السيد محمد أزرقان إلى

(**1**) صحيفة الاستقلال، **7**، **9** كانون الأول/ ديمسبر **1923**.

(**2**) صحيفة الاستقلال، **17** أيلول/ سبتمبر **1923**.

سكرتير وزير الخارجية الإسبانية، وأكدت على إصرار الوفد الريفي على الدفاع عن حقوقه الوطنية «... حتى الرمق الاخير ان لم توافق إسبانيا على مفاوضة أساسها الاعتراف باستقلال الحكومة الريفية التي سلكت سبيل النظام وعرفت مالها وما عليها...»[1].

لقد كان لتوحيد الجبهة الداخلية واستمرار عمليات التحرير طيلة عام 1923-1924، ونجاح القوات الريفية في معارك ضارية، من تحقيق انتصارات كبيرة على القوات الإسبانية وإجبارها على التراجع المستمر إلى مراكزها الساحلية، مما حمل صحيفة «مرآة العراق» على المفاخرة والتباهي بهذه الانتصارات التي اعتبرتها مفخرة للعرب عامة[2].

وفي نهاية عام 1924 أجبر الضغط الريفي القوات الإسبانية إلى الانسحاب والتراجع من إقليم الريف كاملاً ومن معظم إقليم حبالة، واتخاذ خط دفاع عرف بـ (خط برمودي ريفيرا) حيث أصبح الجنرال ريفيرا مقيماً عاماً لإسبانيا في الشمال المغربي. وقد اعترف الاخير بعجز قواته عن اخضاع الريفيين وأكد: «نعم إن الحالة اوشكت ان تكون خطيرة»[3]. وفي الوقت نفسه، بدأ الموقف الريفي يتعزز ويقوى أكثر بانضمام إقليم جبالة إلى الثورة. ففي بداية عام 1925، وعلى الرغم من قيام حكومة الريف بفتح جبهة جديدة في الجنوب للرد على العدوان الفرنسي فقد استطاعت القوات الريفية تحرير معظم الشمال المغربي وتوحيده في إطار دولة الريف ورئيس حكومتها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي بعد أن انضمت قيادة وقواعد ثورة جبالة التي قادها الشريف أحمد الريسوني، إلى حكومة الريف وثورتها التحريرية. واعترف السكان في إقليم جبالة «بسلطة عبد الكريم ومواصلة القتال»،

---

(1) صحيفة العالم العربي، 6، 9 تموز/ يوليو 1924.

(2) صحيفة مرآة العراق، 8 كانون اول/ ديمسبر 1924.

(3) صحيفة العراق، 3 حزيران/ يونيو 1925.

لا بل ان النجل الأكبر للشريف الريسوني وابن شقيقه أصبحا من قادة الثورة وبدآ عمليات تحت قيادة الأمير الخطابي[1].

من جهة أخرى، أدانت صحيفة «الاستقلال» الممارسات اللاإنسانية التي ارتكبتها القوات الإسبانية أثناء انسحابها أمام القوات الريفية بحق الأهالي الابرياء من سكان الشمال المغربي بقولها: «ولقد اشتدت فظاعة الإسبان، فأكثروا من إطلاق الغاز الخانق والمواد الملتهبة والقنابل المعمية للبصر السالخة للجلد على الجباليين والريفيين الذين لايعملون سوى الذود عن أوطانهم...»[2].

أدت التطورات الايجابية للأحداث - على الرغم من العدوان الفرنسي – إلى ثبات موقف الأمير الخطابي وإصراره على مواصلة الكفاح حتى التحرير الكامل وتحقيق الاستقلال التام[3]. كما أدى تطور الموقف الريفي على الإسبان بالشكل الذي عرضناه، وقدرة القوات الريفية على التصدي للعدوان الفرنسي، وكذلك تحقيق العديد من الانتصارات في الجبهة الجنوبية، إلى قيام فرنسا بمفاتحة إسبانيا بشأن الاتفاق معهاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً للقضاء على ثورة الريف، وتم ذلك بخمس اتفاقيات عقدت بين الطرفين في منتصف عام **1925**.

ثورة الريف ضد الاحتلال الفرنسي:

أثار الانتصار الريفي في معركة أنوال عام **1921**، قلق وحذر سلطات الاحتلال الفرنسي في المغرب، وخاصة قلق المقيم العام الفرنسي ليوتي، فعبر عن ذلك بقوله: «لابد أولاً من البقاء على الحذر دون ان يعني ذلك ان ننتظر حصول الاحداث». وتوالت تقاريره إلى باريس يحذر فيها من قيام حكومة حرة مجاورة

(1) صحيفة نداء الشعب، **25** آذار/ مارس **1925**.

(2) صحيفة الاستقلال، **21** كانون الثاني/ يناير **1925**، **6** شباط/ فبراير **1925**.

(3) صحيفة العراق، **17** أيلول/ سبتمبر **1925**.

لمنطقة نفوذهم في المغرب، وأن ذلك سيشكل خطراً على النفوذ الفرنسي في المغرب العربي. وفي هذا المجال علقت صحيفة «الاستقلال» عن القلق الفرنسي والاستعداد للعدوان على دولة الريف بقولها «فقد نفخت الانتصارات الباهرة التي احرزها محمد بن عبد الكريم عل الإسبانيين روحاً جديدة في صدور سكان شمال إفريقية وايقظت شعور الشمم والآباء الكامن في نفوسهم فتحركوا وتحفزوا، فلم ير ولاة الأمور الفرنسيون في المغرب بدأ من النزوال إلى الميدان...» [1]، فبدأوا بالاستعداد العسكرية كما قاموا باستعراض قطعاتهم العسكرية لإرهاب السكان. وفي منتصف عام **1922**، تجاوز الموقف الفرنسي حالة القلق والحذر من الاحداث في إقليم الريف، فقرروا القيام بفعل عسكري مضاد وفعال لإضعاف دولة الريف بتحطيم قواها الاقتصادية وذلك بعزل منطقة الورغة التابعة لدولة الريف والغنية بمزارعها والتي تعد المورد الرئيس للتموين الريفي من الغلات الزراعية وخاصة القمح والزيتون. وكان هذا الفعل العسكري الفرنسي يعني العدوان الواضح ضد ثورة الريف.

من جهة أخرى، وبعد انتصارات القوات الريفية على القوات الإسبانية في الشمال وإجبارهم على الانسحاب والاحتماء بخط دفاعي منذ أواخر عام **1924**، كان الفرنسيون في جنوب الريف يستعدون في المناطق المحاذية له لإقامة التحصينات العسكرية ودفع المزيد من قواتهم إلى هذه الجبهة، إلا أن الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي استمر على سياسة عدم الاصطدام العسكري معهم لئلا يضع نفسه بين طرفي كماشة.

وفي مطلع عام **1925**، ادركت القيادة الريفية ان ارجاء مهمة تحرير الجزء الجنوبي لـ«دولة الريف»، إضافة إلى الدوافع الاقتصادية، سيضعف هيبة القيادة

(**1**) صحيفة الاستقلال، **16** آذار/ مارس **1927**.

الريفية أمام السكان في هذه المنطقة. وعلى هذا، اتخذت القيادة الريفية قرارها بفتح الجبهة الجنوبية والرد على العدوان الفرنسي: ففي 13 من نيسان/ إبريل 1925، قامت القوات الريفية بهجوم واسع النطاق على طول الجبهة الجنوبية (300كم) وحققت العديد من الانتصالات (معارك البيبان – معارك الكيفان) وكادت ان تحرر العاصمة فاس. وقد تكبد الفرنسيون خسائر في الأفراد والمعدات أشارت إليها صحيفة «الأوقاف البغدادية» نقلاً عن التقارير الفرنسية.

في هذه الفترة ادعت فرنسا رغبتها في الصلح وإجراء مفاوضات مع القيادة الريفية إلا أن محاولتها فشلت لإصرار ممثل السلطات الفرنسية – كما فعلت إسبانيا – على فرض الحماية – الاحتلال – وعدم الاعتراف باستقلال دولة الريف. ولم يكن هذا الموقف الفرنسي إلا محاولة لكسب الوقت والاستعداد العسكري المكثف للقضاء على ثورة الريف. وقد أدانت صحيفة «العالم العربي» تصريحات المسؤولين الفرنسيين وقالت «... إن مسألة عرض الصلح لم تكن إلا سخرية مؤلمة»[1].

ولم يقف المجهود الفرنسي المعادي لدولة الريف عند حدود العدوان والاستعداد للعدوان بل دخلت فرنسا في الوقت نفسه بمباحثات مع إسبانيا لتوحيد الموقف العسكري والسياسي والاقتصادي للقضاء بصورة مشتركة على ثورة الريف منذ منتصف عام 1925..

ثورة الريف ضد العدوان الفرنسي/الإسباني المشترك:

أدى صمود الريفيين وقدرتهم على مواجهة التحدي الاستعماري الفرنسي والإسباني، إلى لقاء فرنسي إسباني، وبمبادرة فرنسية، منذ 17 حزيران/ يونيو ولغاية 25 تموز/ يوليو 1925، تمخضت عنه خمس اتفاقيات عسكرية وسياسية واقتصادية. وبعد شهر من ذلك وضع الاتفاق العسكري موضع التنفيذ. ففي آواخر

(1) صحيفة العالم العربي، 16 تشرين اول/ أكتوبر 1925.

آب/ اغسطس 1925، قام الطرفان بهجوم من الشمال الجنوب. وفي 7 أيلول/ سبتمبر قاما بهجوم آخر، ثم قاما بهجوم مشترك وبجيش قدرته المصادر بـ (280) ألف جندي في 13 أيلول/ سبتمبر وقد اشترك إلى جانب الفرنسيين (12) طياراً امريكياً مرتزقة بقيادة الكولونيل سويني، في حين لم يتجاوز الجيش الريفي (60) ألف مقاتل، وقد استخدم المستعمرون الطائرات والبوارج الحربية والمعدات الثقيلة المدعومة بالقطع البحرية البريطانية، ودارت بين الجانبين معارك شديدة صمد فيها الريفيون، وأخذ زعيمهم «يفوز فوزاً يستوقف النظر، وقد عجزت الدولتان الحليفتان عن سحقه بسرعة كما كانتا تتوقعان، بل ان كرته شلت الهجوم الإسباني على اجدير، واوقفت زحف الكتائب الزاحفة عليه، وهو الآن مصمم على ان يستولي عنوة على تطوان»[1]. وكما أشارت صحيفة العالم العربي إلى صمود الريفيين بوجه القوات الإسبانية المهاجمة في الشمال، فقد أشارت صحيفة العراق إلى صمودهم وانتصاراتهم في هذه الفترة على القوات الفرنسية في الجنوب، فقالت: «وها أن جنوب فرنسا المحاربة ترتد على اعقابها تجر وراءها اذيال الخزي والعار. وها أنها تفر أمام ابطال الريف فرار المعز إذا شد عليها الذئب... هذا الصوت الذي حدثتكم عنه هو صوت الحق الذي صعقت سماعه آذان فرنسا وإسبانيا...»[2].

أخيراً، وازاء الضغط المتواصل، وعدم تكافؤ الطرفين في العدة والعدد، فقد استطاع المستعمرون احتلال اجدير عاصة دولة الريف، وتمكنوا من الحصول على مكاسب أرضية، إلا أنهم أخفقوا في القضاء على الثورة، وبقي الطرفان طيلة شتاء 1925 وحتى ربيع عام 1926 في وضع دفاعي.

إن هذه الفترة شهدت تعزيزات للمواقع الدفاعية الفرنسية والإسبانية بالأفراد والمعدات، في حين بدأت ثورة الريف تعاني من الإنهاك الذي اصابها طيلة

(1) صحيفة العالم العربي، 24 أيلول/ سبتمبر 1925.

(2) صحيفة العراق، 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1925.

الخمس سنوات الماضية من الكفاح ضد الاستعمار، كما بدأت تعاني من النقص في التموين والمعدات بسبب نقص المعونة الخارجية، وبدأت أيضاً تشهد تحديات داخلية لتمزيق وحدة الصف الوطني قام بها رجال الطرق الصوفية من المشعوذين واذناب الاستعمار، بدعم فرنسي. ومع ذلك بقي الموقف الريفي صلباً، وبقيت شعبية الأمير الخطابي وسلطته نافذة.

ومع بداية العام **1926**، حشّد الريفيون من مقرهم الجديد في تاركيست في بني زروال «جيشاً قوامه عشرون الفاً ليهجم على مؤخرة الجيش الإسباني...» فيما قامت قوات ريفية أخرى بالهجوم على المواقع الفرنسية. واعترفت القيادة الفرنسية بذلك مؤكدة صلابة الموقف العسكري الريفي حين قالت. «بأن الجنود الريفية تهاجم بكل قوة منطقة متيونا» بيد أن السلطة المذكورة «تدعي بأنها صدت الهاجمين»[(1)].

في هذه الفترة من عام **1926**، وفي محاولة من الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي لتقوية وتعزيز الموقف الريفي لمواجهة التحدي الاستعماري، أعلن «الجهاد العام» وأرسل رسلاً إلى جميع أنحاء المغرب يحرضهم على القتال ضد الاحتلال الفرنسي. وقد اثمرت جهوده عن مساندة سكان المدن وقيامهم بمقاطعة المدارس الفرنسية وتشكيل منظمات سرية لاغتيال المسؤولين الفرنسيين. وفي الوقت نفسه كان الكفاح المسلح المغربي مستمراً ضد الاحتلال الفرنسي في مناطق الأطلس واقصى جنوب المغرب. وفي شباط/ فبراير استعد الخطابي «للشروع بهجوم كبير وقد اتسع نطاق العمليات الحربية في الجنوب خاصة، مما اضطر المقيم العام الفرنسي «ستيج» الذي خلف الجنرال ليوتي إلى الطلب من حكومته ضرورة فتح باب المفاوضات مع الأمير الخطابي، وهدّد بالاستقالة في حالة رفض طلبه. ولم يبعد الأمير

(**1**) صحيفة نداء الشعب، **21** آذار/ مارس **1926**.

عن باب المفاوضات، فكان مؤتمر «وجدة» في نيسان/ إبريل **1926**، وقدم الفرنسيون والإسبان شروطهم المجحفة، فاشترطوا اقصاء الأمير واسرته عن الريف، وتقديم الطاعة للسلطان المغربي يوسف بن الحسن الأول (**1912-1927**)، ونزع السلاح من رجال الريف وإطلاق جميع الأسرى الإسبان والفرنسيين واحتلال عدد من النقاط الستراتيجية. وواضح من هذه الشروط فرض الاستسلام على الخطابي وإنهاء ثورة الريف، وقبل ان يرد الوفد الريفي على شروط المستعمرين، كان الطرفان الاستعماريان قد أكملا استعداداتهما العسكرية والتموينية. وفي مطلع أيار/ مايو حدث الهجوم المعادي الإسباني والفرنسي.

إستسلام الخطابي:

ذكرت مصادر موثوقة ان قوات المستعمرين الفرنسيين والإسبان بلغت (**425000**) ألف جندي، وكان الهجوم المعادي في مطلع أيار/ مايو **1926**، وعلى مواقع الريفيين، مقابل بضعة آلاف مقاتل ريفي. ونجح الطرفان الاستعماريان المزودان باحدث الأسلحة والمعدات في محاصرة ثورة الريف بثلاث حملات ضخمة من الشمال والجنوب، فاستسلم الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي للفرنسيين في **27** أيار/ مايو **1926**. ولم يكن استسلامه ضعفاً وخوراص بل كان وعياً عالياً بالمسؤولية تجاه الشعب خوفاً عليه من الإبادة الجماعية أمام الالة الحربية الاستعمارية. وكان لاستسلامه الاثر المحزن في نفوس أبناء المغرب، وأبناء الامة العربية عامة، فكتبت صحيفة «نداء الشعب» تحت عنوان [دمعة على الريف] تقول: «اصطكت الركب واستولى الفزع والحزن على جميع أبناء العروبة ساعة نقل اليهم البرق تسليم البطل العربي الأمير محمد بن عبد الكريم للفرنسيين بعد أن جادلهم جلاداً بيض صفحة العرب واعاد إلى الذاكرة مفاخرهم الحربية والوطنية...». ثم اثنت على صمود الخطابي وبسالته ولم تر في استسلامه هزيمة، وإنما كان ذلك تعبيراً عن الشعور بالمسؤولية الإنسانية فقالت: «وبقي يجاهد زمناً غير قصير بصدق العقيدة

وشرف النفس ويقاوم دولتين عسكريتين كبيرتين، فنكس غير مرة اعلامها ودحر جيوشها، ولكنه اضطر اخيرا وهو الابي العيوف إلى التسليم محاولاً بهذه الحركة حقن دماء عزيزة عليه بعد ان اعتقد ان اراقتها لاتثمر نفعاً لبلاده ولا تزيدها إلا جراحاً»[1].

بقي الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي سجيناً في قبضة الفرنسيين حتى بداية أيلول/ سبتمبر **1926**، حيث نفاه الفرنسيون مع شقيقه إمحمد وعمهما عبد السلام وعوائلهم إلى جزيرة «رينيون» في المحيط الهندي. وبعد ترحيله استمر أبناء الريف بشكل محدود في كفاحهم ضد المستعمرين حتى منصف عام **1927**.

الدعوة إلى نصرة ثورة الريف:

حظيت ثورة الريف وقائدها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي بتمجيد واضح وبدعوة لنصرتها من قبل الصحافة العراقية، تقديراً للكفاح البطولي ضد الاستعمارين الإسباني والفرنسي. فقد مجدت الصحافة جهود الأمير بتحقيق الوحدة الداخلية لإقليم الريف قبل إعلان ثورته ضد الاحتلال، وقدرته على تعبئة السكان ضمن الإطار الوطني لتحقيق حرية واستقلال البلاد ووحدتها.

ان قيام ثورة الريف ضد الاحتلال الأجنبي كان مثاراً للفخر كما ذكرت إحدى الصحف بالقول: «هناك على مقربة من جبل طارق وقبور العرب المندرسة شبت الحروب بين العرب والإسبان، وفي تلك الأنحاء النائية في إفريقيا العربية، قام عبد الكريم البطل ومزق رايات الإسبان وشتت شملهم بعزمه وشهامته...»[2]. كما إشادة صحيفة «العالم العربي» بهذه البطولة الريفية التي تحمل نفحات التاريخ الكفاحي العربي ضد قوى الاستعمار، والاستشهاد في الدفاع عن الحرية والاستقلال

(1) صحيفة نداء الشعب، 31 أيار/ مايو 1926.

(2) صحيفة الاستقلال، 28 أيلول/ سبتمبر 1923.

العربية بقولها: «يشهد التاريخ ووقائعه، ان العربي وقد طبعوا على الحرية، وقد نشأووا وارض الله بينهم والسماء الفسيحة سقفهم، لاينقادون للاستعباد ولايعنون للمتحكمين، وقد يتحملون الضيم فترة من الزمان ولكن لايلبثون ان ينهضوا ويثبوا وثبة الليوث على خصومهم، فلا النار ولا الرصاص ولا القنابل ولا أي شيء كان يصد غاراتهم، وياما أرخص الأرواح عندهم يوم الوغى»[1].

وعن الرفض القاطع للحماية الإسبانية، والإصرار على مواجهة المستعمر، اشادت صحيفة «الاستقلال» بقول الأمير الخطابي: «أنا لا أرضى بإسبانيا حامية وأنا الشريف العزيز ذو الكيان السياسي المستقل الذي حاربت من اجله وما زلت احارب وسأحارب حتى النفس الأخير...»[2]. كما اشادت صحيفة «العالم العربي» بالدفاع الريفي الذي هو دفاع عن قضية حق وعدل، ودعت إلى الثبات من أجل الحياة الحرة الكريمة، وبين الإسبان الذين ما جاؤوا إلى البلاد إلا لاستعمار الأرض والشعب، فقالت «لايستطيع أحد ان ينكر الفرق المشهود بين الريفيين الذين يدافعون عن بلادهم واوطانهم ومنازلهم وذراريهم موقنين ان عزهم وذلهم وشقاءهم وسعادتهم بل حياتهم ومماتهم على ثبات اقدامهم وصدقهم في منازلة عدوهم، وبين هذا العدو الذي ما جاس خلال ديارهم إلا جراً لمغنم أو طمعاً بربح يرجوه، فشتان بين الحالتين وبعد ما بين الغايتين»[3].

وكذّبت صحيفة «العالم العربي»، نقلاً عن الخطابي، الادعاء القائل بوجود شركات وضباط أجانب يساعدون ثوار الريف في كفاحهم، فأشارت إلى حقيقة تاريخية معروفة بصحتها «أنه لاصحة لوجود ضباط أجانب يدربون جيشنا

---

(1) صحيفة العالم العربي، 6 أيلول 1924.

(2) صحيفة الاستقلال، 16 نيسان/ إبريل 1925.

(3) صحيفة العالم العربي، 28 أيار/ مايو 1924.

ويقودونه، فضباطنا كلهم من الريفيين»[1]، كما نفت وجود أي علاقة بين بريطانيا ودولة الريف مستشهدة بقول تشمبرلين رئيس الوزراة البريطانية آنذاك[2].

وانفردت صحيفتا «الاستقلال) و«العالم العربي» المعروفتان بخطهما الوطني والقومي في الدعوة إلى نصرة ثورة الريف المغربي وقائدها محمد بن عبد الكريم الخطابي، وتنبيه المغاربة والعرب والعالم الإسلامي إلى هذه الثورة ومخاطر التحديات الاستعمارية التي تواجهها والعمل على مؤازرتها ودعمها. وفي هذا المجال نبهت صحيفة «العالم العربي» قائد ثورة الريف إلى مخاطر التعاون الدولي للقضاء على الثورة فقالت: «... فالمهمة التي تدعوه إليها طبيعة الموقف هي ان يكون سياسياً وعسكرياً في وقت واحد لكي يستطيع ان يستفيد من الحالة الدولية التي تحف به كما يستفيد من الحالة العسكرية، وليس من المأمول ان يدركه الفشل إلا إذا سها عن الحالة الدولية ولم يعمل تجاهها العمل اللازم في الوقت المناسب»[3].

وكان لصحيفة «الاستقلال» الدور البارز والرئيس في الدعوة إلى نصرة ثورة الريف، وقد دعت في إحدى مقالاتها الشعب العراقي إرسال برقية تبريك للخطابي وبرقية احتجاج إلى «عصبة الأمم» ضد اعتداءات الإسبان، وبرقيات حث لابناء العروبة على مساندة الثورة، والعمل على جمع الإعانات والأدوية لثورة الريف[4]. وفي مقال آخر، دعت الشعب العربي إلى إغاثة الريفيين بقولها «... وإذا كنا نحن معاشر العرب لانعطف على هؤلاء المغاوير البؤساء بشيء مما يزيد عن حاجاتنا، يخفف آلامهم ويضمد جراحهم ويحفظ فيهم روح المقاومة، فمن إذا يعطف عليهم

(1) صحيفة العالم العربي، 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1924.

(2) صحيفة العالم العربي، 19 شباط/ فبراير 1925.

(3) صحيفة العالم العربي، 30 آذار/ مارس 1924.

(4) صحيفة الاستقلال، 19 تشرين اول/ أكتوبر 1923.

ياترى»[1]. وفي الدعوة نفسها، وتحت عنوان [ألا تسمعون صوت الحق] قالت: «...وأنت أيتها الأقطار العربية المحبوبة، هل تتوجعين لألام أختك مراكش أم أنت مشغولة عنها بالآمك وأوجاعك؟»[2].

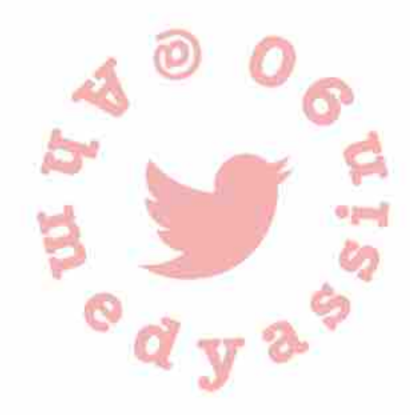
وفي مقال آخر، دعت الشعب العراقي والعالمين العربي والإسلامي إلى نصرة الثورة الريفية، فقالت «... ولانخال أن قوماً أقرب وأحق لمساعدته نحن عرب العراق خاصة وسائر الأقطار العربية عامة... فلذلك يجب ان نساعد هذا البطل المغوار ونكاتف في هذه الظروف التي يسعى العرب لاعادة عزهم وسلطانهم... أيها العرب النجباء ينادي هذا الزعيم، وبكم بعد الله يستغيث... أفلا نجيبه؟... فأجيبوه، أجيبوه، وخذوا بناصره وشدوا أزره، فوالله إنه داعي الله في تلك الربوع[3].

ان متابعة ما كتب في الصحافة العراقية عن ثورة الريف وقائدها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، يقدم صورة متكاملة عن قائد الثورة، والتنظيمات العسكرية والسياسية لثورة الريف، والتعرف على طبيعة التحدي الاستعماري الإسباني والفرنسي لهذه الثورة وأهدافها، وهي أهداف استعمارية معروفة تتلخص في القضاء على كل حركة وطنية تسعى إلى الحرية والاستقلال والوحدة في الوطنية والقومية.

(1) صحيفة الاستقلال، **11** تشرين اول/ أكتوبر **1923**.

(2) صحيفة الاستقلال، **14** تشرين اول/ أكتوبر **1923**.

(3) صحيفة الاستقلال، **16** شباط/ فبراير **1923**.


@Ahmedyassin90

محمد بن عبد الكريم الخطابي

ومشروع الوحدة والنهضة في مواجهة التحديات الاستعمارية في المغرب العربي

مدخل

أدى إعلان الحماية الثنائية على المغرب عام **1912** إلى رد فعل شعبي عفوي في كافة أنحاء المغرب بعد أن سقطت المؤسسة السياسية المغربية الحاكمة اسيرة الحماية في الشمال والجنوب، وقد توزع النضال المسلح على اربع جبهات رئيسية في عموم المغرب ووراء قيادات شعبية:

- جبهة الأطلس الكبير
- جبهة الأطلس المتوسط
- جبهة تافيلالت وايت عطا

وقد استمرت هذه الجبهات الثلاث في الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي حتى منتصف الثلاثينيات. أما الجبهة الرابعة، فقد كانت في شمال المغرب في إقليمي جبالة والريف، وقد استمرت حتى عام **1926**[1].

تعد ثورة الريف (**1919-1926**) التي قادها محمد بن عبد الكريم الخطابي (**1882-1963**) واحدة من أكبر الثورات التحريرية العربية، وهي وان جاءت متأخرة عن شقيقاتها من ثورات المغرب بعد إعلان الحماية الثنائية، إلا انطلاقتها ومسيرتها الكفاحية وطموحاتها وأهدافها، وما تمخض عنها من أفكار سياسية وعسكرية ونهضوية جعلت منها قاعدة لتأسيس مشروع وطني قومي وحضاري

---

(1) علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، عبد السلام جسوس، (تطوان 1948)، ص105-108.

عربي للرد على التحديات الاستعمارية التي تستهدف على الدوام الوجود القومي والحضاري للإنسان العربي، وسعيه الدائم لبناء الدولة العربية الموحدة والمتحررة والمتقدمة. إن المشروع التعبوي المواجه الذي وضع أسسه الخطابي في ثورة الريف في الصفحة الأولى (1919-1926) من مشروعه، وانضجه وانتقل به من الإطار المحلي في الشمال المغربي إلى الإطار الوطني، ثم إلى الإطار المغاربي الإقليمي الأوسع وصولاً إلى الإطار العربي الشامل في الصفحة الثانية (1947-1963) الذي كانت القاهرة مقره يعد مشروعاً نهوضياً قابلاً للتحقيق والسير على خطاه. ويمكن تعريفه بأنه «مجموعة التعبيرات العسكرية والسياسية والفكرية والاقتصادية والثقافية التي حملتها حركات التحرر في الوطن العربي.. منذ الإحساس بوطأة الاستعمار المباشر...» ولعل في وجه من وجوه هذه المعاني المتعددة، يمكننا ان نفهم في هذا السياق ثورة الريف المغربية ومشروعها النهضوي، التي قادها محمد بن عبد الكريم الخطابي[1].

(1) وجيه كوثراني، أزمنة في مشروع النهضة العربية والإسلامية، مجلة المستقبل، العدد (120) السنة (1989)، ص6.

التعبئة الوطنية والانطلاق بين الارتكاز على المرجعية التاريخية والواقع المعيش

ان تشكل المشروع النهضوي الوطني والقومي والحضاري للخطابي جاء بعد مرحلة طويلة من الجهود والتعبئة الثقافية والسياسية قادته إلى وضع المشروع موضع التنفيذ الفعلي عام **1919**[1].

منذ عام **1919** وحتى منتصف عام **1921**، بدأ الخطابي وبالتعاون مع والده وعمه وشقيقه محمد الخطابي، جهوداً تعبوية، بتوعية الناس، بحقيقة الاطماع الاستعمارية من أجل تهيئة النفوس والعقول للكفاح في سبيل الحرية والاستقلال والوحدة الوطنية. وقد كان الموروث التاريخي للامة العربية ولرموزها الجهادية والسياسية والحضارية، ولفترات الصراع التاريخي مع الغرب وخاصة في الأندلس، هو الأساس في إنهاض واستجاشة المشاعر والحس الوطني والقومي في منطقته، مثلما كانت التوعية بحقيقة الاسياسة الإسبانية والفرنسية تجاه البلاد عام واقعاً ماثلاً للعيان، إلى جانب استشهاده بنضالات المشرق العربي ايضاً، مما عمّق الإحساس بوطأة التحدي الغربي لشعب كانت امته فاعلة في التاريخ وصنع الحضارة الإنسانية[2].

---

(1) ولد محمد بن عبد الكريم الخطابي عام **1882** في قرية اجدير قرب خليج الحسيمة في الساحل الشمالي للمغرب من اسرة ريفية متواضعة، ذات جذور دينية وثقافية.

(2) انظر بالتفصيل عن مؤرخ معاصر: محمد محمد عمر القاضي: اسد الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي، مطبعة ديسبريس، (تطوان **1981**)، ص**92-93**.

أثمرت جهود الخطابي عن تحقيق وحدة داخلية في إقليم الريف في الشمال المغربي، من خلال المصالحة الاجتماعية وخلق وعي وطني يرتفع فوق النزعات القبلية والمصالح الشخصية. فقد كان كما يقول شاهد عيان، شغله الشاغل «هو المصالحة والتوفيق بين الناس المتعادية ليتحدوا ويتصالحوا وينسوا الأحقاد والعداوة التي كانت قد عمت وترعرعت بين الأفراد والجماعات وحتى النساء والأطفال في جميع المداشر والقرى»[1].

جاء هذا البناء الاجتماعي التوحيدي الداخلي من إدراك الخطابي العميق لأهمية الفعل الوحدوي، فقد امتلك القدرة على تقدير قيمة القوى الجماعية وتوجيهها، حتى استطاع ان يكسب الولاء الجماعي لقيادته في مؤتمر شعبي عقد في 21 شباط/ فبراير 1921 حيث أكد الجميع على السير وراء قيادته والاستعداد «للدفاع عن وطننا وشرفنا بكل ما نملكه من الغالي والرخيص والأرواح»[2]. وعلى صعيد الجبهة الداخلية، استطاع الخطابي ان يوجد مجتمعاً موحداً واعياً من الناحية الدينية والوطنية والقومية، وهذا الوعي بدأ يتطور وينضج في ضوء إدراكه لطبيعة المستعمر الغربي، وما يجرُّه على البلاد والعباد بشكل ارتقى إلى مستوى التحدي الاستعماري. وان تطور هذا الوعي كما جاء عن الخطابي «ابتغاء تهيئة المشاعر للنضال الذي علينا ان نخوضه ضد إسبانيا، وقبل كل شيء وضع حد للفوضى، وبناء وحدة أبناء الريف»[3]. وقد وصل الحماس الوطني الواعي والهادف إلى درجة أن اهالي المنطقة اخذوا يبيعون ماشيتهم من أجل امتلاك السلاح للدفاع عن الوطن رغم

(1) القاضي، المصدر نفسه، ص94، اللوه، المصدر السابق، ص258؛ البوعياشي، المصدر السابق، ج2، ص47-50.

(2) المصدر نفسه.

(3) عبد الرحمن يوسفي: مؤسسات جمهورية الريف، عن كتاب، الخطابي وجمهورية الريف، دار ابن رشد، (بيروت 1980)، ص70.

ظروف القحط والجفاف انذاك التي شهدها إقليم الريف إلى جانب الحصار الإسباني والفرنسي من كل جانب»[1].

لقد كانت الوحدة الداخلية لإقليم الريف ضرورية لتحقيق الخطوة الثانية وهي «طرد الغزاة المستعمرين لتحقيق استقلال الريف»[2] وكانت خطوتان لابد منها لتحقيق المشروع الوحدوي النهضوي للمنطقة المحررة من الشمال المغربي، وفي كافة المجالات.

رافق الفعل التعبوي، تشكيل «جيش شعبي» ليكون النواة القتالية لمواجهة الوجود الاستعماري الإسباني والفرنسي، وقد قام بالتدريب وتعليم أساليب القتال مستفيداً من خبرته أثناء وجوده بين الإسبان في مليلية وتعرفه على التنظيمات العسكرية وتدريباتها وتسليحها. وقد اعتمد منذ البداية أسلوب حرب الكمائن «حرب العصابات» لتجاوز حالة عدم التكافؤ في الإمكانات القتالية والعددية مع الخصم، حيث القوات المحتلة كثيرة العدة والعدد، فكانت البداية في المواجهة العسكرية ضد الاحتلال الإسباني والفرنسي والتي استمرت خمس سنوات بدون توقف.

حروب التحرير، المزاوجة بين الصراع العسكري وإدارة الصراع سياسيا

استطاع الإسبان بين أعوام **1912-1921**، ان يحتلوا كافة المناطق المحددة لنفوذهم بموجب اتفاق **27** تشرين الثاني/ نوفمبر **1912** مع فرنسا فانتشرت

---

(1) c.r. Pennel: order and the formation of an islamic resistance of european coloniallsm, the rif 1921-1926, p. 27.

(2) ماريا روزا دي مادارياغا: الحزب الاشتراكي الإسباني والحزب الشيوعي الإسباني في مواجهة حرب الريف، عن كتاب الخطابي.. ص245.

معسكراتهم في داخل الشمال المغربي (إقليم الريف-إقليم جبالة) بشكل واسع. فإلى جانب انتشارهم في إقليم جبالة، بلغت اعداد معسكراتهم في إقليم الريف (196) معسكراً. وقد كان لها الانبثاث العسكري الواسع اثره في تمكين السياسة الإسبانية من العدوان على الأرض والشعب كما أرادوا من استعمارهم للبلاد.

وفي الجبهة الوطنية المقابلة التي قادها الخطابي، وبعد الجهود التعبوية الدينية والثقافية والسياسية والعسكرية التي مارسها، تمكن من تهيئة نواة الجيش الشعبي، وبدأ عمليات التحرير بقوات بلغت (300) مقاتل في تحرير منطقة (أبران) في الأول من حزيران/ يونيو 1921. وبعد اقل من شهرين، ونتيجة للانضمام الشعبي الواسع لقواته، تمكن من خوض معركة ضارية بثلاثة الألف مقاتل، ضد القوات الإسبانية التي كانت معسكرة في أنوال، حيث المقر الرئيسي للقيادة وللقوات الإسبانية وتمكن من احراز نصر ساحق في معركة (انوال) الخالدة في 24 تموز/ يوليو 1921، واعترفت وزارة الحربية الإسبانية، بأن خسائر إسبانيا في هذه المعرقة بلغت (19) ألف قتيل، و(4300) جريح، إلى جانب (570) اسير، إضافة إلى مئات المدافع والرشاشات وملايين الإطلاقات، والمواد التموينية والطبية[1]. وكان لهذه المغانم اثرها الكبير في استمرار عمليات التحرير، كما نقل عن الخطابي نفسه، حتى استطاع في مطلع عام 1925 ان يحرر ويوحد إقليمي الريف وجبالة، ويقود البلاد من خلال حكومته التي انشأها في 19 أيلول/ سبتمبر 1921 لتسيير شؤون الإدارة المحلية، وقد اتخذ من قرية (اجدير) عاصمة لـ (جمهورية الريف) التي أصبح رئيسا لها. وأعلن محمد بن عبد الكريم الخطابي في اعقاب تأسيس «دولة الريف» عن «الميثاق القومي». وقد جاءت الفقرة الأولى منه لتؤشر البعد الوطني المغربي من الكفاح الذي

---

(1) Jean Brignon: Histoire Du marcoc, Hatier, (casablanca 1982), p. 387.

لايقتصر على الشمال المغربي وإنما لجميع بلاد المغرب، «عدم الاعتراف بأي معاهدة تمس بحقوق مراكش – المغرب – أو تكون لها علاقة بمعاهدة 1912»[1].

قادت هزيمة الإسبان أمام الشعب المغربي وقيادة الخطابي، إلى اتخاذ موقع الدفاع عن المناطق الساحلية التي كانت بايديهم منذ زمن في مليلية وسبتة والجزر الجعفرية، كما قادت إلى قيام الفرنسيين في الجنوب المغربي برد فعل معادي لدولة الريف المستقلة في مناطق نفوذها في الجنوب (إقليم الورغة) عام 1924. وقد كان الخطابي يدرك طبيعة النوايا العدوانية المبيتة للفرنسيين ضده منذ انتصار انوال عام 1921. فقد صرح الجنرال ليوتي (1912-1925) المقيم العام الفرنسي في المغرب العربي الجنرال ليوتي بانه لن يسمح لهذه المنطقة المحررة المستقلة ان تكون «قطب جاذبية لجميع اولئك الذين يطمحون باستقلال غربي إفريقيا الإسلامية»، وعدم السماح لهذه التجربة ان تكون قطب جاذب ونموذج للتحرر، وإنما عدم السماح لها لأن تأخذ حجماً أكبر من الحدود التي يريدون، فأشار ليوتي «إني أحب الريفيين كما هم ولكنني لا أريد ان يصبحوا كباراً[2]»، وعلى الرغم من المحاولات الدؤوبة للخطابي طيلة أعوام 1921-1924 في تجنب الاصطدام مع الفرنسيين لئلا يضع نفسه بين طرفي كماشة، إلا أن العدوان الفرنسي على أراضي تابعة لحكومة الريف في منطقة الورغة، قاده إلى الدخول في صراع عسكري ضدهم، فإلى جانب الاعتبارات الوطنية كانت منطقة الورغة ذات إمكانات اقتصادية كبيرة، مما كان يعني إلى جانب العدوان العسكري على الارض، عدواناً وهيمنة على إمكانات اقتصادية هو في حاجة ماسة اليها. وفي هذا المجال أشار الخطابي بقوله «ان ما فاجأتنا به فرنسا في الجبهة الجنوبية باعتدائها وظهور نواياها في القضاء على اشرف شي لدينا وهو

(1) رشدي الصالح ملحس: سيرة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي بطل الريف ورئيس جمهوريتنا، (المطبعة السلفية) (القاهرة 1925)، ص32.

(2) فارس، تنظيم الحماية الفرنسية، ص111.

الاستقلال بشكل لايتطرق إليه الشك، يقضي علينا باتخاذ الاهبة للطوارئ والاستعداد لكفاح طويل مرير فرضه علينا قوم لايعيشون إلا بواسطة السلب والنهب والغدر»[1]. وعليه، فقد فتحت الجبهة الجنوبية، وكان الصدام الواسع النطاق على جبهة طولها 300كم من حدود الجزائر حتى المحيط الأطلسي، وقد أحرز الخطابي انتصارات كبيرة، وجرت معارك طاحنة كان أهمها معركة البيبان والكيفان، وكادت العاصمة المغربية فاس ان تحرر من أيديهم حتى منتصف عام 1925، لكن مرحلة جديدة بدأت من التحالف الاستعماري بين فرنسا وإسبانيا.

كان الخطابي وهو يقود الصراع العسكري ضد المحتلين يدير في الوقت نفسه، الصراع سياسيا في داخل المغرب وخارجه لكي يستجمع كل القوى الشريفة المناهضة للاحتلال. فقد بعث الكثير من الرسائل إلى جميع أنحاء المغرب يدعو فيها الشعب المغربي وعلماءه إلى تأييد حركته التحررية، وكان من نتائجها ظهور حركة شعبية نذرت نفسها لنشر الدعاية للمقاومة الريفية وتأليب الشعب ضد الاحتلال الفرنسي، وقد اثمرت هذه الجهود عن موقف كفاحي سلمي، فقام الناس بمقاطعة مدارس الحماية الفرنسية في العاصمة فاس، كما حاول الخطابي توحيد الجهود مع قيادات المقاومة في الجبهات الثلاث في منطقة النفوذ الفرنسي[2].

وفي الخارج سعت حكومة الريف بكل جهدها لعرض قضية الحرية والاستقلال على الرأي العام الدولي، ومحاولة الحصول على تأييد شعبي ورسمي عالمي، وكان ذلك من خلال الوفود التي بعثها، والرسائل التي أرسلها إلى كل من باريس ولندن وروما، وإلى عصبة الأمم وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الاحمر، وإلى الاحزاب والاتحادات المهنية، طيلة أعوام 1922-1924 يؤكد من خلالها

(1) امين سعيد: ثورات العربي في القرن العشرين، دار الهلال، (القاهرة، د.م)، ص200.

(2) عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، الشركة المغربية للطبع والنشر، (الرباط 1976)، ج1، ص27.

رغبته في احلال السلام بين أطراف الصراع والتفاوض في شروط الصلح على أساس استقلال البلاد استقلالاً تاماً، والتأكيد على منطق القوة في التفاوض وان الرغبة في احلال السلام لم تأت من موقع الضعف، وخاصة ان الفترة **1922-1924** كانت فترة انتصارات للقوات المغربية «والا فالحسام خير حكم». كما افضى إلى الصحافة الأجنبية باحاديث مطولة عن قضية التحرر مؤكداً هذا الاتجاه، ففي واحد احاديثه إلى صحيفة الديلي ميل البريطانية قال «... نحن قوم نحب السلام ولكننا نأبى المذلة والضيم، وها نحن قد عاهدنا الله والشرف العربي ان ندافع عن استقلالنا الذي يهدده الأجنبي الغاصب غراما بالاستعمار الممقوت من جميع الشعوب الابية الحرة، نحن لانحب الحرب ونحبذ السلام على شرط اجابة مطالبنا العادلة، اما إذا أراد عدونا حرباً فلتكن حربا أبدية بيننا ولتهدر دماء الابرياء على مذبح استعمارهم الوحشي البعيد عن الإنسانية وفي سبيل مطلبنا المشروع»[(1)].

في ظل هذه الاجواء، حيث كانت يد تقاتل دفاعا عن الحرية والاستقلال والوحدة الوطنية، كانت هناك يد تعمل لتحقيق النهضة الداخلية في كافة المجالات أي بناء على صعيد الإنسان والارض، وتنمية للأفكار والشخصية ولانضاج الوعي الوطني والسياسي على كافة الاصعدة. وعليه فقد جرت تطويرات مهمة ونوعية للمناهج التعليمية، حيث ادخلت العلوم العصرية في الدارسة إلى جانب العلوم التراثية، ولاول مرة تدخل الأناشيد الوطنية في المدارس. كما جرت إصلاحات نوعية في المجال الاقتصادي، والزراعي منه خاصة، إلى جانب الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والصحية والمواصلاتية، وقبل كل شيء بناء حكومة عصرية وعلى أساس من الديمقراطية، إلى جانب الاهتمام بسيادة القانون وتحقيق العدالة في كل شيء. وقد اعترف الصحفيون الأجانب الذين زاروا البلاد خلال تلك الفترة بما أحدثه الخطابي

(**1**) للتفاصيل عن النضال السياسي انظر: داهش، جمهورية الريف، ص**218-235**.

من تغييرات في البنى الداخلية بشكل مدهش وملفت للنظر، ومشيدين بقدراته وثقافته وعزمه[1].

وقامت في تلك الفترة (1921-1925)، حيث الانتصارات العسكرية على قوى الاستعمار الإسباني والفرنسي، وتضامن عربي إسلامي مع ثورة الريف والصدى العالمي للثورة ولتجربتها الناهضة على مستوى الداخل اتصالات بين فرنسا والإسبان لعقد تحالف بين الجانبين للقضاء على الخطابي وثورته، وعلى هذا جرت في منتصف عام **1925** مفاوضات اثمرت عن خمسة اتفاقيات سياسية وعسكرية واقتصادية، واستعد الطرفان الاستعماريان طيلة عام للانقضاض على الثورة الريفية، وكان ذلك في أيار/ مايو **1926** حيث هاجم المستعمرون من كل الجهات، ثورة الريف وبقوات بلغت أكثر من نصف مليون جندي مزودين بمختلف الأسلحة والمعدات الحديثة، إلى جانب مساندة جوية أمريكية بسرب من طائرات بقيادة الكولونيل سويني بالإضافة إلى المساندة البحرية البريطانية[2]، حيث أكدت هذه القوى تضامنها تجاه قوى التحرر العربي والعالمي، ولازالت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وقوى الغرب بدرجات مختلفة، تسعى إلى ابقاء حضورها الاستعماري تحت واجهات مالية واقتصادية وعسكرية وثقافية وغيرها من أساليب الابتزاز ومحاولات الاحتواء والقضاء على «الهوية» لابقاء التبعية للمراكز الاستعمارية.

استطاع التحالف الاستعماري الاطباق على الثورة الريفية في منتصف أيار/ مايو **1926**، حيث تم بعدها في **27** أيار/ مايو أسر الخطابي ونفيه مع اسرته إلى جزيرة الرينيون في المحيط الهندي، وبقي هناك أكثر من عشرين عاما، استقر بعدها

(1) للتفاصيل عن التغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، انظر: داهش، المصدر نفسه، ص**140-188**.

(2) هاجم الفرنسيون من الجنوب ثورة الريف بقوات بلغ عددها (**325**) ألف جندي.

في القاهرة منتصف عام **1947**، حيث تبدأ الصحفة الثانية من مشروعه القومي والحضاري حيث الدائرة المغاربية والعربية تتوضح بشكل جلي.

الخطابي والعمل الوحدوي، من الوحدة الوطنية إلى الوحدة القومية

تبدأ الصحفة الثانية من المشروع الوحدوي النهوضوي للخطابي في مصر أعوام **47-1963** حيث استقر في القاهرة بعد نفي دام أكثر من عشرين عاماً[1]. وفي القاهرة يتوضح البعد المغاربي والعربي في مشروع الخطابي. وفي القاهرة، كان لابد لشخصية محمد بن عبد الكريم ان تكبر وتفرض نفسها، فالمثال الذي اعطاه قبل عشرين عاماً، أصبح أكثر من أي وقت مضى امرا راهنا، فقد اتخذ استقراره في مصر أهمية معنوية بقدر ما اتخذ أهمية سياسية، وبدون تأخير يضع الخطابي نفسه في مجرى الأوضاع ويقرر المشاركة في النشاط المغاربي والقومي العربي، وانتقل بوجوده النشاط المغاربي، من مجرد عمل اعلامي محض واتصالات محدودة من خلال «مكتب المغرب العربي» إلى تنظيم وعمل عسكري إلى جانب العمل السياسي والاعلامي، واتخذ «جو المسألة القومية أبعاداً مختلفة» وبدأ التضامن العربي يتبين بشكل أكثر تأثيراً واكثر تحركاً ولاسيما في منظمة الأمم المتحدة، وبهذا وضع الخطابي نفسه داخل الإطار المغاربي الواسع، ولم يكن هذا ليعني عنده موقفاً ظرفيا «فقد كان دائماً مقتنعاً بوحدة المغربي، ففي ذروة اشتداد حرب الريف لم يكن يتوقف عن إرسال النداءات

(1) في **23** أيار/ مايو **1926**، استسلم الخطابي للقوات الفرنسية بعد ان اطبقوا عليه وبالتعاون مع القوات الإسبانية من كل الجهات، في **27** أيار/ مايو نفي إلى جزيرة الرينيون في المحيط الهندي، حيث قامت الحكومة الفرنسية بنقله للاستقرار في فرنسا لتتخذ منه مركز ضغط على الملك محمد الخامس والحركة الوطنية المغربية وبوصوله قناة السويس تمكن من الهروب بمساعدة مكتب المغرب العربي وجامعة الدولة العربية، وكان ذلك في **31** أيار/ مايو **1947**.

«إلى الأخوة في الجزائر وتنوس»[1] للعمل على توحيد الكفاح ضد الاستعمار لأن الوحدة تصنع القوة.

في القاهرة ترأس محمد بن عبد الكريم الخطابي «لجنة تحرير المغرب العربي» وهي إحدى اللجان المنبعثة عن «مكتب المغرب العربي» وأخطرها، وقد ضمت جميع فصائل الحركات الوطنية المغاربية في داخل المغرب العربي وخارجه[2].

في **9** كانون الأول/ ديسمبر **1948** بناء على الفقرة **(3)**، من قرارات مؤتمر المغرب العربي بـ «تكوين لجنة من قادة الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل للكفاح المشترك» فقد تم تشكيل لجنى عرفت باسم «لجنة تحرير المغرب العربي». وقد ترأسها محمد بن عبد الكريم الخطابي، وانتخب رئيسا بصفة دائمة. ولعل أبرز ما تميزت به هذه اللجنة أنها آمنت بالكفاح المسلح كطريق وحيد لانتزاع الحقوق المغاربية من القوى الاستعمارية التي تخاف ولاتخجل، بعد ان تبين عجز أسلوب العمل السياسي في تحقيق ذلك[3].

ان مشروع الخطابي الوحدوي في إنقاذ البلاد المغاربية من الاحتلال الاستعماري الفرنسي (والإسباني)، يتجسد في القرارات التي اذاعها في **5** كانون الثاني/ يناير **1948**، والتي يتوضح فيها البعد المغاربي والعربي من كفاحه، فقد جاء في مقدمة القرارات قوله «.. في عصر تجهد فيه الشعوب بالاضطلاع بمستقبلها حيث بلدن المغرب العربي تتطلع إلى استرجاع استقلالها المغتصب وحريتها المفقودة،

(1) محمد زنيبر: دور عبد الكريم في حركة التحرر الوطني في المغرب، عن كتاب الخطابي، ص403.

(2) خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، وصل عدد من قادة ومناضلي حركات التحرر الوطني في أقطار المغرب إلى القاهرة وشكلوا (جبهة شمال إفريقيا) في تشرين الثاني/ نوفمبر 1944.

(3) الجابري، المصدر السابق، ص21؛ حسين، المصدر السابق.

يصبح من الضرورة الطاغية لكل الزعماء السياسيين في المغرب ان يتوحدوا ولكل الاحزاب التحررية ان تتحالف وتتساند لانه في هذا تكمن الطريق التي سوف تقودنا إلى تحقيق أهدافنا وآمالنا.. من الآن فصاعداً قضيتنا تدخل مرحلة حاسمة من تاريخها مكونين جبهة قومية من (25) مليون نفس مجمعين ومتطلعين إلى هدف واحد هو الاستقلال الشامل للمغرب العربي...» وآمن، الرجل، بأن الوحدة تصنع القوة، وانه بقوة العمل الوحدوي «... سوف يكون بإمكاننا الوقوف في وجه الغاصبين...» ولم ينس الخطابي وهو يتعامل مع القضية المغاربية بكل ابعادها، ويهيىء لمواجهة التحدي الاستعماري، من ان يربط النضال المغاربي بنضال العرب التحرري من أجل فلسطين، قضية العرب المركزية وخاصة بعد قرار التقسيم الصادر في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، فقال «أحيي اخواننا مجاهدي فلسطين الشقيقة داعياً لهم بالفوز والنصر، مؤكدا لهم تضامن الأقطار المغربية معهم وعزمها على اتخاذ الوسائل الممكنة للاشتراك في إنقاذ بلادهم والمحافظة على عروبتها ووحدتها»[1].

اكد الخطابي في قراراته ذات البعد المغاربي والعربي، على ان «المغرب لعربي كله جزء لايتجزأ من الوطن العربي»، وعلى الانتماء الإسلامي للمغرب العربي والعمل لخدمته، والتأكيد على «توحيد المغرب العربي عن طريق الكفاح المسلح» من أجل «خلق الدولة المستقلة المتحررة من الاستعمار» وجعل قضية الوحدة المغاربية «كخطوة اولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة». وقد ربط في هذا المشروع الوحدوي على صعيد الدائرة المغاربية، بالعمل من أجل قوة عسكرية مغاربية، وهذا لايتأتى إلا من خلال تهيئة الكوادر اللازمة، فاكد في قراراته على «جلب أكبر عدد من الطلبة من كافة أقطار المغرب العربي والحاقهم بالكليات العسكرية في القاهرة

(1) الرشيد ادريس: ذكريات عن مكتب المغرب العربي، الدار العربية للكتاب، (تونس 1981)، ص213.

ودمشق وبغداد ليكونوا النواة القتالية». وفعلاً استطاع الخطابي ان يؤسس «جيش العزيمة» من أبناء المغرب العربي حيث تم تدريبهم في القاهرة ودمشق وبغداد، وتم إرسالهم إلى تونس والمغرب والجزائر، ليواصلوا الكفاح المسلح مع أبناء الداخل، وليؤكدوا وحدة الكفاح وضرورته للحرية والتقدم. كما ربط بين الوحدة والنهضة الداخلية في كافة المجالات على صعيد الواقع ومن خلال تهيئة الأساس الاجتماعي لذلك، أي العمل على تهيئة كوادر علمية متخصصة في كافة المجالات، لأن التقدم هو القوة، وهو ضمانة للوحدة، والاهم في ذلك هو بناء الشخصية المغاربية والقضاء على الاستعمار الثقافي الفرنسي (والإسباني)، ومن هنا دعى في قراراته إلى «جلب طلاب من المغرب العربي وتوزيعهم على المعاهد والكليات لتكوين الكوادر اللازمة لتعريب الإدارة والتعليم في دولة المغرب المنتظرة»[1]. وفعلا استضافت جامعات مصر وسوريا والعراق الكثير من أبناء المغرب العربي الذين تهيأوا للقيادة في بلدانهم بعد التحرير.

كان الخطابي في مشروعه الوحدوي القديم – الجديد، وعلى الرغم من شيخوخته متطابقاً مع لغة وأسلوب الجماهير المغاربية التي أصبحت لديها القناعة بعجز الكفاح السياسي عن انتزاع الحقوق، وبأن العودة إلى فكرة الكفاح المسلح خاصة وان ذكريات الكفاح لازالت عالقة في الاذهان، هي وحدها القادرة في التطبيق على تحرير المغرب العربي من ربقة الاستعمار، والخطابي «كرجل مرتبط بالارض كان اقرب إلى هذه الجماهير ويشعر مشاعرها»[2]. وكان ذلك مبدؤه وسلوكه في حياته العادية وفي نضاله العسكري والسياسي ضد الاستعمار في الصفحة الأولى من كفاحه أثناء حرب الريف، أو في الصفحة الثانية، لابل، وعلى ضوء التجربة الأولى مع «عصبة الأمم» وخلال المرحلة الثانية من الكفاح، أكد بأن الطريق

(1) عبد الله، المصدر السابق، ص267؛ يحيى، المغرب العربي والاستعمار، ص98.

(2) زنبير، دور عبد الكريم، ص396.

إلى «منظمة الأمم المتحدة» لايجدي نفعاً، لأن القوى المسيطرة على مجلس الأمن وعلى المنظمة الدولية هي القوى الكبرى التي لايهمها إلا مصالها وبخاصة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، وقد كان واقع الاحداث العربية والعلامية ماثلاً امامه ومؤكدا عندما أشار «ان ما رأيناه مسبقاً أمام الأمم المتحدة ومجلس الأمن حول مصر وفلسطين واندونوسيا.. الخ يوحي لي بالتقليل من الثقة أو بالأحرى يجعلني حذرا كلياً ازاءالقيمة التي يمكن التعويل عليها من اللجوء إلى منظمات التحكيم الدولية» وعلى هذا الأساس من الادرلك لطبيعة المنطقة الدولية في هذه المنطقة الدولة، أكد ضرورة الاعتماد على الذات الوطنية والقومية، والاعتماد على النفس واستنفار الطاقات لمواجهة التحديات التي تستهدف الوجود القومي والحضاري للامة العربية، فقال: «إن مشاكلنا لايمكن حلها إلا بأيدينا نفسها، بالسلم كان ذلك أم بالحرب»[1].

ولعل أبرز المواقف القومية في مشروعه، هو موقفه من قضية فلسطين بعد احفاق الانظمة العربية في حرب **1948** فعاد مؤكداً على دور الجماهير، وعلى وحدة العمل العربي في التحرير، فقال مخاطبا عبد الرحمن عزام الامين العام لجامعة الدول العربية آنذاك، ومخاطباً الانظمة العربية، «أرجوكم اتركوا فلسطين لي وزوّدوني بما أحتاجه من طلائع شعبية في كل الوطن العربي ولكن لاتدخلوا الحرب أو تستمروا فيها كحكومات ودول وسوف نحرر فلسطين»[2]. وعلى أساس هذه القناعة في الاعتماد على الشعب واعتماد أسلوب الكفاح المسلح ووحدة الكفاح قومياً، بدأ في اعداد المقاتلين الواعين لطبيعة مهتهم واشرف بنفسه على تدريباتهم في معسكر العباسية قرب القاهرة، ومعكسر آخر قرب الإسكندرية وثالث في مرسى

(1) زنبير، المصدر السابق، ص406-407.

(2) علاء الدين محسن: اوراق مجهولة من عبد الكريم الخطابي، مجلة الوطن العربي، العدد (446) السنة (1985) ص31.

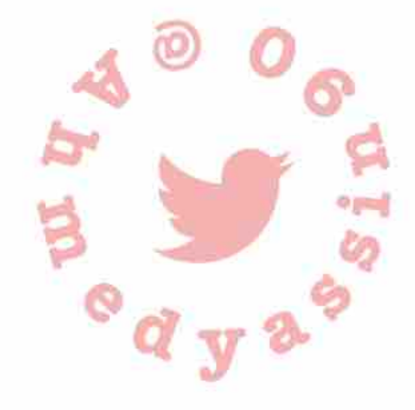
مطروح[1]. فضلاً عن معسكرات دمشق وبغداد، والتي شكلت «جيش العزيمة» الذي شارك في الكفاح الوطني المسلح في كل من تونس والمغرب والجزائر. وقد استمر الخطابي على موقفه من مواصلة الكفاح حتى التحرير الكامل لأقطار المغرب العربي، وظل مهجوساً بالكفاح المسلح كطريق وحيد لانتزاع الحقوق الوطنية والقومية.

---

(1) مصطفى العلوي: هكذا حارب الخطابي المحور الفرنسي والامريكي والإسباني، مجلة الدستور، العدد (414)، السنة (1986)، ص22.

القضايا المغاربية في المواقف العربية

الموقف العراقي أنموذجا



مدخل

سلكت فرنسا منذ احتلالها لأقطار المغرب العربي (الجزائر 1830، تونس 1881، موريتانيا 1903، المغرب 1912) على التوالي سياسة استعمارية مقيتة في كافة المجالات. وحاولت من خلال ذلك أن تبقي على وجودها لفترة زمنية طويلة وبخاصة في الجزائر. تمثلت السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب العربي بالإدارة المباشرة، وإنكار الحقوق السياسة للشعب، إلى جانب السيطرة الاقتصادية الكاملة. كما شجعت على الغزو البشري (الاستيطان) الفرنسي والأوربي بشكل عام لتعزيز النفوذ السياسي والعسكري. وكان من أبرز سمات السياسة الفرنسية العمل على إلغاء الهوية العربية الإسلامية والانتماء الحضاري العربي لسكان المغرب العربي (السياسة البربرية)، فكانت سياسة الاحتواء الثقافي المتمثلة بمحاربة اللغة والثقافة العربية والمؤسسات التعليمية والدينية في محاولة لـ «فرنسة» أبناء البلاد عامة، والبربر خاصة. كما سعت إلى التفتيت الاجتماعي والقومي بالضرب على الوتر العربي (عرب-بربر)، إلى جانب التمييز في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

كان من نتائج تلك السياسة الاستعمارية الفرنسية أن تعرض الشعب في أقطار المغرب العربي إلى شتى صنوف الاضطهاد الوحشي والإلغاء القومي والحضاري طيلة فترة الاحتلال. ودفع ذلك بالشعب في الأقطار الثلاثة، وفي مقدمتها القوى الوطنية، إلى العمل بكل الوسائل العسكرية والسياسة أو بكليهما معاً، لانتزاع الحرية والاستقلال الوطني وقدم في سبيل ذلك تضحيات جساماً.

حظيت قضايا التحرير المغاربية باهتمام الأقطار العربية شعوباً وأنظمة سياسية بعد الحرب العالمية الأولى على الرغم من من خضوع الوطن العربي بأجمعه للظاهرة الاستعمارية الفرنسية والبريطانية والإيطالية والإسبانية. وعلى الرغم من ذلك كانت المواقف الشعبية في معظم الأقطار العربية المتمثلة بواجهات الرأي العام من جمعيات دينية وثقافية، وقوى وطنية وقومية، وصحافة ومجلات، وكتاب وشعراء، القدح المعلّى في التعبير عن التضامن والتأييد والإسناد المعنوي والمادي لكفاح أبناء المغرب العربي ضد الاحتلال (الفرنسي والإيطالي والإسباني) وسياسته، وكان ذلك في العراق ومصر وسوريا وفلسطين ولبنان وبقية الأقطار العربية الأخرى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ولقد كان لصلابة وصدق الموقف الشعبي، أثره في الضغط على الأنظمة الحاكمة وبخاصة تلك الخاضعة للاحتلال البريطاني. وقد جاء تأسيس جامعة الدول العربية، وبداية المرحلة الاستقلالية للأقطار العربية، بداية لتداخل المواقف الرسمية العربية مع المواقف الشعبية وبخاصة في كل من سوريا ومصر والعراق، حيث بدأت حكومات الأقطار العربية بالوقوف إلى جانب الشعب وقواه الوطنية والتنديد والاستنكار والدعم لقضايا التحرير المغاربي سواء بشكل منفرد، أو من خلال جامعة الدول العربية أم عبر منظمة الأمم المتحدة، أو حركة عدم الانحياز وغيرها من المؤتمرات الإفريقية-الآسيوية. وقد كان لسوريا (بعد عام **1946** خاصة) ومصر (بعد عام **1952** خاصة) والعراق (طوال العهد الملكي وبعد قيام ثورة **14** تموز عام **1958**) الأثر الأبرز في احتضان أولى تشكيلات العمل السياسي والمسلح للقوى المغاربية ودعمها مادياً ومعنوياً والتي تمثلت بمكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي. وقد كان للعراق الدور البارز في دعم القضايا المغاربية على الصعيدين الشعبي والرسمي، وفي الاسناد السياسي والدبلوماسي عبر المنظمات الدولية ومن خلال المجموعة العربية أو بشكل منفرد.

وقف الشعب العراقي ومنظماته وأحزابه وحكوماته (أحياناً) إلى جانب قضايا التحرير في المغرب العربي وإذا كان الموقف الشعبي خلال مرحلة العشرينات والثلاثينات قد تجسد بالتأييد والمساندة المعنية للكفاح الشعبي، والرسمي بعد نشأة جامعة الدول العربية عام **1945**، حيث بدأ التأييد والمساندة المعنوية والمادية للكفاح المغاربي ضد الاحتلال الفرنسي حتى تحقق الاستقلال للأقطار المغاربية الثلاث، وقد كان العراق أحد أبرز الأقطار العربية التي وقفت إلى جانب قضايا التحرير في المغرب العربي، فكان له موقف قومي بارز أشادت به القوى الوطنية والرسمية في الأقطار المغاربية.

العراق وقضايا التحرير في المغرب العربي

ظهر الكيان السياسي للعراق عام **1921**. ومنذ تلك الفترة وحتى عام **1958**، انشغل الشعب العراقي وأحزابه ومنظماته الوطنية وحكوماته المتعاقبة بقضية العلاقة مع بريطانيا، لكن ذلك لم يمنعه من الاهتمام بالقضايا القومية سواء في المشرق العربي أو في المغرب العربي، حيث شهد الوطن العربي حتى منتصف القرن العشرين تحديات استعمارية أوربية وصهيونية إلى جانب التغلغل والهيمنة الأمريكية.

شارك العراق شعباً ومنظمات سياسية وحكومات (في بعض الأحيان)، في الدفاع عن القضايا القومية. وإذا كان الموقف الشعبي واضحاً من الاستعمار بمختلف إشكاله ودوله، فإن الموقف الرسمي قد اتخذ صيغاً وأساليب تم البعض منها مجاراة للشعب وأحزابه الوطنية، أو انه ضد الدول الاستعمارية التي لم تكن من بينها بريطانيا التي ارتبط العراق بها بعلاقة غير متكافئة خلال الفترة **1921**-**1958**، كما هو معروف. وعلى أساس الشعور بالمسؤولية القومية الصادقة كانت المواقف الايجابية للشعب في العراق من قضايا المغرب العربي الذي كان يرزخ تحت وطأة الاحتلال الفرنسي.

لقد تعددت الجهود العراقية لدعم قضايا التحرير في المغرب العربي ويمكن توضيحها من خلال الموقف الشعبي والموقف الرسمي في الداخل والخارج.

الموقف الشعبي:

كان الشعب العراقي بصحافته وبرلمانه ومنظماته وأحزابه الوطنية أسبق وأصدق في التعبير عن المواقف الايجابية المعنوية والمادية لدعم قضايا التحرير في

المغرب العربي، لابل أن طروحات الموقف الشعبي عبر منافذه المتعددة هي التي أملت وأثرت في كثير من الأحيان في اتجاهات الحكومات العراقية المتعاقبة من قضايا المغرب العربي التي استاثرت باهتمام الشعب العراقي إلى جانب قضية فلسطين منذ العشرينات وحتى قيام ثورة **14** تموز عام **1958**.

وكان للصحافة والمجلات الوطنية الدور البارز في التعرف بمعاناة الشعب في المغرب العربي، وكانت بدون شك الأرضية التي أسهمت في إنضاج الوعي الوطني والسياسي لدى أبناء الشعب العراقي وعمقت المشاعر القومية التي عبرت عن الالتزام والدعم لقضايا التحرير في المغرب العربي من خلال البرلمان والمنظمات والأحزاب الوطنية.

أولاً- الصحافة:

كان للصحافة الوطنية الدور البارز في التعريف بمعاناة الشعب في المغرب العربي، وبالسياسة الاستعمارية الفرنسية (والإسبانية والإيطالية) من خلال محرريها أو من خلال الأقلام الوطنية، وآراء ومواقف الشخصيات الوطنية، وطروحات النواب العراقيين في هذا المجال.

كانت ثورة الريف في المغرب واحدة من أبرز القضايا التحريرية المغاربية التي اهتمت بها الصحافة العراقية منذ مطلع العشرينات، حيث أفردت لها الصحف العراقية (الاستقلال، العالم العربي، العراق، مرآة العراق، نداء الشعب، دجلة) مساحات واسعة تراوحت ما بين متابعة أحداث الثورة وتمجيد لنضالها، وما بين الدعوة إلى نصرتها عراقياً وعربياً[1]. فعلى سبيل المثال دعت صحيفة (الاستقلال)

---

(1) د. محمد علي داهش: ثورة الريف من خلال جريدة الاستقلال (العراقية)، مجلة دراسات عربية، العدد (9)، السنة (24)، (بيروت **1988**)، ص**91-103**.

د. محمد علي داهش: ثورة الريف المغربية وصداها في الصحافة العراقية **1921-1927**،

خلال العشرينات الشعب العراقي والعربي إلى نصرة الثورة الريفية وزعيمها محمد بن عبد الكريم الخطابي فقالت: «ولانخال ان قوماً أقرب وأحق لمساعدته نحن عرب العراق خاصة وسائر الأقطار العربية عامة..أيها العرب النجباء ينادي هذا الزعيم وبكم بعد الله يستغيث.. أفلا ننجيه.. فأجيبوه، أجيبوه وخذوا بناصره وشد أزره، فوالله أنه داعي الله في تلك الربوع». كما تابعت الصحيفة نفسها الدعوة إلى نصرته، فأشارت في مقال آخر «... وإذا كنا نحن معاشر العرب لانعطف على هؤلاء المغاوير البؤساء بشيء مما يزيد عن حاجاتنا يخفف آلامهم ويضمد جراحهم ويحفظ فيهم روح المقاومة، فمن إذا يعطف عليهم ياترى..»[1].

كما حظي الكفاح الوطني المسلح في ليبيا بقيادة المجاهد الكبير عمر المختار باهتمام الشعب وقواه الوطنية وصحافته، وكان لجهاده صداه في النفوس والعقول عميق الأثر، وقد وقفت الصحافة منددة ومستنكرة للسياسة الإيطالية وجرائم القوات الإيطالية تجاه الشعب الليبي، ودعت إلى نصرة الكفاح الوطني مادياً ومعنوياً، طوال زمن الكفاح الوطني الذي دام أكثر من عشرين عاماً (1911-1931). وقد كان لاستشهاد رمز البطولة والجهاد الوطني الليبي والقومي العربي المجاهد الكبير عمر المختار الآثر المأساوي العميق في نفوس كافة أبناء الشعب العراقي[2].

وكان لصدور «الظهير البربري» في 16 أيار/ مايو 1930، والذي أفصح عن سياسة استعمارية مقيتة بلغت حد الاعتداء الصارخ على (الهوية) الوطنية للمغاربة.

مجلة آفاق عربية، العدد (11) السنة (16)، (بغداد 1991) ص8-9.

(1) صحيفة الاستقلال، 16 شباط، 18 تشرين اول-1923.

(2) للتفاصيل انظر: رابحة محمد خضر الجبوري: موقف الصحافة العراقية من الحرب الليبية-الإيطالية 1911-1931، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل 2001.

إنَّ سياسة فرنسا تجاه البربر التي بدأتها في الجزائر منذ منتصف القرن التاسع عشر، بالعمل على فصل البربر (الأمازيغ)عن العرب دينياً وثقافياً، بإبعادهم عن الإسلام ولغته وثقافته، والعمل على فرنستهم واحلال اللغة الفرنسية وثقافتها، وتنصيرهم وإبعادهم عن دينهم وانتمائهم الثقافي الوطني والقومي العربي الإسلامي. هذه السياسة الفرنسية وما صدر عنها، «الظهير البربري» وجد صداه العراقي والعربي (مصر-سوريا-فلسطين-الجزائر-تونس...). وكان للجمعيات الدينية، ولعلماء الدين في العراق، ولمجلة الهداية وغيرها من المجلات المواقف المنددة والمستنكرة بقوة لهذا العدوان على «هوية» مكون اجتماعي أصيل في البنية المغاربية عامة، والمغربية خاصة. وقد أستمرت هذه المواقف في العراق، وبالقوة نفسها من التنديد والاستنكار طوال الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين[1].

من جهة أخرى، تابعت الصحافة العراقية اهتماماتها بقضايا المغرب العربي وطرح ابعاد السياسة الاستعمارية الفرنسية في مختلف المجالات، وطبيعة الكفاح الوطني عبر إعدادها وفترة صدورها في المراحل اللاحقة. فقد نشرت صحيفة (العراق) تحت عنوان «رسالة من مسافر عراقي» إدانة شديدة للسياسة التعليمية والثقافية الفرنسية في تونس والجزائر[2]. كما أدانت الصحف العراقية (الهدى، البلاد، الاستقلال، صدى الأحرار، صدى الأهالي، اللواء، اليقظة، الرأي العام، البصائر، نصير الحق، فتى العرب، فتى العراق، الزمان) الممارسات الإجرامية للاستعمار الفرنسي في المغرب العربي ودعت إلى نصرة الكفاح الوطني في كل من تونس والجزائر والمغرب، وبخاصة في مرحلة الخمسينات حيث تأزمت الأوضاع في

(1) للتفاصيل عن الموقف الشعبي تجاه الظهير البربري في المغرب، انظر:

محمد علي داهش: الموقف العربي من «الظهير البربري» في المغرب، مجلة التاريخ العربي، جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط، المغرب 2004.

(2) صحيفة العراق، 18 كانون الأول1928.

الأقطار المغاربية الثلاث، وبدأ يتداخل النضال السياسي مع الكفاح المسلح لمواجهة الاحتلال الفرنسي وسياسته الوحشية في التعامل مع الشعب وقواه الوطنية، ففي المقال الافتتاحي لصحيفة «فتى العراق» وتحت عنوان [ماذا أعددانا للمغرب العربي] جاء فيه «ان الحوادث الدامية في المغرب العربي.. والسياسة التعسفية التي تنتجها فرنسا في مقاومتها للحركة الوطنية.. يجب أن تدفع العرب جميعهم إلى تشجيع حركة التحرير الوطني وتأييد المغاربة العرب في كفاحهم واتخاذ ما يقضي للوقوف بوجه السياسة الفرنسية». كما أدانت صحيفة «نصير الحق» الأساليب الوحشية للاستعمار الفرنسي في تونس عام **1951** وقالت «لاغرابة إذا ما وجدنا الاستعماريين الفرنسيين يتجاهلون مطالب الشعب العربي في تونس في الحرية والاستقلال..ان اتباع أساليب التعسف والبطش يقصد القضاء على الحركات الوطنية الشعبية لايزيد هذه الحركات إلا إضراماً واشتعالاً..» فيما حظيت «الأزمة المغربية» التي تولدت عن قيام فرنسا بنفي ملك المغرب محمد الخامس إلى مدغشقر، وممارسة القمع تجاه الحركة الوطنية والشعب عام **1953**، باهتمام كبير في الصحافة العراقية التي شنت حملات ادانة واستنكار ضد قرار فرنسا، ودعت إلى اتخاذ موقف عربي مشرف من القضايا القومية للحفاظ على هيبة الأمة العربية، وأكدت ان أي تجاهل لقضايا الأمة العربية سيعرضها إلى نكسات متتالية. كما هاجمت سياسة الأنظمة العربية والتي وصفتها بأنها «سياسة الكلام فقط» وطالبت جامعة الدول العربية بتسليح الشعب المغربي ليتولى الدفاع عن حقوقه وحمل فرنسا على الاعتراف بحريته واستقلاله[1].

(1) انظر بالتفصيل، وائل علي النحاس: تاريخ الصحافة الموصلية **1926-1958**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، (الموصل **1988**)، ص**381-390**. عبد الله كاظم عبد: دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية **1945-1958**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد (بغداد **1989**) ص**181**. خرنان مسعود بن موسى: العراق والثورة الجزائرية **1954-1962**، رسالة ماجستير غير

ان الاهتمام الأبرز في الصحافة العراقية جاء في منتصف الخمسينات حول الثورة الجزائرية- بعد أن بدأت قضية تونس والمغرب تدخل طريق الحل – فقد تابعت النشاطات والانتصارات العسكرية للثورة الجزائرية، فقالت صحيفة «اليقظة» بأن فرنسا «ستطرد شر طردة من المغرب العربي، كما طردت من الهند الصينية». ونددت الصحف العراقية بجرائم فرنسا في الجزائر، وأدانت فشل جامعة الدول العربية في معالجة القضية الجزائرية، وتساءلت عن الدور الذي يمكن أن تقوم به في دعم الكفاح الجزائري من المؤن والسلاح بغية الحاق الهزيمة بفرنسا، فيما نشرت على صفحاتها العديد من القصائد التي تثير الهمم للدفاع عن الجزائر[1].

والجدير بالذكر ان الصحافة العراقية لم تقف عند هذا الحد، وإنما شاركت عبر صفحاتها بالتعريف بمواقف القوى السياسية والشخصيات الوطنية، واستمرت على ذلك – بعد استقلال تونس والمغرب عام **1956**- وفيما يخص الثورة الجزائرية حتى بعد قيام ثورة **14** تموز **1958**، فكانت لها مواقف أخرى أكثر تأييداً. انطلاقاً من وموقف الثورة، كما حصل في مصر، من تأييد ودعم مادي ومعنوي كبيرين.

ثانياً- البرلمان:

أسهم البرلمان العراقي المؤلف من مجلسي الأعيان والنواب والذي أفتتح في **16** تموز عام **1925** واستمر حتى قيام ثورة **14** تموز **1958**، وخاصة مجلس النواب، في الدفاع عن قضايا المغرب العربي وإدانة السياسة الفرنسية في مختلف المجالات والدعوة إلى نصرة الكفاح المغاربي عراقياً وعربياً. وقد نشرت آراء وأحاديث النواب العراقيين عبر الصحف العراقية أو من خلال محاضر جلسات المجلس، وكانت تعبر عن مواقف شخصية مستقلة أو عن مواقف القوى السياسية

منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، (بغداد 1083)، ص67-68، 227-241.

(1) عبد، المصدر السابق، ص192-196، النحاس، المصدر السابق، ص387-388.

الوطنية. وقد انشغل مجلس النواب منذ افتتاحه وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية في متابعة الشؤون الداخلية للعراق وقضية الاحتلال البريطاني. ولأول مرة يسجل مجلس النواب موقفه من القضايا المغاربية عام **1947**.

ففي **18** حزيران/ يونيو **1947**، تقدم **(20)** نائباً بطلب إلى رئاسة مجلس النواب طالبوا فيه بإرسال برقية احتجاج على المظالم التي تقوم بها فرنسا في المغرب العربي واعمامها على دول الجامعة العربية وبرلماناتها وحكومات الدول الكبرى وأعضاء هيئة الأمم المتحدة للتعريف بهذه السياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه أبناء المغرب العربي. ومما جاء فيه:

«فرنسا.. تقف في بلاد المغرب العربي الأبي موقف المعتدي الغاصب، ومصادرة حرياته بأنواعها، آمرة بسجن المجاهدين من أبنائه حتى التلاميذ الأبطال منهم، وتقتل الأبرياء من شبابه فراداً وجماعات، واضعة تحت أقدامها الأماني القومية وحتى حقوق الإنسان الأولية.. وبالنظر إلى ما يربطنا مع أقطار المغرب العربي وشعبها من روابط تاريخية ولغوية ودينية وقومية.. إننا نتقدم إلى المجلس العالي راجين العمل من جانبه على رفع المظالم عن شعب المغرب وعلى الوقوف صفاً واحداً لشد أزر أبنائه. في سبيل حريته واستقلاله..»[1].

وفي الأول من آذار/ مارس **1951**، تقدم **(61)** نائباً بطلب إلى رئاسة مجلس النواب، لإدانة استمرار السياسة الفرنسية التعسفية تجاه (أبناء الشعب المغربي الشقيق)، وطالبوا باتخاذ كل الوسائل السياسية والاقتصادية الممكنة للحد من غلواء فرنسا، ومقيمها العام تجاه الملك محمد الخامس والقوى الوطنية والشعب المغربي،

(**1**) عدنان سامي نذير: دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي **1925**-**1958**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، (الموصل **1993**) ص**500**.

وقد عمم الطلب على رؤساء عدد من الأقطار العربية والغربية ومن ضمنها فرنسا[1]. ومع تصاعد الموقف في داخل المغرب بين فرنسا والشعب المغربي وقواه الوطنية بعد «الأزمة المغربية» عام **1953** تمخضت عن الملك محمد الخامس ففي الفترة ذاتها وبعدها في كل من تونس والجزائر بعد انفجار الثورة الجزائرية عام **1954**، فقد برزت أكثر المواقف الجريئة للنواب العراقيين تجاه قضايا المغرب العربي. ففي **22** آب/ أغسطس **1955**، قدم النواب العراقيون مذكرة إلى الحكومة أدانوا فيها موقفها السلبي من قضايا المغرب العربي، ومما جاء فيها: «... وألان وقد نفد الصبر واشتدت سورة الظلم، لم نجد بدأ من رفع احتجاجنا هذا إلى مقامكم- رئيس الوزراء- على هذا الموقف السلبي الذي تقفه الحكومة من مصائب إخواننا وإحجامها عن ردع البغي الفرنسي بأية وسيلة من الوسائل الممكنة، ونأمل ان تعيروا هذه القضية المزيد من اهتمامكم لرفع هذا الظلم الصارخ وتفضلوا بقبول الاحترام»[2].

وبعد عودة ملك المغرب محمد الخامس من منفاه في مدغشقر عام **1955**، واعتراف الحكومة الفرنسية به ملكاً على المغرب ثانية، أرسل مجلس النواب العراقي برقية تهنئة بالعودة، فيما رد الملك المغربي على برقية المجلس شاكراً العواطف النبيلة لهم والموقف المشرف في مناصرة الشعب المغربي في محنته[3].

بعد استقلال تونس والمغرب عام **1956**. استمر موقف البعض من النواب العراقيين عبر جلسات مجلس النواب بإدانة السياسة الفرنسية والمطالبة باتخاذ الحكومة الأساليب السياسية والاقتصادية على الصعيدين العربي والدولي، وبلغ

---

(1) نذير، المصدر السابق، ص501.

(2) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد 1988)، ج8 ص208.

(3) نذير، المصدر السابق، 503.

الموقف الذروة من القضية الجزائرية منذ عام **1956** وحتى قيام ثورة تموز **1958** وبعدها حتى استقلال الجزائر عام **1962**.

ففي **20** آذار/ مارس **1956**، تقدم (**15**) نائباً باقتراح إلى الحكومة يطالبون فيه قطع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع فرنسا رداً على سياستها الإجرامية تجاه الشعب الجزائري وقواه الوطنية. وفي **16** نيسان/ إبريل من العام نفسه، أعاد النواب اقتراحهم، لكن الحكومة ماطلت ولم تعر الموضوع اهتماماً. وقد تساءل أحد النواب بقوله: «.. لماذا ياترى يتلكأ العراق في الإقدام على مقاطعتها ولم هذا التخوف من فرنسا؟ ولماذا ياترى لا نثأر لكرامتنا المهانة في الوسائل التي بأيدينا إشهارها؟». وقد كان لدعوة النواب العراقيين لمقاطعة فرنسا، أثرها في قيام وزارة الخارجية العراقية باستطلاع ممثلياتها في الأقطار العربية بشأن مدى استعداد الحكومات العربية لمقاطعة فرنسا اقتصادياً. وقد جاء الرد بأن غالبية الأقطار العربية بستثناء سوريا والاردن لاترى ضرورة لذلك بسبب تشابك مصالحها الاقتصادية مع فرنسا وارتأت صرف النظر عن الموضوع[1].

استمر موقف مجلس النواب العراقي على ذلك النحو من الدعوة إلى نصرة القضية الجزائرية، وحث الحكومة العراقية على الوقوف إلى جانب النضال التحرري حتى عام **1958**، حيث سجل الأول من شباط/ فبراير، من ذلك العام مطالبة (**13**) نائباً، الحكومة للعمل على ايقاف تنفيذ حكم الإعدام الذي أصدرته السلطات الفرنسية في الجزائر بحق المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد، وأرسل مجلس النواب

(**1**) للمزيد من التفاصيل انظر:

عبد الكريم ياسين رمضان: الحياة النيابية في العراق **1953-1958**، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاداب- جامعة بغداد (بغداد **1987**) ص**181-184**. بن موسى، المصدر السابق، ص**112-136**، نذير، المصدر السابق، ص**504-505**.

برقية احتجاج إلى هيئة الأمم المتحدة ومجلس العموم البريطاني والكونكرس الامريكي للتوسط في وقف تنفيذ الحكم[1].

ثالثاً- الأحزاب والمنظمات الشعبية:

كان للأحزاب والمنظمات الشعبية دور آخر في التعبير عن تضامن الشعب العراقي وقواه الوطنية مع قضايا التحرر في المغرب العربي ضد الاحتلال الفرنسي (والإسباني والإيطالي).

فقد شهدت مرحلة الثلاثينات ظهور العديد من النوادي والجمعيات التي ضمت الشباب القومي في العراق، وكانت جمعية الجوال ونادي المثنى من أبرزها. فقد مارس نادي المثنى دوراً ملحوظاً في العمل القومي إلى جانب العمل الوطني، واهتم بقضايا الأقطار العربية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية، فدعا إلى استقلال سوريا ولبنان وأقطار المغرب العربي، كما انتصر للقضية الطرابلسية ضد الاحتلال الإيطالي[2].

وبعد الحرب العالمية الثانية برزت اهتمام الشخصيات والمنظمات والأحزاب العراقية بقضايا المغرب العربي بشكل بارز.ففي القاهرة شارك مثقفو وممثلو الأحزاب السياسية العراقية في الحفلة التي اقامها حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الجزائري-حزب الشعب- بمناسبة الذكرى الثالثة للمجزرة الشهيرة التي اقترفها المستعمرون الفرنسيون بحق الشعب الجزائري في مذابح سطيف في 8 أيار/مايو 1945. وقد ألقى عضو الوفد العراقي ونقيب الصحفيين العراقيين محاضرة بعنوان «تمجيد الجزائر» أشاد فيها بنضال الشعب الجزائري

---

(1) نذير، المصدر نفسه، ص505.

(2) عماد أحمد الجواهري: نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق 1934-1943، مطبعة دار الجاحظ، (بغداد 1984)، ص12-14، 91.

ومحافظته على انتمائه القومي الأصيل، ودعا إلى مواصلة الثورة ضد الاستعمار دون مواصلة المؤتمرات والخطب والمقالات لكي «يتحرر المغرب العربي كما يستقل المشرق العربي»[1].

كما اهتم الرأي العام العراقي والشخصيات الوطنية، بالزيارة التي قام بها البشير الإبراهيمي إلى العراق عام 1952، وقد كان الإبراهيمي رئيساً لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتي كانت تشارك في الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي. وقد كان لجولاته في المدن العراقية شارحاً من خلالها «مآسي الاستعمار في المغرب العربي» صداها العميق في نفوس الرأي العام العراقي والساسة العراقيين معاً»[2].

من جهة أخرى، استأثرت قضايا المغرب العربي باهتمام الأحزاب الوطنية والقومية في العراق بشكل كبير في مرحلة الخمسينات، فقد دعا حزب الاستقلال العراقي إلى ضرورة تقديم المساعدة المسلحة إلى المغرب، وطالب الشعب بمؤازرته عام 1952، فيما اتفق الحزب الوطني الديمقراطي والجبهة المتحدة مع حزب الاستقلال في الدعوة إلى مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً، ودعوة جامعة الدول العربية إلى عدم الاكتفاء بالمذكرات التي لا تجدي نفعاً، وإنما «العمل على انتهاج وسيلة ردع تحفظ الحقيق العربية» في المغرب. وخرج في العام نفسه طلبة كلية الحقوق والتجارة والاقتصاد في تظاهرة نددوا فيها بسياسة فرنسا تجاه المغرب. وفي عام 1953، استنكرت الأحزاب الوطنية في العرق إقدام فرنسا على نفي ملك المغرب. فحيا الحزب الوطني الديمقراطي نضال الشعب المغربي، وأدان حزب الاستقلال موقف فرنسا وطالب الأقطار العربية تحديد موقفها واتخاذ موقف حازم ضد فرنسا بمقاطعتها. في حين اتسم بيان حزب البعث العربي الاشتراكي-القطر

(1) بن موسى، المصدر السابق، ص71-73.

(2) عباس محمد: البشير الإبراهيمي أديباً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب- جامعة بغداد، (بغداد 1983)، ص58. بن موسى، المصدر نفسه، ص74-75.

العراقي- في 14 آب/اغسطس 1953، بالدعوة إلى توحيد النضال الشعبي من أجل تحديد أهداف الأمة العربية لأنها الكفيلة بالقضاء على مؤامرات الاستعمار والرجعية[1].

وبعد انفجار الثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1954، حظيت القضية الجزائرية باهتمام كبير من قبل حزب البعث العربي الاشتراكي- القطر العراقي- فقد أصدر الحزب بياناً في 17 آذار/ مارس 1956، على أثر تصاعد الأعمال الإجرامية الفرنسية تجاه الشعب الجزائري، وبخاصة عندما وجهت اصابع الاتهام إلى الحكومة العراقية بعدم تقديم الدعم اللازم للقضية الجزائرية كما ينبغي، وطالب الشعب العراقي العمل لحمل حكومته على إسناد قضية الجزائر في كافة المحافل، وإرسال المساعدات المادية والطبية لها[2].

وفي الوقت نفسه، كان لحزب البعث العربي الاشتراكي، نشاطات كبيرة لدعم الثورة الجزائرية، منها تحركه في الكليات من خلال الطلبة المنتمين له. فقد ذكر تقرير حكومي أنه بتاريخ 29 آذار/ مارس 1956 وجدت ملصقات كتب عليها «البعث العربي يستنكر جرائم فرنسا في الجزائر» و«البعث العربي يحمي ثورة الجزائر الدامية ضد جزاريها أعداء الإنسانية»[3].

على صعيد آخر أرسلت «جمعية إنقاذ فلسطين والمغرب العربي» وفداً إلى الأقطار العربية في أيار/ مايو1956، التقى خلال الزيارة بزعماء مصر وسوريا ولبنان، وأرسل برقيات إلى زعماء السودان وليبيا والعربية السعودية، دعا فيها إلى بذل الجهود وشحذ الهمم وتقديم المساعدات إلى الشعب الجزائري. كما استنكر

(1) عبد، المصدر السابق، ص2176-981. نضال البعث، ج5، ص32.
(2) نضال البعث، ج5، ص108-110 (انظر نص البيان). عبد، المصدر نفسه، ص193.
(3) هادي حسن عليوي: دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق- في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى 14 تموز 1958، مكتبة الشرق الجديد، (بغداد 1979)، ص200.

الشعب العراقي في تشرين اول/ أكتوبر **1956**، حادث اختطاف القادة الخمسة (القادة التاريخيون) الجزائريين الذين كانوا في طريقهم من المغرب إلى تونس لحضور المؤتمر الوطني الجزائري، وأقدمت الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني على إرسال برقية إلى حكام تونس والمغرب وإلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، طالبت فيها الاسراع بالتدخل لدى الحكومة الفرنسية لإطلاق سراحهم. كما رفعوا مذكرة إلى الملك فيصل الثاني في **24** تشرين أول/ أكتوبر **1956**، طالبوا فيها باتخاذ التدابير الرادعة لمقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً لحملها على إطلاق سراحهم. وأصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بهذا الخصوص بياناً في **17** تشرين اول/ أكتوبر **1956**، أكد فيه على ان عمل الاستعمار الفرنسي في قضية الاختطاف للزعماء الجزائريين مؤامرة خسيسة، وساهم مع بقية القوى الوطنية في الدعوة إلى إعلان الاضراب العام في العراق تضامناً مع الشعب الجزائري. فيما قررت نقابة المحامين إعلان الاضراب تضامناً مع دعوة الأحزاب الوطنية والقومية في العراق. وفي ضوء هذه الدعوة تم تنفيذ الاضراب العام في **28** تشرين أول/ أكتوبر **1956** وشمل جميع أنحاء البلاد[1].

وفي نيسان/ إبريل **1957**، أصدر حزب البعث العربي الاشتراكي عبر جريدته السرية المعروفة «الاشتراكي» تقريراً أدان فيه حكومة نوري السعيد على تخلفها في مساندة الثورة الجزائرية، وأدن بكل جرأة خيانتها للقضايا القومية وتبعيتها للاستعمار وتنفيذها لخططه ومشاريعه[2].

وقد استمر الموقف الشعبي والحزبي في العراق تجاه القضية الجزائرية، مثلما استمر موقف الصحافة ومجلس النواب، في التأكيد على دعم الكفاح الجزائري مادياً

---

(1) عبد، المصدر السابق، ص193-196. نضال البعث، ج5، ص146.

(2) نضال البعث، ج5 ص182-184.

ومعنوياً لمواجهة الاحتلال الفرنسي وانتزاع الحرية والاستقلال حتى بعد قيام ثورة 14 تموز **1958**.

ولقد كان للموقف الشعبي العراقي أثره الكبير في دفع الحكومات العراقية المتعاقبة إلى اتخاذ مواقف سياسية ومالية لدعم الكفاح المغاربي من خلال المشاركة في القرارات الجماعية العربية التي صدرت عن جامعة الدول العربية اعتباراً من عام **1945**. كما كان لذلك أثره في المواقف الايجابية للحكومات العراقية عبر منظمة الأمم المتحدة من خلال المجموعة العربية أو عبر دول حركة عدم الانحياز أو بشكل منفرد.

وإلى جانب الدور العربي والدولي للحكومات العراقية، كان ثمة مبادرات لدعم القضايا المغاربية تمت مجاراة للقوى الوطنية والقومية في العراق على المستوى السياسي والمالي وحتى العسكري، وبخاصة في مرحلة الخمسينات حتى قيام ثورة 14 تموز **1958**. وبعد الثورة حظيت قضية التحرير في الجزائر – بعد استقلال تونس والمغرب- باهتمام الحكومة والشعب في العراق[1]، وبدعم مالي وعسكري وإعلامي وسياسي في الداخل والخارج حتى استقلال الجزائر عام **1962**.

الموقف الرسمي:

إن طروحات ومواقف الشعب العراقي عبر منافذه المتعددة، كان لها أبلغ الأثر في مواقف المؤسسة السياسية الحاكمة تجاه قضايا المغرب العربي خلال مدة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية[2]، إن مرحلة ما بعد الحرب الثانية شهدت بروز

---

(1) للتفاصيل، انظر، بن موسى، المصدر السابق، الفصل الثالث والرابع.

(2) للتفاصيل انظر:

سليم حسن ياسين التميمي: الاتجاهات القومية في مناهج الوزارات العراقية **1921**-**1941**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، (بغداد **1989**).

المواقف العراقية الرسمية من قضايا التحرير في تونس والجزائر والمغرب، لأن تلك المرحلة شهدت تصلباً أكبر في السياسة الاستعمارية الفرنسية لإبقاء النفوذ الفرنسي في المغرب العربي وبالاتجاه المضاد للمصالح والمطامح الوطنية للأقطار المغاربية. لقد تنكر الفرنسيون لوعودهم التي اطلقوها في مؤتمر برازافيل عام **1944** عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحاولوا سلوك النهج الاستعماري للقرن التاسع عشر، وكان لذلك رد فعل نفسي وسلوكي لاعادة هيبة فرنسا أمام العالم بعد هزيمتها أمام الألمان وسقوط باريس في حزيران / يونيو **1940**.

قاد التشدد الفرنسي في فرض النفوذ على الأقطار المغاربية إلى بداية توتر الأوضاع بين الجانبين، حيث بدأ الشعب في الأقطار الثلاثة وفي طليعته قواه الوطنية بتشديد أسلوب النضال لانتزاع الحقوق الوطنية في الحرية والاستقلال، وبتنظيم القوى وتوحيدها لمواجهة العدو الواحد. وشهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ظهور [مكتب المغرب العربي] في القاهرة عام **1947**. وانبثاق لجنة «تحرير المغرب العربي» في القاهرة عام **1948** بقيادة زعيم ثورة الريف المغربية محمد بن عبد الكريم الخطابي. وكان ذلك أول تجمع مغاربي منظم وموحد على صعيد القيادة والعمل الكفاحي وتحديد الهدف من خارج المغرب العربي[1].

حظي مكتب المغرب العربي واللجنة المنبثة عنه باهتمام جامعة الدول العربية مجلسا وأمانة عامة ولجانا فنية. ولما كان العراق أحد الأعضاء المؤسسين والرئيسيين في جامعة الدول العربية آنذاك، فقد كان موقفه تجاه قضايا المغرب العربي واضحا ومتطورا مع الأحداث بشكل منفرد أو من خلال جامعة الدولة العربية أو عبر المنظمات الدولية.

(**1**) للتفاصيل انظر:

محمد محمد سلام امزيان: عبد الكريم الخطابي ودوره في لجنة تحرير المغرب العربي **1947**-**1956**، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاداب- جامعة بغداد (بغداد **1988**).

تعددت أصعدة العمل الرسمي تجاه قضايا المغرب العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان الموقف العراقي على الصعيد العربي أسبق من الموقف على الصعيد الوطني والدولي، وجاء مع نشأة جامعة الدول العربية في **22** آذار/ مارس **1945** حيث حضيت قضايا المغرب العربي - بعد قضية فلسطين- باهتمام دول الجامعة منذ البداية، إلا اننا آثرنا تتبع الموقف الرسمي على الأصعدة الوطنية والعربية والدولية تباعا لتقارب وتزامن وتداخل المواقف مع بعضها منذ تلك المرحلة وانعكاس بعضها على الآخر.

موقف العراق على الصعيد الوطني:

جاء أول لقاء رسمي على المستوى الداخلي للعراق مع القضايا المغاربية من خلال التنظيم المغاربي الموحد الذي مثله مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي، فبعد شهرين من تأسيس اللجنة، بعث الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي موفوده إلى العراق في آذار/ مارس **1948**، ولم يتم اللقاء مع الحكومة العراقية وإنما استقبل من طرف الوصي عبد الإله، وقد أثنى الأخير على جهود الخطابي تجاه القضاسا العربية، وقال بأن قضية المغرب العربي جزء من القضايا العربية التي «يتحتم على كل عربي مخلص بذل المساعي لتحقيقها كيما يؤدي الواجب الوطني الملقى على عاتقه»[1] ، ولم يكن ذلك اللقاء أكثر من تعاطف وأمنيات تدخل في مجال الملاطفة الدبلوماسية، لكن الفعل الرسمي وقع على عاتق الحكومات العراقية المتعاقبة التي كانت تتعرض لضغوط شعبية وحزبية لاتخاذ مواقف واضحة تجاه القضايا المغاربية.

بدأ توتر العلاقة في المغرب بين الإقامة العامة الفرنسية من جهة والقوى الوطنية من جهة أخرى، تتصاعد منذ نيسان/ إبريل عام **1947** حينما القى الملك

(1) أمزيان، المصدر السابق، ص**81**.

المغربي محمد الخامس خطابه في طنجة وأكد على حرية المغرب ووحدة أراضيه ورغبته في الانضمام إلى جامعة الدول العربية. فيما تشددت فرنسا أكثر باتجاه رفض المطالب المغربية وسلوك سياسة تعسفية تجاه الشعب وقواه الوطنية، وتجلى ذلك في أحداث عام **1951** وما تلاها، وعليه فقد أصدرت الحكومة العراقية بيانا أكدت فيه «... ان الحكومة العراقية تأسف لاستمرار الحكومة الفرنسية في تمسكها بهذه السياسة الخاطئة التي تتنافى مع حق مراكش-المغرب-في الحياة كدولة مستقلة»[1].

ومع تصاعد الأزمة المغربية عام **1953** والتي جاءت جراء نفي ملك المغرب إلى مدغشقر، لم تقف الحكومة العراقية عند حد ادانه الإجراء الفرنسي المخالف لعقد الحماية لعام **1912** والتمسك بموقف سياسي واضح تجاه الكفاح المغاربي وإنما ساهمت في الدعم المالي عام **1955** عن طريق جميعة الهلال الأحمر العراقية، حيث قدمت الحكومة مساعدة مالية بلغت ربع مليون دينار، إلا أن الحكومة الفرنسية رفضت السماح للحكومة العراقية إيصال المبلغ، وعليه فقد أصدرت الحكومة العراقية بياناً مطولاً عن جهود العراق تجاه المغرب العربي جاء فيه: «ما ان تواترت الأنباء عن تطور الأحداث في المغرب العربي التي ذهب ضحيتها الآلاف من الأبرياء من سكان تلك الأقطار العزيزة وذلك نتيجة للأعمال العسكرية التي قامت بها السلطات العسكرية هناك، حتى بادرت الحكومة العراقية إلى إصدار مرسوم بتخصيص مبلغ ربع مليون دينار لاغاثة السكان العرب... في المغرب العربي...»، وقامت الحكومة العراقية باتصالات دبلوماسية لتسهيل مهمة البعثة العراقية، واستدعى رئيس الوزراء، القائم بالأعمال في السفارة الفرنسية لإبلاغه بأن المساعدة العراقية جاءت «لتخفيف الويلات عن المنكوبين» وانها لا تحمل أي طابع. وكذلك أبلغ وزير الخارجية موقف الحكومة العراقية إلى ممثلي الحكومات العربية والصديقة

(1) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، مطبعة دار الكتب، (بيروت **1974**) ج7 ص227-228.

«طالباً بذل وساطتها لدى الحكومة الفرنسية من أجل تسهيل مهمة بعثة الهلال الأحمر العراقي»، إلا أن الجهود العراقية فشلت لاعتبار الحكومة الفرنسية ان تلك المساعدة العراقية «عملاً سياسياً»(1).

ونتيجة للضغط الشعبي المغربي، والتأييد العربي والدولي لملك المغرب، أذعنت فرنسا واعترفت به ملكا على المغرب ودخلت القضية المغربية في نهاية عام **1955** ومطلع عام **1956** طريق الحل، كما دخلت في الفترة ذاتها -ولأسباب أخرى- قضية تونس طريق الحل ايضاً. وقد اعترفت الحكومة العراقية باستقلال تونس والمغرب في **2**، **20** نيسان/ إبريل **1956**.

وشهدت الجزائر في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر **1954**، إنفجار الثورة وبداية الكفاح المسلح وحققت نجاحات كبيرة في الفترات اللاحقة، وكانت بداية اهتمام الحكومة العراقية بالقضية الجزائرية بشكل فاعل يعود إلى عام **1955**، حيث القمع الفرنسي بالشعب الجزائري، وعلى اثر ذلك وافق مجلس الوزراء على تخصيص ربع مليون دينار «لإغاثة منكوبي المغرب العربي»، كما أشرنا سابقا.

كما أبدت الحكومة العراقية تأييدها للنضال الجزائري أثناء زيارة وفدين جزائريين يمثلان جبهة التحرير الوطني الجزائري إلى بغداد في **10** آذار/ مارس، و**31** أيار/ مايو **1956**. واجتمع الوفد الجزائري برئيس الوزراء الذي اوضح موقف العراق من قضية الجزائر واستعداد العراق لتقديم المساعدة التي يتطلبها الموقف، واستنكر مجلس الوزراء أعمال فرنسا في الجزائر، ووعد بتقديم الدعم المالي. وعلى اثر ذلك قدمت مساعدات مالية عن طريق التبرعات الشعبية قدرت بثمانين ألف دينار أرسلت في **20** حزيران/ يونيو **1956**، إلى جانب المساعدات العسكرية التي قدرت بألفي بندقية فرنسية من نوع (اوتشكيس) كان العراق قد ورثها من

---

(1) الحسني، المصدر السابق، ج7 ص205-207.

ثورة **1941** عندما قدمت حكومة فيشي الفرنسية الموالية للألمان (بعد سقوط باريس)، مساعدتها للعراق لدعم الثورة، إلى جانب (**50**) ألف إطلاقة. كما اقدمت الحكومة العراقية على شراء (**200**) رشاشة إيطالية من نوع (بيرثا) مع كل رشاشة (**300**) طلقة بمبلغ سبعة الألف دينار، تم تزويد المقاتلين الجزائريين بها[1].

وفي منتصف عام **1956**، جرى استنكار شعبي واسع في العراق لجرائم فرنسا في الجزائر، وعلى اثر ذلك استدعى وزير الخارجية العراقي سفيرا كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وأبدى لهما قلق العراق جراء السياسة التي تتبعها فرنسا، كما دعا رئيس الوزراء نوري السعيد مجلس الوزراء إلى اجتماع استثنائي لبحث قضية اختطاف الزعماء الجزائريين القادمين من المغرب إلى تونس لحضور اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وبحث معهم خطوات العمل لإطلاق سراحهم، كما استدعى وزير الخارجية القائم بأعمال السفارة الفرنسية في بغداد وابلغه استنكار الحكومة العراقية الشديد لعملية الاختطاف وطالب بإطلاق سراح الزعماء الجزائريين، كما طلب من السفير العراقي في القاهرة بحث القضية في مجلس الجامعة العربية[2].

وفي المجال الإقليمي الخاص بعضوية العراق بحلف بغداد، وعلى الرغم من موقف الثورة الجزائرية تجاه حلف بغداد ووصفها له بانه «اداة تستعمله بريطانيا في

(**1**) انظر بالتفصيل:

خرنان مسعود بن موسى: العراق والثورة الجزائرية **1954-1962**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد (بغداد **1983**)، ص**75-97**. عبد الله كاظم عبد: دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية **1945-1958**، رسالة ماجستير غير منشورةن كلية الاداب- جامعة بغداد (بغداد **1989**)، ص**194-197**.

* الحسني، المصدر السابق، ج**8**، ص**902**؛ ج**9**، ص**176**؛ ج**10**، ص**20**.

(**2**) بن موسى، المصدر نفسه، ص**81-83**.

تركيز نفوذها في رقعة حساسة من العالم...» كما أشار أحد بيانات الثورة، إلا انها استغلت مناسبة انعقاد اجتماع دول الحلف في انقرة في 27 كانون الثاني/ يناير 1958، فأرسلت إلى وزراء خارجية دول الحلف رسالة للسعي لالزام فرنسا بقبول حل عادل للقضية الجزائرية. وفي الجلسة السرية حاول سكرتير خارجية بريطانيا الدفاع عن الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتأكيده ان الجزائر جزء من فرنسا، وقد رد عليه وزير خارجية العراق بإيضاحه بأن الجزائر لم تكن في يوم من الايام جزء من فرنسا وان الشعب الجزائري ليس شعبا فرنسيا وهم لايرغبون بأن يصبحوا فرنسيين. وقد أكد قائلاً «لقد حان الوقت لاصدقاء فرنسا-بريطانيا وأمريكا- بمواجهة الحقائق والاعتراف بأن اراقة الدماء يجب ان تتوقف وان السيطرة الفرنسية على الجزائر يجب ان تأتي إلى نهايتها وذلك بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره». وفي الجلسة العلنية لقادة دول الحلف أشار نوري السعيد إلى القضية الجزائرية مؤكداً على ضرورة الاهتمام الجدي بها واعرب عن امله في ان تعمل فرنسا على وضع حد للمجازر المروعة التي تجري في الجزائر، وطالب بالاعتراف بحق الجزائر في الحرية والاستقلال وفق ميثاق الأمم المتحدة وتقرير المصير، لكن التعاضد البريطاني الامريكي ومحاولة توجيه سياسة الحلف إلى «التسرب الشيوعي!!» حال دون اشارة دول الحلف في ختام اجتماعهم إلى القضية الجزائرية[1].

(1) انظر نص القرارات التي صدرت من جامعة الدول العربية في اعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى استقلال الأقطار المغاربية:

جامعة الدول العربية، الامانة العامة، الإدارة السياسية، ارشيف

د/ 24/ 2/ 1-ت

د/ 26/ 2/ 1-أ

د/ 30/ 2/ ب-أ

جامعة الدول العربية، الامانة العامة، إدارة السكرتارية، القرارات:

342/ د14/ ج1؛ 584، 585/ د19/ ج1؛ 754/ د21/ج2؛

ان جهود العراق على الصعيد الوطني لم تقف عند حدود الدعم المالي والسياسي والدبلوماسي والعسكري للقضايا المغاربية، وإنما شارك العراق في المجال الثقافي والاجتماعي عندما احتضن الكثير من الطلبة المغاربة الذين أرسلتهم لجنة تحرير المغرب العربي للدراسة في الكليات والمعاهد العراقية من أجل تهيئة «الإطارات» أي الكوادر في مختلف المجالات المدنية والعسكرية استعدادا لمرحلة ما بعد الاستقلال.

موقف العراق على الصعيد العربي:

في **22** آذار/ مارس **1945**، نشأت جامعة الدول العربية، ومنذ البداية، وانطلاقا من الملحق الخاص بميثاق الجامعة، والذي نص على دعم الجامعة العربية لاستقلال الأقطار الخاضعة للاستعمار، كان الاهتمام بقضايا المغرب العربي بشكل كبير – بعد قضية فلسطين- والدعم الكبير أيضاً على الأصعدة السياسية والمالية والثقافية والاجتماعية للنضال المغاربي على مستوى الداخل والخارج المغاربي. فقد حضيت الشخصيات السياسة المغاربية والتنظيمات السياسية التي شكلتها في القاهرة (مكتب المغرب العربي–لجنة تحرير المغرب العربي) بدعم وإسناد كبيرين من لدن مجلس جامعة الدول العربية والأمانة العامة واللجان المنبثقة عنها. وكان ذلك حين هرب الحبيب بورقيبة زعيم الحزب الحر الدستوري الجديد من تونس إلى القاهرة لعرض قضية بلاده على جامعة الدول العربية، وتولى الاهتمام بالقضايا المغاربية ككل وعلى كافة الأصعدة في المرحلة اللاحقة.

225، 523/ د18/ ج3؛ 537، 1037، 1109/ د24/ ج3؛
599، 1132/ د25/ ج4؛ 63/ د4/ ج5؛ 222/ د9/ ج5؛
259/ د11/ ج6؛ 274، 275/ د11/ج8؛ 720/ د20/ ج8؛
740/ د20/ ج9؛ 212/ د7/ ج10؛ 57/ د3/ ج11.

ان اهتمام جامعة الدول العربية لقضايا المغرب العربي تجلى من خلال العديد من القرارات السياسية والمالية والثقافية والإعلامية وحتى العسكرية لدعم وإسناد قضايا التحرير في المغرب العربي. وقد كان العراق أحد المساهمين في صياغة القرارات والمؤيدين والداعين لها. ومنذ انعقاد الدورة الثانية لمجلس الجامعة في 30 تشرين أول/ أكتوبر 1945، والفترات اللاحقة، استجاب العراق لقضايا التحرير في المغرب العربي، وأكد على ضرورة العمل المشترك لنصرة المغاربة ككل، وندد بالسياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه الشعب العربي في المغرب العربي وقواه الوطنية والسياسية. وقد جاء ذلك الدور العراقي من خلال ممثله الدائم أو من خلال الوفود العراقية إلى جلسات مجلس الجامعة العربية أو اللجان المنبثقة عنها[1].

ويبرز الدور العربي للعراق منذ بداية الخمسينات، حيث أوفدت الحكومة العراقية نائب وزير الخارجية في 10 آذار/ مارس 1951، إلى اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية – على اثر تصاعد الأحداث في المغرب- ليقوم العراق مع الأشقاء العرب «في اتخاذ ما يلزم من قرارات عملية في الانتصار للشعب المراكشي في مطالبه الاستقلالية المشروعة وفقاً لسياسة العراق وأهدافه العليا حكومة وشعباً»[2].

كما شارك العراقي في اجتماعات اللجنة السياسية المنبثقة عن الجامعة والتي أصدرت العديد من التوصيات لمجلس الجامعة فيما يخص قضايا المغرب العربي، ففي عام 1953 وعلى أثر «الأزمة المغربية»، شارك العراق في البيان الذي صدر عن اللجنة السياسية في 7 أيلول/ سبتمبر، أدان فيه الإجراء الفرنسي في خلع الملك المغربي محمد الخامس، وأكد البيان على عدم الاعتراف بالأوضاع غير الشرعية التي سادت في المغرب بتنصيب محمد بن عرفة ملكاً على المغرب، وبناء على توصية اللجنة السياسية بعرض القضية المغربية على الهيئة الدولية، اتخذت الحكومة العراقية موقفاً

(1) الحسني، المصدر السابق، ج5، ص227-228.

(2) بن موسى، المصدر السابق، ص93؛ عبد المصدر السابق، ص188-194.

مسانداً وقوياً إزاء القضية في منظمة الأمم المتحدة. وعلى اثر ذلك قرر مجلس الجامعة العربية تأسيس «صندوق شمال إفريقيا» لدعم مالي منتظم لقضايا التحرر في المغرب العربي، حيث أسهم العراق بمبلغ ربع مليون دينار، فيما تواصلت مواقف العراق المساندة للمغرب بعد رجوع الملك محمد الخامس في **16** تشرين الأول/ أكتوبر **1955** وحتى الاستقلال المغربي.

اما موقف العراق تجاه القضية الجزائرية، فقد أيد العراق عام **1956** قرار اللجنة السياسية في جامعة الدولة العربية لمقاطعة فرنسا إلى جانب بحث إمكانية المساعدة المادية. وقد سعت الحكومة العراقية لتنفيذ قرار اللجنة السياسية وخاصة ما يتعلق بالجهود الدبلوماسية. فأبلغت الخارجية العراقية ممثلياتها في الخارج بالاتصال بحكومات الدول وإبلاغها:

1- قلق الحكومة العراقية للمجازر التي تقوم بها القوات الفرنسية في الجزائر.

2- بذل الجهود والمساعي لتوسيطها لايقاف مجازر فرنسا والتمهيد للمفاوضات بشكل سريع من أجل تقرير حق الحرية والاستقلال الجزائريين.

3- الاحتجاج على نقل القوات الفرنسية العاملة في حلف شمال الأطلسي إلى الجزائر لقمع الثورة الجزائرية[1].

كما أبلغت الخارجية العراقية احتجاجها على جامعة الدول العربية بتاريخ **22** تشرين الأول/ أكتوبر **1956**، على حادث اختطاف الزعماء الجزائريين. وبناء على طلب الوفد العراقي تمت مناقشة حادثة الاختطاف في الدورة السادسة والعشرين لاتخاذ موقف موحد بشأنه، وحثَ الأقطار العربية على بذل المساعي الدبلوماسية للمحافظة على الزعماء الجزائريين. كما واصل العراق مساعيه الداعمة، وشارك في

(1) بن موسى، المصدر نفسه، ص197؛ عبد، المصدر نفسه، ص99-108.

تنفيذ قرارات الدعم المالي للكفاح الجزائري، حيث قدم العراق عام **1957** ومن خلال الجامعة، مساعدة مالية بلغت (**319.600**) باون استرليني أي ما يعادل (**15.98**٪) من مساهمات الدول العربية الأخرى، فضلاً عن المساعدات التي قدمت بشكل منفرد. وكان لجهود العراق في دعم القضية الجزائرية اثر طيب في نفوس الجزائريين ومثال اعتزاز وتقدير من لدن لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة، حيث اشادت بمواقف العراق ووصفته بانه «حامل مشعل القومية»[1].

وقد استمرت مواقف العراق الرسمية في دعم قضية التحرير الوطني الجزائرية وعلى كافة الأصعدة حتى قيام ثورة **14** تموز/ يوليو **1958**، حيث وقف العراق بشكل أكبر إلى جانب القضية الجزائرية. وقدّمَ لها المساعدات المالية والعسكرية بشكل كبير.

موقف العراق على الصعيد الدولي:

اسهم العراق في المحافل الدولية (منظمة الأمم المتحدة – حركة عدم الانحياز- المؤتمرات الآسيوية والإفريقية) في دعم قضية التحرر في المغرب العربي اما بشكل منفرد أو من خلال المجموعة العربية الممثلة في تلك المحافل الدولية. وشارك

(**1**) انظر تفاصيل الموقف العراقي في الأوساط الدولية:

جامعة الدول العربية – الامانة العامة- ادار السكرتارية- القرارات:

575، **584**، **585**/ د**19**/ ج**1**؛

75، **918**، **923**/ د**21**/ ج**2**؛

525/ د**18**، **807**/ د**22**، **918**، **923**، **1034**،د**23**، **34**/ د**245**/ ج**3**؛

محمود كامل المحامي: القانون الدولي العربي، دار العلم للملايين، (بيروت **1965**)، ص**339-338**. حكمت شبر: الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من أجل الاستقلال دار الحرية، (بغداد **1975**)، ص**160-162**. بن موسى، المصدر السابق، ص**99-108**.

العراق في جميع القرارات التي صدرت عن جامعة الدول العربية الخاصة بعرض قضايا المغرب العربي في الأوساط الدولية منذ عام **1945** وحتى استقلال الأقطار المغاربية[1].

فقد حضيت القضية التونسية بالدعم العراقي السياسي في أروقة الأمم المتحدة بشكل منفرد أو من خلال المجموعة العربية وبالتعاون مع المجموعة الآسيوية والإفريقية وتضامن الكتلة الاشتراكية منذ ان دخلت في الدورة السادسة المنعقدة في **6** تشرين الأول/ أكتوبر عام **1951**. وفي عام **1952** أدرجت القضية التونسية رسميا في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما قدّم مندوبو ثلاث عشرة دولة إفريقية وآسيوية طلباً للجمعية لبحث القضية التونسية. وقد استمر عرض القضية طوال عام **1952**، ولعبت المجموعة العربية دورها في توضيح كافة جوانب القضية التونسية على المستوى التاريخي والسياسي والقانوني، وحظيت بتأييد الكتلة الاشتراكية[2].

ان الموقف الفرنسي المتشدد تجاه تونس – كما المغرب – واعتبار قضية تونس – والمغرب – قضية ثنائية تهم فرنسا ومحمياتها، وتضامن وتأييد القوى الاستعمارية الأخرى، بريطانيا وأمريكا وغيرهما، قد أدى إلى ان تنحصر قضية تونس مع فرنسا وخاصة منذ عام **1954**، حيث بدأت عناصر مؤثرة في الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد بزعامة بورقيبة تؤمن بأن «الحل عند فرنسا» حتى توصل الجانبان إلى اتفاقية **3** حزيران/ يونيو **1955** التي ادانتها لجنة تحرير المغرب العربي وبعض أجنحة القوى الوطنية في داخل تونس، إلا أن خط بورقيبة الذي آمن بأن الحل عند

(**1**) فوبليكوف: تاريخ الأقطار العربية المعاصر **1917**-**1970**، دار التقدم، (موسكو **1976**)، ص**284**.

(**2**) علال الفاسي: حديث المغرب في المشرق، بلا، (القاهرة **1956**)، ص**111**.

فرنسا، أوصل اللقاء الفرنسي التونسي إلى نهايته بالاعتراف باستقلال تونس في **20** آذار/ مارس عام **1956**.

كما كان لجهود الوفد العراقي في جامعة الدول العربية أثره في إدراج قضية المغرب ضمن النشاطات الموكلة للجامعة في منظمة الأمم المتحدة. فقد تم إدراجها ضمن الدورة السادسة لاجتماعات المنظمة في **6** تشرين أول/ أكتوبر عام **1951**، إلا أن جهود الولايات المتحدة المتضامنة مع فرنسا – كما هو الحال مع تونس – حالت دون نجاح المسعى العربي[1] ذلك ان ممثل فرنسا في الأمم المتحدة أنكر انتهاك بلاده لحقوق الإنسان في المغرب، ورفض التدخل بين فرنسا والمغرب وأدعى ان ذلك مناقض لمعاهدة الحماية لعام **1912**. وفي هذا المجال أشار وزير خارجية العراق فاضل الجمالي بالقول: «أول معارضة واجهناها من فرنسا حيث ادعت ان قضية المغرب داخلية وتهم فرنسا وحدها ولهذا كان ردنا ان قضية المغرب عالمية وان المغرب لم يكن ملكا لفرنسا ولكن تحت الحماية الفرنسية». وقد رفض العراق إلى جانب عدد من الأقطار العربية والاشتراكية وجهة النظر الكندية الداعية إلى تأجيل النظر في القضية المغربية في جدول أعمال الدورة حتى تم إدراجها في جدول أعمال الدورة المنظمة في **13** شباط/ فبراير**1952**. وقد كان للظروف التي أحاطت بمصر اثر قيام ثورة تموز/ يوليو **1952**، ان حالت دون قيام جامعة الدول العربية بعرض القضية المغربية على جدول أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا أن وزير خارجية العراق انقذ الموقف بإصدار تعليمات إلى مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة طالبا تسجيل القضية المغربية من جديد وجاء ذلك اثر طلب

(**1**) كفاح كاظم الخزعلي: حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب **1944-1956**، اطروحة ماجستير غير منشورة- كلية الاداب- جامعة البصرة (البصرة **1983**)، ص**191-196**.

علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي، وكان ذلك في **18** تشرين الثاني/ نوفمبر **1952**[1].

استمرت المجموعة العربية وبالتعاون مع المجموعة الآسيوية والإفريقية وبدعم الكتلة الاشتراكية بإسناد القضية المغربية وخاصة بعد ازمة عام **1953**، إلا أن تكاتف القوى الاستعمارية مع فرنسا حال دون نجاح الجهود العربية والصديقة حتى عام **1955**، حينما دخلت القضية المغربية طريق الحل مع فرنسا، ونال المغرب استقلاله في **2** آذار/ مارس **1956**.

وشارك العراق بشكل منفرد أو من خلال المجموعة العربية في دعم قضية تحرير الجزائر على الصعيد الدولي، حيث حضيت القضية الجزائرية باهتمام بارز في الأوساط الدولية بعد انفجار الثورة الجزائرية عام **1954**، وقدرتها على تحقيق انتصارات عسكرية باهرة على قوات الاحتلال الفرنسي في الفترة اللاحقة. ففي الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في **26** كانون الثاني/ يناير **1955**، طالب العراق بادراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العمومية. كما شارك في الدورة الحادية عشرة لعام **1956**، ودعا الوفد العراقي إلى حل القضية الجزائرية باستخدام الطرق السلمية بعيداً عن النهج الوحشي والتوسط للوصول إلى هذا الهدف. وقال ممثل العراق: «يجب على الدول الغربية ان لا تستعمل أساليب القرن التاسع عشر في الاستعمار والاستغلال، لأن حرية الشعوب واحدة لاتتجزأ سواء أكانت في هنكاريا أم في الجزائر أم في فيتنام...» وخلص إلى القول بأن على منظمة الأمم المتحدة واجباً تؤديه «.. انه قانوني وأخلاقي...» تجاه حق الشعب الجزائري في

(**1**) انظر تفاصيل الموقف العراقي في:

مذكرات المجموعة العربية في **14** حزيران/ يونيو **1955**، **1** تشرين اول/ أكتوبر **1956**، **16** تموز/ يوليو-**1957**. شبر، المصدر السابق، ص**160**-**162**.

الحرية والاستقلال. وانسجاماً مع الموقف العراقي، كان موقف المجموعة العربية، ودول حركة عدم الانحياز والكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي السابق. وعليه فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة توصية بشأن الوصول إلى «حل سلمي ديمقراطي لمشكلة الجزائر» وكان ذلك في الدورة الثانية عشر المنعقدة في **15** شباط/ فبراير **1957**»[1]. وقد استمر الموقف العراقي في الدعم السياسي للقضية الجزائرية في اروقة الأمم المتحدة حتى قيام ثورة **14** تموز/ يوليو **1958**. حيث واصل العراق دعمه للثورة الجزائرية حتى الاستقلال عام **1962**.

اما على صعيد حركة عدم الانحياز، فمنذ انعقاد مؤتمرها التأسيسي في باندونغ في نيسان/ إبريل **1955**، شارك العراق في إدراج قضايا المغرب العربي. وقد تحدث الوفد العراقي عن قضايا الشعوب المستعمرة وعن قضايا المغرب العربي وأعمال القمع الوحشية ضد أبناء تلك المنطقة وخاصة في الجزائر، وأكد الوفد العراقي بانه من الضروري تحديد الوقت اللازم لإنهاء الاستعمار الفرنسي وتنفيذ حق تقرير المصير وفق ميثاق الأمم المتحدة[2].

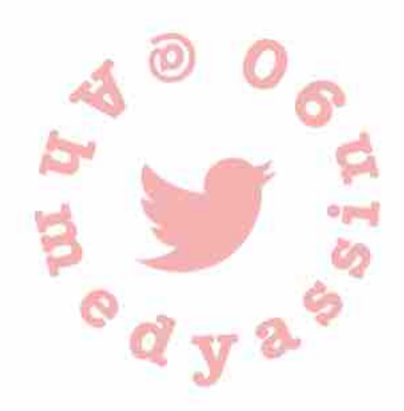
وإضافة إلى الجهود العراقية على صعيد منظمة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز، أسهم العراق في دعم قضية تحرير الجزائر – بعد دخول قضية تونس والمغرب طريق الحل، في مؤتمر السلام للشعوب الآسيوية والإفريقية لعام **1957**،

(**1**) محمد فاضل الجمالي: المغرب العربي ومؤتمر باندونغ، المجلة التاريخية المغربية، العدد (**2**) السنة **1974**، ص**119**-**122**. بن موسى، المصدر السابق، ص**97**-**98**.

(**2**) محمد حلمي مصطفى: العالم الثالث وقرارات السلام، مكتبة القاهرة الحديثة (القاهر **1969**)، ص**110**-**117**، **131**-**132**، **206**-**233**؛

يحيى حلمي رجب: الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الإفريقية، دار الفكر العربي، (القاهرة **1976**)، ص**26**-**31**.

1958، وكذلك من خلال المجموعة العربية الممثلة في مؤتمرها الشعوب الإفريقية عام **1958**. وبعد قيام ثورة **14** تموز/ يوليو **1958** تواصل دعم العراق السياس والدبلوماسي في المحافل الدولية لقضية تحرير الجزائر حتى عام **1962**.




@Ahmedyassin90

@Ahmedyassin90

تصوير

أحمد ياسين

تويتر

@Ahmedyassin90